

# الغرة البهية شرح البيقونية

للشيخ العلامة  
محمد بن أحمد عاموه  
حفظه الله تعالى



# الفرر البهية شرح البيقونية

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧ م

دار أبي حنيفة

للنشر والتوزيع

e-mail: daroabihanifah@gmail.com

اليمـن - الحـديـدة

يطلب من

السيد عامر / ٧٣٤٥٩٧٨٩٦

لوتـي الحـفـنـي / ٢٠ ٠٢٤٣ ٧٧٧

# الفرر البهية شرح اليبقونية

للشبخ العلامة  
محمد بن أحمد عاموه  
حفظه الله تعالى







## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المتفضل الوهاب وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له الكريم التواب وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله وصفوته وخليله الخاشع الأواب اللهم صل وسلم عليه وعلى آله والأصحاب وأتباعهم ووراثهم النواب وبعد ...

فهذا شرح لطيف على منظومة البيقوني في علم مصطلح الحديث كتبتها لطلاب المرحلة التكميلية بدار القرآن الكريم حين اشتغالي بتدريسها لهم سائلاً المولى أن يفتح علي وعليهم بسببها وأن يكتب لها القبول وينفع بها طلاب العلم الشريف أجمعين وسميتها الغرر البهية شرح البيقونية وجل اعتمادي على كتب المصطلح المعتمدة وشروح البيقونية وعلى رأسها شرح شيخ مشايخنا حسن المشاط وشرح الزرقاني مع حاشية عطية الأجهوري وهذا أوان الشروع في المقصود فأقول مستعيناً بحول الملك المعبود.

## مقدمة مشملة على بعض الفوائد

الفائدة الأولى: علوم الحديث بالمعنى العام  
هذا المركب الإضافي يتكون من كلمتين :-

١- علوم .

٢- الحديث .

أما العلوم: فهي جمع علم، والعلم يطلق على اليقين والمعرفة عند اللغويين بينما يطلق على الصفة التي بها تنكشف المعلومات عند المتكلمين وهو في عرف التأليف والتدوين المسائل والقواعد التي تذكر في علم من العلوم وهذا الأخير هو المراد حينما نريد التعريف بعلم من العلوم المدونة.

أما الحديث: فهو في اللغة ضد القديم ويطلق أيضاً على قليل الكلام و كثيره قال تعالى {فليأتوا بحديث مثله إن كانوا صادقين} وإطلاق الحديث على الكلام لأنه يحدث ويجد شيئاً فشيئاً.

وفي اصطلاح المحدثين هو أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله و تقريراته وصفاته الخلقية والخلقية مثل كونه أبيض اللون مشرباً بحمرة ومثل كونه أشجع الناس وأشدهم حياءً وتواضعاً وجوداً.

ومعنى التقرير أن يفعل أحد الصحابة فعلاً أو يقول قولاً أمام رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ينكره عليه أو لا يكون أمامه ولكن يبلغه ويسكت عنه.

والقول إما صريح كقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وإما حكمي كقول الصحابي الذي لم يأخذ الإسرائيليات فيما لا مجال للرأي فيه.

ومن العلماء من يزيد في تعريف الحديث وأقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم ومن خلال هذا يتضح أن علوم الحديث بالمعنى العام هي جميع العلوم والمعارف التي بحثت في الحديث من حيث روايته وجمعه في الكتب أو من حيث بيان صحاحه من ضعيفه أو من حيث بيان رواته ونقدهم وجرحهم وتعديلهم إلى غير ذلك من العلوم التي دارت في فلك الحديث الشريف ثم تطور هذا المركب فأصبح يطلق على علم الحديث دراية كما ستعلم فيما بعد.

الفائدة الثانية: أقسام علم الحديث بمعناه العام.  
ينقسم علم الحديث بمعناه الإضافي قبل صيرورته علماً إلى قسمين:

١- علم الحديث رواية .

٢- علم الحديث دراية .

أولاً / علم الحديث رواية:-

أ- تعريفه: هو علم يشتمل على نقل ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفه خلقية أو خلقية وكذا ما أضيف إلى الصحابة والتابعين من أقوالهم وأفعالهم.

ب - موضوعه: أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله و تقريراته وصفاته الخلقية والخلقية.

ج - فائدته: الوقوف على ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث فنهتدي بهديه ونتأسى به وإذا علمنا أن السنة هي الأصل الثاني من أصول التشريع و أنها شارحة للقرآن ومبينة له ومفسرة له وتزيل مشكله وتفصل مجمله وتفيد مطلقه وتخصص عامه أدركنا جلاله هذا العلم وعظم فائدته للإسلام والمسلمين وأنه أشرف العلوم بعد علم القرآن الكريم وأفضلها.

د - غايته: غاية هذا العلم الفوز بسعادة الدنيا والآخرة.

هـ - واضعه: أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ت سنة ١٢٠ هـ وقيل الإمام محمد ابن شهاب الزهري ت سنة ١٢٤ هـ.

و - مسائله: قضاياها التي تذكر فيه مثل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم {إنما الأعمال بالنيات} فإنه متضمن لقضية قائله إنما الأعمال بالنيات بعض أقواله.

ز - نسبته: نسبه إلى غيره من العلوم الشرعية التي يجب الاعتناء بها التباين وإن كانت لا غنى لها عنه.

ح - حكمه: أنه من فروض الكفاية فإذا لم يوجد في الأمة من يقوم به أثمت الأمة كلها.

ط - استمداده: من أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته ونحوها من أقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم.

ي - فضله: أنه من أشرف العلوم وأفضلها إذ العلم إنما يشرف بشرف موضوعه وأشرف الكلام بعد كلام الله تعالى هو كلام رسوله صلى الله عليه وسلم .

ثانياً / علم الحديث دراية:

أ - تعريفه: هو علم بقوانين يعرف به أحوال السند والمتن هكذا عرفه الشيخ عز الدين بن جماعة وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله هو معرفة القواعد المعرفّة بحال الراوي والمروي وليس بين التعريفين فرق يذكر لأن القوانين في تعريف الشيخ عز الدين هي القواعد في تعريف الحافظ والسند هو الراوي والمتن هو المروي.

شرح التعريف:

القانون: المراد به ما يضبط الجزئيات سواء أكان تعريفاً أو قاعدةً.

السند: هو الطريق الموصلة إلى المتن أي الرجال الموصولون إلى متن الحديث شيخاً عن شيخٍ إلى أن يصل إلى لفظ الحديث.

وسمي الطريق سنداً لاعتقاد الحفاظ عليه في الحكم على الحديث.  
المتن: هو ما انتهى إليه السند من الكلام.  
الإسناد: هو الإخبار عن طريق المتن وحكايته وقد يطلق السند  
على الإسناد والإسناد على السند فيكونان مترادفين.  
مثال للتوضيح:

قال الإمام البخاري حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا  
الأعمش قال حدثني زيد بن وهب قال سمعت جرير بن عبد الله عن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال (من لا يرحم لا يُرحم) فعمر بن حفص  
ومن بعده إلى جرير بن عبد الله هذا هو الذي يسمى بالسند.  
وقوله صلى الله عليه وسلم (من لا يرحم لا يُرحم) هذا هو  
الذي يُسمى بالمتن.

ورفع الحديث إلى قائله ونسبته إليه هو الإسناد في أحد إطلاقيه.  
وعليه يكون الإسناد من عمل الراوي للحديث وفي إطلاقه  
الآخر مرادف للسند وعليه يكون الرواة الراوون للمتنب سنناً وإسناداً  
أحوال السند والمتن: أي ما يطرأ على المتن من رفع أو وقف أو  
شدوذ أو صحة وما يطرأ على السند من اتصال أو انقطاع أو علو أو  
نزول مما سيأتي شرحه وبيانه.

ب- موضوعه: الراوي والمروي من حيث القبول والرد.  
ج - فائدته: معرفة المقبول من المردود وتمييز الصحيح من  
الحسن من الضعيف.

د - غايته: صيانة الأحاديث من الكذب والاختلاق وبذلك  
تصان الشريعة من التحليل والتحريم بغير دليل.

هـ - واضعه: الإمام القاضي الرامهرمزي ت ٣٦٠ هـ (بفتح  
الميم وضم الهاء وسكون الراء الثانية وضم الميم الثانية اسمه الحسن بن  
عبد الرحمن بن خلاد كنيته أبو محمد).



و - مسأله: قضاياه التي تذكر فيه كقولهم الصحيح هو ما اتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن مثله من غير شذوذ ولا علة والضعيف ما فقد شروط الحسن كلاً أو بعضاً وهكذا.

ز - نسبه: نسبه إلى غيره من العلوم الشرعية التي ينبغي الاعتناء بها التباين وان كانت لا غنى لها عنه.

ح - حكمه: أنه من فروض الكفاية إذا قام به البعض سقط الحرج عن الباقي فإن فرطت فيه الأمة أثمت كلها.

ط - استمداده: من كلام أئمة الحديث ورواته وأئمة الجرح والتعديل وأئمة الفقه والاجتهاد المستند إلى ما جاء في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

ي - فضله: أنه من أشرف العلوم وأجلها إذ هو يتعلق بالذنب عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنته.

الفائدة الثالثة: تاريخ علم الحديث رواية:  
أولاً: معنى الرواية لغةً واصطلاحاً:

أ - الرواية لغةً: الحمل والنقل أو الإسقاء والإرواء بالماء.

ب - الرواية في اصطلاح المحدثين: هي نقل الحديث وإسناده إلى من عزى أي نسب إليه بصيغة من صيغ الأداء كحدثنا وأخبرنا وسمعت وعن ونحوها.

والمناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحى ظاهرة جداً.

ثانياً: الرواية: أحد طرق العلم المشهورة لأنها طريق إلى الخبر المفيد للعلم ومرادي بالعلم هنا ما هو أعم من اليقين والظن وهو إدراك الطرف الراجح حتى يدخل في الخبر الأخبار المتواترة وأخبار الآحاد قال العلماء إن أسباب العلم ثلاثة:

١- العقل.

٢- الحواس السليمة.

### ٣- الخبر.

والمراد بالخبر ما يشمل المتواتر وغيره فإن كان متواتراً أفاد اليقين والقطع وإن كان غير متواتر أفاد الرجحان والظن وقد يقترن بأخبار الآحاد من القرائن ما يرقى بها إلى إفادة اليقين كما هو معروف في محله. ثالثاً: الرواية ليست من خصائص هذه الأمة فقد وجدت الرواية في الأمم الغابرة والأجيال الماضية كالفرس واليونان والهنود وغيرهم.

وفي مقدمة الأمم التي عنيت بالرواية الأمة العربية فقد كانت الرواية فاشية فيهم لأنهم كانوا أمة أمية لا تقرأ ولا تكتب وإن وجد فيهم من يجيد القراءة والكتابة فهم قلة جداً ومن المعلوم أن العرب كانوا أشد محافظة على صفاء أنسابهم وما كان لأبائهم من مفاخر وأمجاد وكانت الرواية هي الوسيلة لحفظ ذلك ولحفظ ما جرى بينهم وبين أعدائهم من حروب ووقائع وما لأعدائهم من مثالب ونقائص.

كما كانت الرواية هي الوسيلة لحفظ الأشعار إذ الشعر يعتبر سجل العرب وديوانهم. وما كان الشعر بمدون في كتب أو صحف وإنما كان الاعتماد فيه على الرواية.

ومع كون الرواية معروفة قبل الإسلام إلا أن الرواية قبل الإسلام من العرب وغيرهم ما كانوا يهتمون بتصحيح الأخبار والتحري عن روايتها والبحث عن صدقها ومطابقتها للحق والواقع ولم تكن عندهم موازين للنقد ولا قواعد للجرح والتعديل.

مميزات الرواية في الإسلام: على خلاف الرواة الذين تربوا في الإسلام فالرواية في الإسلام تميزت بالاعتناء بتصحيح الأخبار والتثبت منها ونقدها من جهة السند والمتن نقداً علمياً صحيحاً على ضوء موازين جليلة ودقيقة عرفت بعلم الجرح والتعديل ميز من خلالها الصحيح من الحسن من الضعيف من المرويات والمقبول من المردود منها والنصوص الدالة على العناية بالأسانيد ونقد الرواة وتشريحيهم تشریحاً علمياً دقيقاً كثيرة معلومة شهيرة معروفة.

لذلك كان الإسناد الصحيح المتصل من خصائص هذه الأمة الإسلامية المرحومة.

قال ابن حزم رحمه الله في كتابه الفصل في الملل والنحل ما خلاصته:

(نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم مع الاتصال خص الله به المسلمين دون سائر الأمم).

رابعاً الحديث في عهد النبي صلى الله عليه وسلم:  
كان معظم الصحابة رضي الله عنهم يأخذون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الوحي أخذاً شفاهياً بطريق السماع من النبي صلى الله عليه وسلم ومن لم تمكنه ظروف حياته من التلقي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مباشرة بسبب السفر أو الجهاد أو أمور المعاش أخذ عن تلقى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد ثبت في صحيح البخاري ومسلم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان يتناوب هو وجار له من الأنصار في الذهاب إلى مجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا ينزل يوماً وذاك ينزل يوماً فإذا نزل أحدهما جاء للآخر بخبر ذلك اليوم من الوحي والأحاديث والأخبار.

ولقد حرص النبي صلى الله عليه وسلم على شحذ عزائم الصحابة إلى حفظ الأحاديث والسنن وتبليغها كقوله صلى الله عليه وسلم (فليبلغ الشاهد الغائب فرب مبلغ أوعى من سامع) رواه البخاري .

ولقد كتب القرآن جميعه بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم أما الحديث فلم يدون كله في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لأمر:  
١- لفشو الأمية وعدم توفر أدوات الكتابة فيهم.  
٢- لسعة حفظهم وسيلان أذهانهم واعتمادهم على الحفظ أكثر من اعتمادهم على الكتابة.

٣- لورود النهي عن ذلك فقد روى مسلم في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (لا تكتبوا عني ومن كتب عني غير القرآن فليمحه) وهذا النهي بمثابة إشحاذ الهمم وتقوية العزائم لحفظ الأحاديث والسنن ولكن مع ورود هذا النهي عن الكتابة فقد أباح النبي صلى الله عليه وسلم لبعض الصحابة أن يكتبوا الحديث من ذلك:

١- ما رواه البخاري ومسلم في صحيحهما وغيرهما أن عليا رضي الله عنه سئل هل عندكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء سوى القرآن فقال لا والذي خلق الحبة وبرأ النسمة إلا أن يعطي الله عبداً فهما في كتابه وما في هذه الصحيفة ... الحديث، وفي رواية لمسلم فأخرج صحيفة مكتوبة فيها لعن الله من ذبح لغير الله (...).

٢- ما رواه البخاري وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه قال (ما من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد أكثر حديثاً مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو بن العاص فإنه كان يكتب ولا أكتب).

٣- ما رواه الشيخان أن أبا شاه اليميني التمس من النبي صلى الله عليه وسلم أن يكتب له شيئاً سمعه من خطبته عام الفتح فقال النبي صلى الله عليه وسلم اكتبوا لأبي شاه.

فاستفدنا أن أحاديث الإذن ناسخة لحديث النهي وأن النهي كان في مبدأ الأمر حين خيف اشتغالهم بالأحاديث وكتابتها أن يختلط بالقرآن غيره ثم لما أمن ذلك نسخ.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في فتح الباري ، ولم يعد من السلف من كان يتخرج من الكتابة وبذلك ارتفع الخلاف الذي كان بينهم أولاً في كتابة الحديث واستقر الأمر وانعقد الإجماع على جواز كتابته بل على استحبابه بل على وجوبه على من خشى عليه النسيان ممن يتعين عليه تبليغ العلم.

وقد قام أبو بكر الصديق رضي الله عنه بكتابة الأحاديث والسنن المتعلقة بالزكاة والصدقات لعماله وكتاب الصديق رضي الله عنه لأنس حين وجهه إلى البحرين أخرج البخاري في باب زكاة الغنم - وباب زكاة الإبل وقد هم الفاروق رضي الله عنه أن يجمع الأحاديث ويقيدها في كتب فاستشار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك فأشاروا عليه أن يكتبها فطفق يستخير الله في ذلك شهراً ثم أصبح يوماً وقد عزم الله له فقال إني كنت أردت أن أكتب السنن وإني ذكرت قوما ما كانوا قبلكم كتبوا كتباً فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله وإني والله لا ألبس كتاب الله بشيء أبداً) رواه البيهقي في المدخل.

ثم جاء التابعون رضوان الله عليهم وقد تهيأ لهم من كتابة الأحاديث والسنن ما لم يتهيأ لغيرهم فأكثرُوا من التقييد والكتابة روى مسلم في مقدمة صحيحه عن ابن أبي مليكة قال: كتبت إلى ابن عباس

أن يكتب لي كتابا ويخفي عني فقال ولد ناصح أنا أختار له الأمور اختياراً أو أخفي عنه قال فدعا بقضاء علي فجعل يكتب منه أشياء ويمر به الشيء فيقول والله ما قضى بهذا علي إلا أن يكون ضل، والمراد بالإخفاء إخفاء ما لو ظهر من الحديث لترتب عليه قيل وقال من النواصب والخوارج والرافضة ونحوهم ومراده بقوله ما قضى بهذا إلا أن يكون ضل إنه لم يقض به لأنه لم يضل وهو من الأساليب البليغة في نفي الشيء .

التدوين الرسمي: ثم رأى الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه جمع الأحاديث والسنن في الصحف وأن تدون تدوينا عاماً في الكتب حتى لا يختلط الصحيح بالزائف وحتى لا يضيع منها شيء بموت حفاظها فكتب إلى عماله في الأمصار الإسلامية يأمرهم بذلك وكتب بذلك أيضاً إلى العلماء المبرزين في الأقطار وكان ذلك على رأس المائة الأولى .

روى البخاري في صحيحه تعليقا فقال (كتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم رضي الله عنهما أن انظر ما كان عندك - أي في بلدك من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبه فإنها خفت دروس العلم وذهاب العلماء ولا تقبل إلا حديث النبي صلى الله عليه وسلم ولتفشوا العلم ولتجلسوا حتى يُعلم من لا يعلم فإن العلم لا يهلك حتى يكون سرا) أي خفية - يعني أن كتمان العلم يؤدي إلى ذهابه وهلكته ورواه موصولاً بسنده ولكن إلى قول (ذهاب العلماء). وأخرج أبو نعيم في تاريخ أصبهان بسنده عن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه أنه كتب إلى علماء الآفاق (انظروا إلى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجمعوه).



وممن كتب إليه الإمام محمد بن مسلم بن شهاب الزهري المدني عالم أهل الحجاز والشام ت ١٢٤٠ هـ وقد وافق هذا الأمر رغبة في نفوس العلماء أمثال أبي بكر بن حزم والزهري وغيرهم فقاموا بما ندبوا إليه خير قيام.

ثم جاء القرن الثاني من ١٠٠ هـ - ٢٠٠ هـ فشاع التدوين . فألف الإمام مالك ت ١٧٩ هـ كتابه الموطأ . وألف أبو محمد عبد الملك بن جريج ت سنة ١٥٠ هـ بمكة . وألف أبو عمرو عبد الرحمن الأوزاعي ت سنة ١٥٦ هـ بالشام . ومعمار بن راشد ت ١٥٣ هـ باليمن وغيرهم غيرها . وفي هذا القرن رأى بعض الأئمة أن يفرد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم عن غيره فألفوا فيه ما يعرف بالمسانيد.

ثم جاء القرن الثالث ٢٠٠ هـ - ٣٠٠ هـ وهذا القرن يعتبر أخصب القرون بالنسبة لتدوين السنة وأزهاها ففيه ظهر أصحاب الكتب الستة المشهورة التي تعتبر أهم دواوين السنة وفيه ظهر كبار أئمة الحديث في الحفظ والرواية والنقد والتعديل وعلل الحديث وغير ذلك.

وقد نهج التأليف في هذا القرن منهج التأليف على الأبواب الفقهية ثم إن منهم من التزم تخريج الصحيح فحسب كما فعل البخاري ومسلم، ومنهم من لم يلتزم الصحة فذكر في كتابه الصحيح والحسن والضعيف وقد تفاوتت كتبهم في المنزلة بحسب تفاوتهم في العلم والمعرفة وذلك كأصحاب السنن الأربعة وغيرهم من أبرز حفاظ الحديث في هذا القرن كالطحاوي مثلاً .

وقد استدرك أهل القرن الرابع ٣٠٠ هـ - ٤٠٠ هـ على أهل القرن الثالث ما فاتهم وأكملوا الصرح الشامخ بحيث لم ينته هذا القرن حتى كادت الأحاديث أن تكون قد جمعت كلها ودونت كما عنى بعضهم في الاستدراك عليهم في نقد الرجال وتعليل الأحاديث.

وكل من جاء بعد القرن الرابع فوظيفته الترتيب والتهذيب فبعضهم يختصر بحذف الأسانيد وبعضهم يجمع أحاديث الباب الواحد وبعضهم أفرد الترغيب والترهيب وبعضهم أخرج أحاديث الأحكام وهكذا.

ومما أريدك أن تعلمه أن الجمع والنقد سارا جنبا إلى جنب وافهم أن أئمة الحديث لم يتركوا بيان كيفية كتابة الحديث وتفسيره وضبط حروفه وشكله إلى غير ذلك فكتبوا ما يعرف بأداب كتابة الحديث وليس هذا المختصر محل بسطها كما تكلم المحدثون عن صفة رواية الحديث وآدابها فأحسنوا وليس هذا المختصر محل بسطها كذلك.

خامساً أقسام الرواية:

تنقسم الرواية أولاً إلى:

- ١- متصلة: وهي أن يكون كل راو سَمِعَ مَنْ فَوْقَهُ مَبَاشَرَةً وَرَوَى عَنْهُ •
- ٢- منقطعة: وهي ما ليست كذلك .

ومرجع معرفة الاتصال من الانقطاع إلى علم تواريخ الرجال فهو من الأهمية بمكان.

وتنقسم ثانياً إلى رواية:

- ١- باللفظ: وهي أن يؤدي الراوي المروي على لفظه الذي سمعه من غير تحريف ولا تغيير، وهذا القسم لا خلاف في جوازه وقبوله إذا توافرت فيه شروط القبول.

٢- رواية بالمعنى: وهو أن يؤدي الراوي مرويه بألفاظ من عنده كلاً أو بعضاً مع المحافظة على المعنى بحيث لا يزيد فيه شيئاً ولا ينقص منه شيئاً ولا يحرف ولا يبدل وهذا النوع مختلف في جوازه وعدمه .

الجمهور من العلماء على جوازها بشروط: أن يكون الراوي عالماً بالألفاظ ومدلولاتها ومقاصدها خبير بما يحيل المعاني بصيراً بمقدار التفاوت بينها عارفاً بالشرعية ومقاصدها وقواعدها وأما إذا لم يكن عارفاً بها ذكر فلا تجوز قط بالإجماع.

ومما ينبغي أن يعلم أن بعض المجوزين الرواية بالمعنى استثنوا من ذلك ما يلي:

- ١- الأحاديث التي تتعلق بالعقائد كذات الله وصفاته.
- ٢- الأحاديث التي يتعبد بها كأحاديث التشهد والأذكار.
- ٣- الأحاديث التي تشتمل على جوامع كلمه صلى الله عليه وسلم فإنها لا تجوز روايتها على لفظها.

واعلم أن ما ذكرناه من الخلاف في الرواية بالمعنى إنما هو في غير المؤلفات أما هي فلا يجوز تغيير شيء منها وإبداله بآخر وإن كان بمعناه كما نبه عليه الحافظ ابن الصلاح رحمه الله.

سادساً أركان الرواية هما:

- ١- التحمل: وهو نقل الحديث عن الغير بأي طريق من طرق التحمل الصحيحة المعتبر وهذا الغير يسمى في عرف المحدثين شيخاً.
- شرطه: لا يشترط في التحمل إلا التمييز والضبط لما يروي ويسمع وعلى هذا يجوز التحمل من الصبي المميز ولكنه لا يؤدي إلا بعد البلوغ كحديث محمود بن الربيع عند البخاري ويجوز التحمل من الكافر

ولكنه لا يؤدي إلا بعد الإسلام كقصة أبي سفيان مع هرقل وهي في الصحيح .

٢- الأداء: وهو رواية الحديث للغير وهذا الغير يعرف عند المحدثين بطالب الحديث .

شروطه: العدالة والضبط بأن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة حافظاً لحديثه إن أدى من صدره ولكتابه إن حدث منه عالماً بمدلولات الألفاظ وبها يحيل المعاني إن روى بالمعنى وللتحمل والأداء طرق وصيغ أفردها برسالة مستقلة أسميناها إعلام النجباء بطرق التحمل وصيغ الأداء وهي مطبوعة فلتراجع .

الفائدة الرابعة تأريخ علم الحديث دراية:

لم تكن مباحث هذا الفن وقواعده قبل عصر التدوين مدونة في السطور وإنما كانت منقوشة في الصدور وعلى صفحات القلوب شأنها في ذلك شأن معظم الأحاديث قبل التدوين وما كان رواة الأحاديث والجامعون له بغائبة عنهم أصول هذا الفن وقواعده بل كانوا يعرفونها حق المعرفة فكان وجودها في الأذهان وإن لم توجد في الأعيان .

ولما دونت الأحاديث تدويناً عاماً ودونت كتب أخرى في علوم أخرى وجدنا الكثير من قواعد هذا العلم وأصوله مفرقة في أثناء كتبهم المؤلفة في متون الأحاديث أو الفقه أو الأصول .

فمن ذلك ما نجده في أثناء مباحث كتابي الرسالة والأم للإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه ت ٢٠٤هـ وما كتبه الإمام مسلم رحمه الله ت ٢٦١هـ في مقدمة صحيحه وما ذكره أبو داود رحمه الله ت ٢٧٥هـ في رسالته إلى أهل مكة وما ذكره الترمذي رحمه الله ت ٢٧٩هـ في ثنانيا جامعهم وآخره وفي كتابه العلل الذي ألفه استقلالاً وما ذكره الإمام

البخاري رحمه الله في تواريخه الثلاثة وما نقل عن الإمام أحمد رحمه الله  
ت ٢٤١ هـ من أجوبه على أسئلة تلاميذه.

كذلك ألفت كتب كثيرة في بعض أنواعه كما فعل أبو عبيدة  
معمر بن المثنى ت ٢١٠ هـ رحمه الله وأبو عبيد القاسم بن سلام ت  
٢٢٤ هـ وابن قتيبة ت ٢٧٦ هـ والزنجشري ت ٥٣٨ هـ وابن الأثير  
الجزري ت ٦٠٦ هـ حيث ألفوا في غريب الحديث وكتاب النهاية  
للأخير أو في كتب الغريب وأشملها.

ومنهم من أفرد بالتأليف النسخ والمنسوخ كما فعل قتادة بن  
دعامة السدوسي ت ١١٨ هـ والحافظ أبو بكر الأثرم ت ٢٦١ هـ.

ومنهم من ألف في مختلف الحديث كما فعل الإمام الشافعي  
وأبو جعفر الطحاوي ت ٣٢١ هـ رحمهما الله تعالى ثم رأى بعض أئمة  
الحديث أن يجمعوا ما تفرق من بحوث هذا العلم في كتاب واحد  
يكون جامعاً لأصول هذا الفن.

وكان ظهور هذا التدوين على هذا النمط كفن مستقل في القرن  
الرابع الهجري على ما نعلم وأول من ألف فيه القاضي الرامهرمزي ت  
٣٦٠ هـ ألف كتاب سماه (المحدث الفاصل بين الراوي والواعي)  
ولكونه أول محاولة لم يجيء كتابه على ما ينبغي فلم يستوعب كل أنواع  
هذا العلم ومباحثه وهذه سنة التأليف فما من علم مبتدع إلا ويبدأ  
صغيراً ثم يكبر وقليلاً ثم يكثر.

ثم جاء الحاكم أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن البيهقي ت ٤٠٥ هـ  
فألف كتابه علوم الحديث ولكنه كذلك لم يهذب الفن كما ينبغي.

ثم جاء أبو نعيم الأصفهاني ت ٤٣٠هـ رحمه الله فعمل مستخرجا على كتاب الحاكم لكنه أبقى أشياء ثم جاء بعد هؤلاء الخطيب أبوبكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي ت ٤٦٣هـ رحمه الله فألف في هذا الفن كتبا كثيرة كالكفاية والجامع وما من فن من فنون الحديث إلا وقد ألفت فيه كتاباً مفرداً حتى قال الحافظ أبوبكر بن نقطة البغدادي الحنبلي ت ٦٢٩هـ كل من أنصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه.

ثم جاء القاضي عياض الأندلسي المالكي ت ٥٤٤هـ فألف كتاباً سماه الإلماع في ضبط الرواية وقوانين السماع ثم جاء فارس هذه الحلبة الحافظ الشيخ أبو عمرو بن الصلاح ت ٦٤٣هـ فألف لما ولي التدريس للحديث بالمدرسة الأشرفية كتابه المشهور علوم الحديث ويعرف بمقدمة ابن الصلاح وقد اعتنى العلماء بكتاب ابن الصلاح فمنهم من نظمه كما فعل الحافظ عبد الرحيم العراقي ت ٨٠٦هـ وشرح النظم بنفسه كما شرحه الحافظ السخاوي في فتح المغيث وهو شرح جيد بل هو أحسن شروح الألفية ومنهم من اختصره كما فعل الحافظ النووي رحمه الله ت ٦٧٦هـ في كتاب سماه الإرشاد ثم اختصر المختصر في كتاب آخر سماه التقريب وقد شرحه الحافظ السيوطي رحمه الله ت ٩١١هـ شرحاً وافياً جليلاً حافلاً في تدريب الراوي الذي عليه معول كل من ألفت في الفن بعده.

ومن اختصر كتاب ابن الصلاح الحافظ ابن كثير وهو مطبوع مع تعليق العلامة أحمد شاكر هذا وبقي كتاب الحافظ ابن الصلاح معرفة أنواع علم الحديث المنهل الوحيد المفضل في علم المصطلح نحو مئتي سنة ثم ألفت الإمام الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي



محمد العسقلاني المصري الشافعي ت ٨٥٢ هـ رسالته المختصرة  
الجامعة التي سماها نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر.

فاتجهت أنظار العلماء إليه وعولوا في علم المصطلح عليه  
لاختصاره وتنسيقه وتمحيصه وتحقيقه واحتوائه لزيادة جملة هامة من  
أنواع علم المصطلح خلت عنها مقدمة ابن الصلاح فمن ثم صارت  
نخبة الفكر وشرحها محل الدرس والنظر من علماء الأثر فكثير شراحها  
ومختصروها ومحشوها وناظموها كثرة بالغة.

ومن جملة المنظومات النافعة في علم مصطلح الحديث منظومة  
البيقوني للعلامة عمر بن الشيخ محمد بن فتوح الدمشقي الشافعي رحمه  
الله قال العلامة الأجهوري فيها إنها زبدة ما في الألفية وقد اعتنى بها  
جمع كبير من العلماء فشرحوها كالحموي وابن الميت الدمياطي والإمام  
الزرقاني وشيخ مشايخنا العلامة حسن مشاط رحمه الله وعلامة الشام  
عبدالله سراج الدين وغيرهم ومن حشى عليها العلامة عطية الأجهوري  
وضع حاشيته على شرح الزرقاني رحمهما الله تعالى أمين.  
وهذا شرح لطيف وضعناه عليها سائلين المولى أن يكتب له  
القبول وينفع به كما نفع بالأصول.

الفائدة الخامسة في ذكر بعض التعاريف الأولية:  
الحديث لغة: ضد القديم.

واصطلاحاً: ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل  
أو تقرير أو صفة أو إلى الصحابي أو التابعي.  
السنة لغة: الطريقة لكنها عند الإطلاق تنصرف إلى الحميدة.  
اصطلاحاً: الراجح أنها مرادف للحديث.  
الخبر لغة: ضد الإنشاء.

- اصطلاحاً: الراجح أنه مرادف للحديث.  
الأثر لغة: بقية الدار ونحوها.  
اصطلاحاً: الراجح أنه مرادف للحديث.  
السند: من معانيه في اللغة ما استندت إليه من حائط أو غيره.  
اصطلاحاً: هو الطريق الموصل للمتن و بعبارة أوضح هم رواة  
الحديث الذين رووا لفظ الحديث.  
الإسناد اصطلاحاً له إطلاقان:  
١- هم الرواة الراوون للمتن وعليه فهو مرادف للسند.  
٢- رفع الحديث إلى قائله و نسبته إليه و عليه فهو مغاير للسند و يكون  
من عمل الراوي للحديث.  
المسند: بفتح النون له معان عند المحدثين:  
١- يطلق ويراد به الإسناد فيكون مصدراً ومثاله مسند الشهاب ومسند  
الفردوس أي أسانيد أحاديثها.  
٢- يطلق ويراد به أحد أنواع علوم الحديث وهو الحديث المتصل  
بإسناده من راويه إلى أن ينتهي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.  
المسند: بكسر النون هو الذي يرفع الحديث إلى قائله.  
المتن: في اصطلاح المحدثين هو ما ينتهي إليه السند من ألفاظ  
الحديث الدالة على معانيها.  
الراوي: هو ناقل الحديث بالإسناد سواء كان عنده علم به أو  
ليس له إلا مجرد الرواية .  
طالب الحديث: هو المشتغل بدراسة الحديث رواية ودراية  
وشرحاً وفقهاً.  
المحدث: من تحمل الحديث رواية واعتنى به دراية.  
الحافظ: من حفظ مائة ألف حديث متناً وإسناداً عالماً بأحوال  
رواتها من تأريخ وفاة وجرح وتعديل.

الحجة: من حفظ ثلاثمائة ألف حديث متناً وإسناداً كذلك.  
الحاكم: من أحاط علمه بكل ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم.

واعلم أن هذه اصطلاحات لأهل الفن فلا مشاحة في معارضة بعضها كما في لفظ الدرر (ص ٥).

الفائدة السادسة في الفرق بين الحديث القدسي والقرآن:  
الحديث القدسي نسبة إلى القدس والقدس هو الطهارة والتنزيه ويطلق عليه الحديث الإلهي نسبة للإله والحديث الرباني نسبة للرب جل وعلا.

وهو في الاصطلاح: ما أضافه الرسول صلى الله عليه وسلم وأسنده إلى ربه عز وجل من غير القرآن.

مثاله: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الله تعالى ( يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته عليكم محرماً فلا تظالموا ..... الحديث)

أو كقول الصحابي مثلاً قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله وسلم فيما يرويه عن ربه عز وجل ..... وهكذا سمي حديثاً لأنه من قول الرسول صلى الله عليه وسلم ومن حكايته له عن ربه.

سمي قدسياً لأنه أسند إلى الرب جل وعلا من حيث إنه المتكلم به وهو المنزه عن كل ما لا يليق.

ومن معرفة الحديث القدسي يظهر الفرق بينه وبين القرآن  
والحديث النبوي وإليك بعض الفوارق:

١- القرآن معجزة باقية على مر الدهور محفوظ من التغيير والتبديل  
متواتراً للفظ في جميع كلماته وحروفه وأسلوبه بخلاف الحديث القدسي

٢- حرمة روايته بالمعنى مطلقاً.

٣- حرمة مسه للمحدث وحرمة تلاوته للجنب ونحوه بخلاف  
الحديث القدسي.

٤- تعيينه في الصلاة.

٥- تسميته قرآناً.

٦- التعبد بقراءته وكل حرف منه بعشر حسنة.

٧- تسمية الجملة منه آية وتسمية مقدار مخصوص من الآيات سورة.

٨- لفظه ومعناه من عند الله بوحى جلي باتفاق بخلاف الحديث فليست  
له هذه الخصائص.

الفائدة السابعة فضل علم الحديث وشرف أهله:

قد ورد في فضل علم الحديث وشرف أهله أحاديث كثيرة منها:

١- عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم (أولى الناس بي يوم القيامة أكثرهم عليّ صلاة) رواه الترمذي  
وحسنه.

٢- عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقول (نظر الله امرأً سمع منا شيئاً فأبلغه كما سمعه فرب  
مبلغ أوعى له من سامع) رواه الترمذي وقال حسن صحيح.

٣- قال صلى الله عليه وسلم (يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله  
ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين) رواه  
البيهقي في المدخل وهو حديث حسن لغيره كما ذكر القسطلاني رحمه  
الله.

## بسم الله الرحمن الرحيم ١

- ١- الكلام على البسمة: ابتدأ بها المؤلف رحمه الله لأمر منها:
  - ١- اقتداء بالكتاب العزيز.
  - ٢- اتباعاً لهدي النبي صلى الله عليه وسلم في افتتاحه الكتب والرسائل بالبسمة وهذا متواتر عنه صلى الله عليه وآله وسلم تواتراً معنوياً.
  - ٣- إرادة للخلاص عن ضيق ربقة السمعة والرياء إلى فضاء الإخلاص الذي هو أجل مقام أهل الاختصاص.
- والكلام على مفردات البسمة شهير معروف وفي افتتاح الشعر بالبسمة خلاف خلاصته:
  - ١- المنع مطلقاً اختاره جماعة منهم الشعبي.
  - ٢- الجواز مطلقاً اختاره جماعة منهم سعيد بن جبير.
  - ٣- التفصيل وبيانه كالتالي:
    - أ) المنع على أشعار السخف والفجور ونحوها.
    - ب) الجواز على الأشعار المستحسنة لاشتغالها على مكارم الأخلاق ومدح الإسلام ونحو ذلك.
- وإلى رجحان التفصيل ذهب السيوطي رحمه الله في الدر المنثور وملا القاري في المرقاة وابن حجر الهيتمي والسيد محمد أحمد الأهدل في المسلك الرضي .
- فائدة البسمة عبارة عن بسم الله الرحمن الرحيم .
- التسمية: عبارة عن ذكر الله بأي لفظ كان قاله في الإيعاب ١. هـ نقلاً عن المسلك .

تنبيه:

حديث (كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بيسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتز وفي رواية أقطع، وفي أخرى أجزم) حديث واه لا يصح كما نص على ذلك الحفاظ منهم الحفاظ ابن حجر في الفتح وقد توسعنا في بيان ذلك في شرحنا على نور الإيضاح فليراجع والله أعلم.



## ١- أبدأ بالحمد مصلياً على ..... ١

- ١- اعلم إن الابتداء ينقسم إلى قسمين هما:
  - ١- بدءٌ حقيقي وهو ما لم يسبق أصلاً كالاتبدء بالبسملة.
  - ٢- بدءٌ إضافي وهو ما تقدم إمام المقصود سبق بشي أولاً كالاتبدء بالحمد وإنما ابتداء الناظم بالحمد بدأً إضافياً لأمو رمنها:
    - ١- إتباع الكتاب العزيز.

١- عملاً بقوله صلى الله عليه وسلم (كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع) رواه أبو داود وغيره وحسنه ابن الصلاح وصححه التاج السبكي وابن حبان.

ثم إن غاية ما في هذه العبارة أبدأ بالحمد الإخبار عن أنه أتى بالحمد ولا تعلم صيغته التي أتى بها ما هي فليس حامداً ولا مخبراً بالحمد لكن عدوه حمداً إذ فيه ثناء الذي هو معنى الحمد بهذه الجملة فهو إخبار عن الابتداء بالحمد وهو من مثل الناظم صدق .

والكلام على تعريف الحمد وأقسامه وأركانه معلوم مشهور فلا أطيل به في هذا المختصر واعلم أن الله يحب الحمد لذا ينبغي للعبد أن يكثر منه قال صلى الله عليه وسلم (إن الله عز وجل يحب أن يحمده) رواه الطبراني وغيره.

قوله مصلياً أي ناويا الصلاة فهي حال منتظرة وذلك لاشتغال مورد الصلاة وهو اللسان بالحمد كما ذكره الحموي رحمه الله وفيه أنه لا يلزم من نية الشيء فعله وجوابه أن المصنف كريم ذو هممة عالية ومن كان كذلك شأنه إذا نوى شيئاً فعله خصوصاً ما هو خير كما هنا.

ولم يأت بالسلام لأنه لا يوافق على كراهة الأفراد مطلقاً وهذه مسألة خلافية فالحنفية لا يقولون بكراهة أفراد أحدهما عن الآخر نص على ذلك الحموي بل جزم ابن أمير حاج في شرحه على التحرير بعدم صحة

---

القول بكراهة الإفراد وممن رد القول بالكراهة ملا القاري في شرح الجزرية فراجعته وانظر ابن عابدين في حاشيته على الدر (ص ٩) ج ١ - وعلى هذا لا إشكال على الناظم ولا اعتراض ويرى الشافعية كراهة الإفراد على أن بعضهم قال المراد بالكراهة هنا خلاف الأولى لعدم النهي المخصوص.

قوله على تكتب الياء بلا نقط للقاعدة التي ذكرها الحافظ السيوطي في النقاية وهي أن الياء والفاء والقاف والنون إذا وقعت آخر الكلمة لا تنقط لتمييزها بصورها ا.هـ.

وقد بحث بعض العلماء في شروحه على الخلاصة عند قوله (مصليا على النبي المصطفى) أنه يكتب بالألف لأجل الشرفاء قال وهكذا متى اجتمع ما يكتب بالألف والياء تغلب الألف في جميع الألفاظ إلا متى وبلى وإلى فعلى قياسه تكتب على هنا بالألف لأجل أرسلا تأمل.

## .....محمد خير نبي أرسله ١

١ - قوله محمد منقول من اسم مفعول حمد المشدد وهو أفضل أسماء النبي صلى الله عليه وسلم في الأرض والسماء في الدنيا والآخرة مشتق من اسمه تعالى المحمود.

روى البخاري في تاريخه الصغير عن علي بن زيد قال كان أبو طالب يقول:

وشق له من اسمه ليحمله فذو العرش محمود وهذا محمد

وقد ضمّن حسان بن ثابت رضي الله عنه هذا البيت لأبي طالب شعره كما نص عليه في الخميس وأتى الناظم بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم امثالاً لأمر القرآن قال تعالى ( إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ) (٥٦) (الأحزاب) ورغبة في الفضائل والخيرات الكثيرة الواردة في الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

قوله خير نبي أرسله أي أفضل نبي أرسله الله للخلق والألف في أرسله للإطلاق هو إشباع حركة الروي فيتولد منها حرف مجانس لها ويسمى ذلك الحرف وصلًا كما قال الخزرجي.

والمعنى الإجمالي:

أبتدأ نظمي بدأً إضافياً بالحمد لله امثالاً لندبه صلى الله عليه وسلم افتتاح الأمور صاحبة الشأن بذلك وأثني بالصلاة على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم خير نبي أرسله الله رحمة للعالمين بشيراً ونذيراً وداعياً إليه بإذنه وسراجاً منيراً امثالاً لأمر الله في القرآن ولما قام على ذلك عقلاً ونقلاً من البرهان.

---

أما نقلاً فلقوله تعالى (وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ) أي لا أذكر إلا وتذكر معي.  
وأما عقلاً فلأن المصطفى هو الذي علمنا شكر المنعم وكان سبباً في  
كمال هذا النوع إذ لا بد من مناسبة بين القابل وهو النوع الإنساني  
والمفيد وهو الله عز وجل وأجسامنا في غاية الكدورة وصفات الباري  
في غاية العلو والصفاء والضياء فاقتضت الحكمة الإلهية توسط ذي  
جهتين يكون له صفات عالية جداً وهو من جنس البشر ليقبل عن الله  
بصفاته الكمالية ويفيض علينا ببشريته فلذلك أي لكونه صلى الله عليه  
وسلم علمنا وكان سبباً في شكرنا للمنعم جل وعلا استوجب قرن  
شكره صلى الله عليه وآله وسلم بشكر الله عز وجل.

## ٢- وذي من أقسام الحديث عدّه وكل واحد أتى وحده١

١- قوله وذي أي المسائل الآتي ذكرها حال كونها من أقسام الحديث عدّه قدرها اثنان وثلاثون والمراد بالأقسام ما يشمل الأنواع لأن أقسام الحديث محصورة في ثلاثة ووجه الحصر أن الحديث إما أن يشتمل من أوصاف القبول على أعلاها فالصحيح أو على أدناها فالحسن أو قصر عن الحسن فالضعيف.

وكل واحد من هذه الأقسام أتى أي يأتي في النظم وحده بالدال المشددة المفتوحة وهو مفعول معه أي مع حده وتعريفه. المعنى العام: أي أن هذه عدة أقسام من الحديث ذكرتها لكم في هذه المنظومة وذكرت مع كل قسم منها تعريفه ليتميز عن غيره فاحفظوا ذلك حفظاً جيداً.

٣- أولها الصحيح وهو ما اتصل إسناده ولم يشذ أو يعلّ

٤- يرويه عدل ضابط عن مثله معتمد في ضبطه ونقله ١

١- شرع الناظم رحمه الله تعالى في تفصيل أقسام الحديث فقال : أولها أي الأقسام الصحيح المجمع على صحته عند المحدثين لأن الصحيح ينقسم إلى قسمين صحيح مجمع على صحته وهو الآتي ذكره وشرحه وصحيح غير مجمع على صحته وذلك كالمرسل فإنه صحيح عند أبي حنيفة ومالك وسياقي.

وكالمقلوب والشاذ والمضطرب قال الزركشي رحمه الله في مختصره يدخل القلب والشذوذ والاضطراب في قسم الصحيح والحسن.

وهو أي الصحيح المجمع على صحته أي صحة نسبته للنبي صلى الله عليه وسلم أي فيما يظهر لنا لا أنه يقطع بثبوت ذلك في الواقع (ما) أي المتن الذي اتصل إسناده بحيث يكون كل من رجاله سمع ذلك المروي من شيخه من أول السند إلى آخره والحال أنه لم يشذ أو يعلّ بالبناء للمجهول فيها أي لم يدخله شذوذ ولا علة قاذحة في صحة الحديث. والشذوذ مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه.

ولا فرق بين العلة الظاهرة كالفسق وسوء الحفظ والخفية كالوقف في الحديث المرفوع يرويه عدل ضابط عن مثله أي يرويه عدل ضابط عن عدل مثله من أول السند إلى منتهاه وهو النبي صلى الله عليه وسلم أو الصحابي أو التابعي.

معتمد بفتح الميم صفة للضابط في ضبطه من صدره لما يمليه ونقله من كتابه لما يرويه.

فعلم مما تقدم أن الصحيح لذاته هو الحديث المسند الذي اتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ولا يكون حديثاً شاذاً ولا معللاً.

ومن هذا التعريف تبين لنا أن شروط الصحيح خمسة:

١- اتصال السند ٢- عدالة الرواة ٣- الضبط ٤- عدم الشذوذ ٥- عدم العلة.

ولنأخذ في شرح هذه الشروط لتكون على بينة من التعريف.

١- معنى اتصال السند:

أن يكون كل راو سمع ما رواه من الذي فوّه مباشرة بحيث لا يكون هنا راو محذوف ويخرج بهذا الشرط.

١- المنقطع ٢- المعضل ٣- المعلق ٤- المرسل

فأما المنقطع فهو ما سقط من سنده راو في موضع أو مواضع.

وأما المعضل فهو ما سقط من إسناده راويان فأكثر مع التوالي.

وأما المعلق فهو ما حذف من مبتدأ إسناده واحد أو أكثر وهذا في غير تعاليق البخاري ومسلم التي هي بصيغة الجزم فإن لها حكم الاتصال.

وأما المرسل فهو ما رواه التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم بدون ذكر الصحابي.

مثال للتوضيح: قال البخاري حدثنا عبدالله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (طعام الاثنين كافي الثلاثة).

فهذا سند متصل ومعنى ذلك أن البخاري قد سمع من عبدالله بن يوسف هذا الحديث وأن عبدالله بن يوسف سمع من مالك هذا الحديث وأن مالكاً سمعه من أبي الزناد وهو سمعه من الأعرج وهو سمعه من أبي هريرة وهو سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم وهذا



يقتضي وجود الراوي في زمن الذي قبله ووجود الذي قبله في زمن من فوقه حتى يمكن أن يتحقق سماعه منه واتصاله به. فلو أن مالكا رواه عن الأعرج مباشرة لكان منقطعاً لسقوط راو هو أبو الزناد.

ولو رواه مالك عن أبي هريرة مباشرة لكان معضلاً لسقوط راويين من موضع واحد هما أبو الزناد والأعرج، ولو حذف البخاري واحداً من بداية السند أو أكثر كان معلقاً وقد علمت أن معلقات الصحيحين المروية بصيغة الجزم لها حكم الاتصال وما عداها ليست كذلك. ولو أن الأعرج رفع الحديث للنبي صلى الله عليه وسلم لكان مرسلًا. وكل هذا للتوضيح وإلا فالحديث صحيح سالم وكفى أن البخاري رحمه الله مخرجه في الصحيح.

٢- عدالة الراوي:

أي أن يكون كل راوٍ من رواة الحديث في ذلك السند عدلاً. تعريف العدالة: العدالة لغة مصدر عدل بالضم يقال عدل فلان عدالة وعدولة فهو عدل: أي رضا ومقنع في الشهادة قال كثير: وبايعت ليلى في الخلاء ولم يكن شهود على ليلى عدول مقانع العدالة اصطلاحاً هي (ملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة) والملكة (قوة باطنة ناشئة عن معرفة الله تعالى) قال الحافظ ابن حجر رحمه الله والمراد بالتقوى اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة.

المروءة هي: آداب نفسانية تحمل مراعاتها الإنسان على التحلي بمحاسن الأخلاق وجميل العادات، والذي يخل بالمروءة قسمان: ١- الصغائر الدالة على الخسة كسرقعة لقمة أو شيء حقير مثلاً.

٢- المباحات التي تورث الاحتقار وتذهب الكرامة كالبول في الطريق وفرط المزاح الخارج عن حد الأدب والاعتدال إلى غير ذلك من الأمور التي يكون المرجع فيها إلى العادة والعرف وهما يختلفان باختلاف الأزمان والبيئات فقد يكون الشيء مخالفاً بالمروءة في عصرٍ أو بيئة ولا يكون مخالفاً في عصرٍ أو بيئة أخرى.

والمراد بالعدالة التامة الكاملة أما الناقصة القاصرة فلا يكتفي فيها في الحكم بالصحة والمراد من العدل عند المحدثين عدل الرواية وهو المسلم البالغ العاقل السالم من أسباب الفسق وخوارم المروءة أو المسلمة المتصفة بذلك.

وعليه فشروط العدالة خمسة:

أولاً الإسلام:

لا تقبل رواية الكافر من يهودي ونصراني أو غيرهما إجماعاً.

والإسلام شرط عند أداء الرواية لا عند تحملها فقد ثبتت روايات كثيرة لغير واحد من الصحابة رضوان الله عليهم، كانوا حفظوها قبل إسلامهم وأدوها بعده كرواية جبير بن مطعم التي رواها الإمام البخاري في صحيحه وغيره عنه حيث قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم (قرأ في المغرب بالطور) أي بسورة الطور قال الحافظ ابن حجر رحمه الله متكلماً على طرق الحديث وزاد الإسماعيلي من طريق معمر فهو يومئذ أي جبير بن مطعم مشرك.... إلى أن قال واستدل به على صحة أداء ما تحمله الراوي في حال الكفر وكذا الفسق إذا أداه في حال العدالة اهـ.

ثانياً: البلوغ:

أجمع أهل العلم على عدم قبول رواية الصبي غير المميز، أما الصبي المميز الموثوق به ففيه خلاف ذهب جمهور العلماء إلى عدم قبول روايته

واشتراط البلوغ إنما هو باعتبار وقت الأداء للرواية أما لو تحملها صبياً وأداها مكلفاً فقد أجمع السلف على قبولها كما في رواية ابن عباس والحسين رضي الله عنهم أجمعين.  
ثالثاً: العقل:

لا تقبل رواية المجنون والمعتوه بإجماع العلماء، فإن كان جنونه غير مطبق بل تحصل الإفاقة له تارة فروى حال إفاقته قبلت روايته وأما من تقطع جنونه وأثر في زمن إفاقته فلا تقبل روايته، واشتراط العقل لا بد منه في حال التحمل كما هو في حال الأداء.

رابعاً: السلامة من أسباب الفسق:

والفسق هو: ارتكاب الكبيرة والإصرار على الصغيرة.

خامساً: السلامة من خوارم المروءة وتقدم تعريفها.

الثالث من شروط الحديث الصحيح:

تمام الضبط تعريفه: الضبط لغة: لزوم الشيء وحبسه ضبط عليه وضبطه يضبطه ضبطاً وضباطة قال الليث الضبط لزوم شيء لا يفارقه في كل شيء، وضبط الشيء حفظه بالحزم والرجل ضابط أي حازم. والضبط عند المحدثين ينقسم إلى قسمين ١- ضبط صدر ٢- وضبط كتاب.

أما ضبط الصدر فهو أن يثبت الراوي في صدره ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

وأما ضبط الكتاب فهو صيانة الراوي لكتابه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه.

تعريف الضابط: والضابط من الرواة: هو الذي يقل خطؤه في الرواية وغير الضابط: هو الذي يكثر غلظه ووهمه فيها سواء كان ذلك لضعف استعداده أو لتقصيره في اجتهاده.

• شروط الضبط:

- ١- أن يكون الراوي متيقظاً غير مغفل.
  - ٢- أن يكون الراوي حافظاً إن حدث من حفظه.
  - ٣- أن يكون الراوي ضابطاً إن حدث من كتابه.
  - ٤- أن يكون الراوي عالماً بما يحيل المعاني إن كان يحدث بالمعنى.
- مقياس معرفة ضبط الرواة.

بعد الحديث عن معنى الضبط وشروطه يتوجه السؤال التالي:  
كيف يعرف الراوي الضابط الذي تحققت فيه شروط الضبط من  
الراوي غير الضابط الذي لم تتحقق فيه تلك الشروط؟  
أجاب على هذا السؤال الشيخ ابن الصلاح رحمه الله فقال (يعرف كون  
الراوي ضابطاً: بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط  
والإتقان فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم أو  
موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبتاً وإن  
وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتج بحديثه ا.هـ.  
واعلم أن الحكم على مبلغ ضبط الرواة أمر اجتهادي.  
الرابع: من شروط الحديث الصحيح:  
السلامة من الشذوذ.

والشاذ (ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه) ويأتي الكلام عليه إن  
شاء الله تعالى.

الخامس من شروط الحديث الصحيح.  
السلامة من العلة وهي سبب خفي غامض يطرأ على الحديث فيقده  
في صحته.

ويأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى فالحديث التي اجتمعت فيه هذه  
الشروط هو الحديث الصحيح.

مسائل وفوائد تتعلق بالصحيح:

المسألة الأولى أقسام الحديث الصحيح ينقسم الحديث الصحيح إلى قسمين:

١- صحيح لذاته: وهو ما اشتمل من الصفات المذكورة في تعريف الصحيح على أعلاها.

٢- صحيح لغيره وهو ما قصر عن الدرجة العليا في بعض الشروط كالضبط لكن انجبر ذلك القصور بتعدد الطرق فإن لم ينجر بتعدد الطرق فهو الحديث الحسن لذاته فالصحيح لغيره أصله حديث حسن لذاته ثم ارتقى بتعدد الطرق إلى الصحيح لغيره.

المسألة الثانية حكم الحديث الصحيح:

حكمه أنه حجة مقبول يجب العمل به.

المسألة الثالثة هل الحديث الصحيح يفيد العلم القطعي اليقيني أم الظن؟

اتفق العلماء على أن الحديث المتواتر لفظاً أو معنى يفيد القطع واليقين في ثبوته ولم يخالف في ذلك أحد من أهل العلم ولكنهم اختلفوا في الحديث الصحيح أيفيد العلم القطعي اليقيني أم الظن؟

فذهب الكثيرون إلى أنه لا يفيد القطع بل هو ظني الثبوت وهذا القول رجحه الإمام الحافظ النووي رحمه الله في التقريب وذهب آخرون إلى أنه يفيد العلم اليقيني في ثبوته ومن قال به داود الظاهري والحسن الكرايسي والحارث المحاسبي وحكي عن مالك وانتصر له ابن حزم.

المسألة الرابعة يتفاوت الصحيح في القوة بحسب تفاوته في الأوصاف المقتضية للتصحيح فما يكون في الدرجة العليا من العدالة والضبط وسائر الصفات المعتبرة في التصحيح يكون أصح ممن دونه.

وعبارات أئمة الجرح والتعديل تنم عن تفاوت الرواة في الصفات ألا تراهم يقولون في الراوي ثقة فإذا أرادوا درجة أعلى قالوا ثقة ثقة فإذا أرادوا درجة أعلى قالوا أوثق الناس.

ولأجل تفاوت الصحيح بتفاوت أوصاف رواه رتب أئمة الحديث الأحاديث الصحاح كما يأتي:

- ١- صحيح اتفق عليه الإمام البخاري والإمام مسلم في صحيحهما.
- ٢- صحيح انفرد به الإمام البخاري في صحيحه.
- ٣- صحيح انفرد به الإمام مسلم في صحيحه.
- ٤- صحيح على شرطهما ولم يخرجاه في صحيحهما.
- ٥- صحيح على شرط البخاري ولم يخرجه في صحيحه.
- ٦- صحيح على شرط مسلم ولم يخرجه في صحيحه.
- ٧- صحيح خرجه غيرهما في كتابه وليس على شرطهما ولا على شرط واحد منهما.

وذلك مثل الأحاديث التي أخرجها الإمام أحمد في مسنده وأصحاب السنن الأربعة وحكموا عليها بالصحة.

والأحاديث التي خرجها ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما والحاكم في المستدرک وقد رتب الأئمة الثلاثة الأواخر فقالوا: إن صحيح ابن خزيمة أعلى من صحيح ابن حبان وتصحيح ابن حبان أعلى من تصحيح الحاكم.

وقال بعض العلماء كان ينبغي أن يجعل في الدرجة الأولى الصحيح الذي اتفق عليه أصحاب الكتب الستة وهو رأي شديد وكلام وجيه ومما ينبغي أن يعلم أن هذا الترتيب إنما هو باعتبار الغالب والكثير وإلا فقد يعرض للمفوق ما يجعله فائقا كما لو كان الحديث عند مسلم مثلا لكن اختفت به قرائن يفيد بها العلم.



فإنه يقدم على الحديث الذي يخرج البخاري ولم تحتف به هذه القرائن. وكما لو كان الحديث الذي لم يخرجاه إسناده وصف بكونه أصح الأسانيد كما لك عن نافع عن ابن عمر فإنه حينئذ يقدم عليهما أو على ما رواه أحدهما بغير هذا السند، ورد هذا الترتيب الزين قاسم وابن الأمير الصنعاني وغيرهما.

وقالوا بأن قوة الحديث إنما هي بالنظر إلى رجاله لا بالنظر إلى كونه في كتاب كذا وهو الصواب.

المسألة الخامسة هل يحكم لإسناد معين بأنه أصح الأسانيد؟ اختلف أهل العلم في ذلك والتحقيق أنه لا يطلق على إسناد بأنه أصح الأسانيد مطلقا ولا مانع أن يقيد ذلك بالصحابي أو البلد بل هذا هو الأولى فيقال مثلا أصح أسانيد أبي بكر رضي الله عنه إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي بكر.

وأصح أسانيد عمر رضي الله عنه الزهري عن سالم عن عبدالله بن عمر عن عمر.

وأصح أسانيد ابن عمر رضي الله عنهما مالك عن نافع عن ابن عمر. وأصح أسانيد المكين سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبدالله وهكذا.

الفائدة الأولى:

أول من ألف في الصحيح المجرد عن غيره الإمام أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري المولود سنة ١٩٤ هـ ت ٢٥٦ هـ وتلاه في هذا العمل تلميذه وصاحبه الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري المولود سنة ٢٠٥ هـ ت ٢٦١ هـ ثم ترسّم طريقتهما كثيرٌ من أئمة الحديث.



الفائدة الثانية:

يعتبر صحيح البخاري وصحيح ومسلم أصح كتابين وأوثقهما بعد كتاب الله سبحانه وتعالى وهو القرآن الكريم وهذا ما عليه أرباب التحقيق وأصحاب التدقيق من أئمة المسلمين.

ولا يخالف ما ذكرنا ما روي عن الإمام الشافعي رضي الله عنه أنه قال لا أعلم كتابا في الأرض أكثر صوابا من كتاب مالك لأنه قال هذه المقالة قبل وجود الصحيحين وقد كانت هناك كتب كثيرة مصنفة في ذلك الوقت في الأحاديث والسنن وكان موطأ الإمام مالك أجلها قدرا وأعظمها نفعا فحلاه الشافعي رضي الله عنهما ووصفه بذلك نسبة لما وجد في ذلك العصر من مصنفات غيره التي لم تبلغ مرتبته.

الفائدة الثالثة

اتفق العلماء على أن الصحيحين أصح كتب الحديث قاطبة ولكنهم اختلفوا أيهما أصح فالذي ذهب إليه الجمهور أن صحيح البخاري أصح الكتابين وأكثرهما فوائد وذهب أبو علي النيسابوري وبعض علماء المغرب إلى ترجيح صحيح مسلم على صحيح البخاري والتحقيق أنهم أرادوا ترجيح صحيح مسلم فيما يرجع إلى حسن البيان والسياق للأحاديث وجودة الوضع والترتيب بسرد الروايات التي هي في موضوع واحد في مكان واحد فهذا مسلم بل هو مما امتاز به صحيح مسلم على صحيح البخاري وإن أرادوا غير هذا وأن الترجيح يرجع إلى شروط الصحة فالحق مع الجمهور وذلك لأن الصفات التي تدور عليها الصحة في كتاب البخاري أتم منها في كتاب مسلم وأسد وشرطه فيها أقوى وأشد.

#### الفائدة الرابعة:

لم يستوعب البخاري ومسلم في صحيحهما كل الأحاديث الصحيحة ولا التزما بإخراج كل الصحاح لذلك خرجت كتب كثيرة على الصحيحين يؤخذ منها زيادات مفيدة كما وجدت المستدركات وأشهرها مستدرك الحاكم أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه بن نعيم الضبي المعروف بابن البيع ولد ٣٢١ هـ توفي ٤٠٥ هـ وقد لخصه الحافظ الذهبي رحمه الله فأجاد وأفاد.

- معنى الاستدراك: ومعنى الاستدراك أن يتتبع إمام من الأئمة إماما آخر في أحاديث فاته ولم يذكرها في كتابه وهي على شرطه أخرج عن رواها في كتابه أو عن مثلهم فيحصى المستدرك بكسر الراء هذه الأحاديث المتروكة ويذكرها في كتاب يسمى المستدرك بفتح الراء.

#### الفائدة الخامسة:

عدد أحاديث صحيح البخاري وصحيح مسلم الذي حرره الإمام الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح أن أحاديثه المسندة المتصلة بغير المكرر ألفان وستمئة حديث وحديثان (٢٦٠٢).

وأن جملة ما فيه من الأحاديث بالمكررة سوى المعلقات والمتابعات سبع وتسعون حديثا وثلاثمئة وسبعة آلاف حديث (٧٣٩٧) وجملة ما فيه من المعلقات أحد وأربعون وثلاثمئة حديث فجميع ما فيه بالمكرر اثنان وثمانون وتسعة آلاف حديث (٩٠٨٢) وهذا عدا الموقوفات على الصحابة والتابعين ا.هـ.

وجملة ما في صحيح مسلم بدون المكرر نحو أربعة آلاف حديث. وقد بلغ الأستاذ المحقق محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله تعالى بأحاديث مسلم بدون تكرار إلى ثلاثة آلاف وثلاثة وثلاثين حديثا بدون المكرر.

قال العراقي وهو بالمكرر يزيد على صحيح البخاري بالمكرر لكثرة طرقه.

الفائدة السادسة حكم المعلق في الصحيحين:

ما ذكرناه من أن أحاديث الصحيحين في الدرجة العليا من الصحة إنما هو فيما ذكرناه في كتابيهما بالإسناد المتصل وكان من مقصود كتابيهما وموضوعه، أما المعلقات الموجودة في الكتابين وهي كثيرة في صحيح البخاري قليلة في صحيح مسلم حتى قيل إنها لا تعدو أربعة عشر حديثاً فلها حكم آخر.

١- المعلقات في الصحيحين لها حالات:

أ- إما أن تكون بصيغة الجزم كقال وروى وذكر فتفيد الصحة إلى من علقته عنه ثم النظر بعد ذلك فيمن أبرزه من رواة الحديث فإن كان الإسناد متصلًا وكان الرواة ثقات كان الحديث صحيحًا وإن كان في السند انقطاع أو في الرواة من ليس ثقة فلا يكون الحديث صحيحًا  
ب- وإما أن تكون بصيغة التضعيف كقيل وروى وذكر فهما لا يستفاد منه الصحة ولا عدمها بل يحتمل أن يكون صحيحًا وأن يكون غير صحيح فينبغي البحث عنه حتى نعرف منزلته من الصحة أو الحسن أو الضعف ومن أراد التوسع في هذا الموضوع فليطالع المطولات.  
الفائدة السابعة:

ما يذكره البخاري عن شيوخه بصيغة قال، وذكر فليس من المعلق الذي حذف من مبدأ إسناده شيء وإنما هو إسناد متصل وهذا ما عليه جمهور المحدثين فكل ما رواه عن شيوخه هكذا فهو محمول على الاتصال.

الفائدة الثامنة:

اختلف أهل العلم في أحاديث الصحيحين تفيد اليقين والعلم القطعي أم لا.

جنح ابن الصلاح وجماعات من أهل العلم إلى أن ما أخرجه الشيخان أو أحدهما بالإسناد الصحيح المتصل مقطوع بصحته والعلم النظري حاصل به.

وجنح النووي إلى أنه يفيد الظن ما لم يتواتر وقال إن المحققين والأكثرين على هذا.

الفائدة التاسعة:

مظان الصحيح في غير الصحيحين: من مظان الصحيح بعد الصحيحين كتاب الموطأ للإمام مالك توفي ١٧٩ هـ وكتب السنن الأربعة وهي:

السنن لأبي داود السجستاني ولد عام ٢٠٢ هـ وتوفي في شوال عام ٢٧٥ هـ والسنن لأبي عيسى الترمذي ولد عام ٢٠٩ هـ وتوفي بترمذ في رجب عام ٢٧٩ هـ والسنن للنسائي ولد عام ٢١٥ هـ وتوفي سنة ٣٠٣ هـ والسنن لابن ماجه ولد سنة ٢٠٧ هـ وتوفي في رمضان سنة ٢٧٣ هـ.

فهذه الكتب جمعت الصحيح والحسن والضعيف فما نص الحفاظ على صحته فهو صحيح وما بينوا ضعفه فهو ضعيف وما سكتوا عنه يتحرى فيه.

الفائدة العاشرة:

اعلم أن الكتب الستة وهي الصحيحين والسنن الأربعة أعلى مرتبة من كتب المسانيد كمسند عبد بن حميد والطيالسي وغيرهم لأن عادة أصحاب المسانيد أن يخرجوا في مسند كل صحابي ما رواه من حديثه غير متقيدين بأن يكون حديثاً محتجاً به فلهذا تأخرت مرتبتهما عن مرتبة الكتب الستة وإن جلت لجلالة مؤلفيها.

## (الحديث الحسن)

٥- والحسن المعروف طرقاً وغدت رجاله لا كالصحيح اشتهرت ١

١- هذا هو القسم الثاني من أقسام الحديث والمراد الحسن لذاته كما كان المراد سابقاً بالصحيح الصحيح لذاته وطرقاً بالنصب تمييزاً محمول عن نائب الفاعل أي المعروف طرقه وليس الجمع في قول طرق مراداً إذ ليس تعدد الطرق شرطاً بل يكفي أن يكون من طريق واحد لأن الكلام في الحسن لذاته.

وغدت أي صارت والمراد برجاله رواته ولو نساء وعبر به نظراً للغالب.

والمعنى أن الحسن هو الذي عرف رواته بالعدالة والضبط مشتهرة اشتهاراً دون اشتهار رجال الصحيح إذا علمت هذا فاعلم أن العلماء رحمهم الله تعالى اختلفوا في تعريف الحسن اختلافاً كثيراً وقد ذكر هذه التعاريف الشيخ ابن الصلاح رحمه الله تعالى في مقدمته الجليلة في علم المصطلح ثم قال:

وكل هذا مستبهم لا يشفي الغليل وقد أمعنت النظر في ذلك والبحث فتفتح لي واتضح أن الحديث الحسن قسمان وقد لخص العلامة محمد أبو شهبه كلام الحافظ ابن الصلاح في الوسيط ص ٢٦٨ بقوله وإليك خلاصة ما ذكره ابن الصلاح مع التصرف قال:

أحدهما وهو الحسن لذاته:

أن يكون رواته من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح في الحفظ والإتقان ولا يعد ما ينفرد به منكرأً ولا يكون المتن شاذاً ولا معلاً قال وعلى هذا يتنزل كلام الخطابي.

الثاني الحسن لغيره:

هو الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ ولا هو متهم بالكذب ويكون متن الحديث قد روى مثله أو نحوه من وجه آخر فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً أو منكراً وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزل وكأن كلا من الخطابي والترمذي اقتصر على أحد القسمين دون الآخر أو ذكر البعض وغفل عن ذكر الآخر اهـ.

فمن خلال تعريف الحسن لذاته يتضح أن الفرق بينه وبين الصحيح لذاته في الضبط فالصحيح يشترط فيه كمال الضبط أو الضبط التام ويكتفي في الحديث الحسن بأصل الضبط.

وإلى هذا الفرق يشير تعريف الحافظ ابن حجر للحديث الحسن حيث قال في النخبة:

وخبر الأحاد بنقل عدل تام الضبط متصل مسند غير معلل ولا شاذ هو الصحيح لذاته... فإن خف الضبط فهو الحسن لذاته.

وبهذا يكون تعريف الحديث الحسن هو ما اتصل سنده براو عدل خف ضبطه من غير شذوذ ولا علة.

وتقدم معك أن الحسن على ضربين حسن لذاته وسمي بذلك لأن حسنه ناشئ عن توفر جميع شروطه فيه لا نتيجة شيء خارج عنه.

وحسن لغيره وهو الحديث الذي لم تتوفر فيه شروط الحسن أي تعددت طرقه فأصله ضعيف عضده أمر خارجي عنه فارتقى إلى الحسن بذلك العاضد ولولاه لاستمرت صفة الضعف فيه.



مثال للتوضيح:

مثال ١- الحسن لذاته:

روى الترمذي عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة).

محمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق ولكنه لم يكن غاية في الحفظ والإتقان فحديثه هذا حسن لذاته.

مثال ٢- الحسن لغيره:

روى الترمذي عن هيثم عن يزيد عن عبد الرحمن بن البرار مرفوعاً حق على المسلمين أن يغتسلوا يوم الجمعة.....) الحديث.

فهيثم هو ابن بشير ابن القاسم بن دينار السلمي حافظ بغداد ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي مات ١٨٣ هـ فهيثم ضعيف لتدليسه لكن تابعه إسماعيل بن إبراهيم أبو يحيى التيمي فأصبح حديث هيثم بهذه المتابعة حسناً.

والمتابعة لغة: مصدر تابع بمعنى وافق فالمتابعة إذن الموافقة.

واصطلاحاً: أن يشارك الراوي غيره في رواية الحديث.

والمتابعة نوعان:

١- تامة وهي أن تحصل المشاركة للراوي من أول الإسناد.

٢- قاصرة وهي أن تحصل المشاركة للراوي في أثناء الإسناد.

والشاهد اصطلاحاً: هو الحديث الذي يشارك فيه رواة رواية الحديث الفرد لفظاً ومعنى أو معنى فقط مع الاختلاف في الصحابي.

والبحث عن التوصل للمتابع والشاهد يسمى اعتباراً.

(فائدة) علمت مما تقدم أن الحديث الضعيف إذا وجد له متابع أو شاهد ارتقى لدرجة الحسن لغيره ولكن لا تظن أيها الأخ الكريم أن



كل حديث ضعيف إذا جاء من طرق متعددة ضعيفة أنه يرتقي إلى درجة الحسن بل الضعيف في ذلك قسماً:

١- ضعف لا يزول بتعدد الطرق كرواية الكذابين والمتروكين أو المتهمين بالكذب أو الفسق فتعدد الطرق برواية أمثالهم لا يزيد الضعف إلا ضعفاً وذلك كحديث (الأذنان من الرأس) فقد روي من طرق كثيرة إلا أنها كلها ضعيفة.

٢- ضعف يزول بتعدد الطرق كما إذا كان راويه سيء الحفظ مع كونه من أهل الصدق والديانة فإذا ما رأينا أن الحديث جاء من طرق أخرى عرفنا أنه مما قد حفظه ولم يختل فيه ضبطه وكذا إذا كان ضعفه جاء من جهة الإرسال أو التدليس فإنه يزول بالمتابعات وذلك كالحديث الذي يرسله إمام حافظ إذ فيه ضعف قريب يزول بروايته من وجه آخر فكل هذا يرتقي إلى درجة الحسن لغيره لا لذاته.

وكذلك يرتقي الحديث الحسن لذاته إلى درجة الصحيح لغيره إذا جاء من طرق عدة مثاله نفس مثال الحديث الحسن لذاته أعلاه فقد روي من طرق أخرى حتى قال عليه الترمذي رحمه الله في سننه وحديث أبي هريرة إنما صح لأنه قد روي من غير وجه فتبين أن الصحيح لغيره أصله حديث حسن لذاته ثم جاء من طرق فارتقى إليه.  
فائدة:

حكم الاحتجاج بالحديث الحسن: الحسن وإن تقاصر عن الصحيح في درجته وشروطه لكن يشارك الصحيح في العمل به والاحتجاج عند جميع الفقهاء وعند أكثر العلماء من المحدثين وغيرهم وهو بقسميه ملحق بالصحيح في الاحتجاج به ومن العلماء من يلحق بالصحيح الحسن لذاته وأما الحسن لغيره فينبغي أن ينظر فيه فما كثرت طرقه وركنت إليه النفس يحتج به وإلا فلا.

فائدة:

مظان الحسن: من مظان الحديث الحسن كتاب الترمذي وهو أصل في معرفة الحسن وهو الذي نوه به وأكثر من ذكره في جامعه ويوجد في متفرقات من كلام بعض مشايخه كالإمامين أحمد والبخاري والطبقة التي قبل طبقة مشايخه كالإمام الشافعي.

ومن مظانه أيضاً سنن أبي داود روي عنه أنه قال ذكرت فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه وما كان فيه من وهن شديد فقد بينته وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح وبعضه أصح من بعض قال ابن الصلاح ما توضيحه: فعلى ذلك ما وجدناه في كتابه مذكوراً مطلقاً أي من غير تنقيص عليه بصحة أو ضعف وليس في واحد من الصحيحين ولا نص على صحته أحد ممن يعتمد عليه في التصحيح ولا ضعفه هو في غير السنن ولا أحد غيره فهو من الحسن عند أبي داود وذلك على سبيل الاحتياط لأن قوله فهو صالح دأب بين الصحيح والحسن فأخذنا بالأقل احتياطاً.

ومن مظانه أيضاً مسند الإمام أحمد وسنن النسائي وابن ماجه والدارقطني.

فائدة:

في بيان معنى قول الترمذي حسن صحيح: استشكل العلماء قول الترمذي في سننه هذا حديث حسن صحيح لأن الحسن قاصر عن درجة الصحيح كما سبق بيانه فالجمع بينهما في حديث واحد جمع بين نفي ذلك القصور وإثباته وهو محال فما الجواب؟ أجيب عن ذلك بأجوبة أحسنها ما ذكره الحافظ ابن حجر في النخبة وشرحها قال ما خلاصته:

إنه إن كان للحديث إسنادان فأكثر فوصفه بالصحة والحسن راجع إلى أنه صحيح بإسناد حسن بإسناد آخر وغاية ما هنالك أنه حذف حرف

العطف وكان الأولى أن يقول حسن وصحيح وعليه فيكون ما يقول فيه حسن صحيح فوق ما يقول فيه صحيح فقط لأن كثرة الطرق تقوي.

وأما إذا لم يكن له إلا إسناد واحد فالجمع بينهما للتردد الحاصل من الإمام المجتهد في الحديث: أهو جامع لأوصاف الصحيح أم هو قاصر عنها؟ ولا يترجح أحدهما عنده فاقترضاه الأمر إلى التعبير بهذا وغاية ما في التعبير أنه حذف منه حرف التردد وكان حقه أن يقول حسن أو صحيح وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح دون ما قال فيه صحيح لأن الجزم أقوى من التردد.  
فائدة:

جرت عادة بعض الحفاظ وأئمة الحديث أن يقولوا هذا حديث صحيح الإسناد أو حسن الإسناد دون قولهم حديث صحيح أو حديث حسن فلماذا؟

والسبب في هذا أن الإسناد قد يكون صحيحاً أو حسناً أي رواه رواة الصحيح أو رواية الحسن ولا يكون المتن صحيحاً ولا حسناً وذلك لكونه شاذاً أو معللاً في متنه دون سنده لأن العلة كما تكون في السند تكون في المتن غير أن الحافظ المعتمد منهم إذا اقتصر على قوله حديث صحيح الإسناد أو حسن الإسناد ولم يذكر له علة ولم يطعن فيه بأي وجه من وجوه الطعن فالظاهر أن الحديث صحيح أو حسن في ذاته لأن عدم العلة والقادح هو الأصل.  
الفائدة الأخيرة:

في بعض الألفاظ المستعملة في الحديث المقبول: من الألفاظ المستعملة عند أهل الحديث في المقبول (١- الجيد ٢- القوي ٣- الصالح ٤- المعروف ٥- المحفوظ ٦- الموجود ٧- الثابت)

---

فأما الجيد فقال المحافظ ابن حجر إن ابن الصلاح يرى التسوية بين الجيد والصحيح وقال البلقيني الجودة يعبر بها عن الصحة وفي جامع الترمذي في الطب هذا حديث جيد حسن وكذا قال غيره لا مغايرة بين الجيد والصحيح إلا أن الناقد البصير منهم لا يعدل عن صحيح إلى جيد إلا لنكتة كأن يرتقي الحديث عنده عن الحسن لذاته ويتردد في بلوغه الصحيح فالوصف به أنزل رتبة من الوصف بصحيح وكذا القوي.

وأما الصالح فهو شامل للصحيح والحسن لصلاحيتهما للاحتجاج ويستعمل أيضا في ضعيف يصلح للاعتبار يعني المتابعات والشواهد. وأما المعروف فهو مقابل المنكر والمحفوظ مقابل الشاذ وسيأتيان إن شاء الله تعالى وأما المجود والثابت فيشملان أيضا الصحيح والحسن. قال المحافظ السيوطي رحمه الله ومن ألفاظهم المشبه وهو يطلق على الحسن وما يقاربه فهو بالنسبة إليه كنسبة الجيد إلى الصحيح.

## (الحديث الضعيف)

٦- وكل ما عن رتبة الحسن قصر فهو الضعيف وهو أقسام كثر

١- بعد انتهائه من الكلام على الحديث الصحيح والحسن شرع الآن في بيان الحديث الضعيف.

وهو في اللغة: ضد القوي والضعف حسي ومعنوي والمراد هنا الضعف المعنوي.

وفي الاصطلاح: كل ما عن رتبة الحسن والصحة بالأولى قصر وانحط عن رتبتهما وكما يطلق عليه الضعيف يقال له المردود.

وهو أي الحديث الضعيف أقساما كثر أوصلها بعضهم - بحسب القسمة العقلية والتشقيقات النظرية إلى ثلاثمائة وإحدى وثمانين صورة لا طائل تحتها.

ثم إن من هذه الأقسام ما ليس له اسم خاص فيكون له اللقب العام وهو الضعيف ومنها ماله لقب خاص به كالمقطع والمعضل والمدلس والمتروك والشاذ والمدرج والمقلوب والموضوع وهو شر أنواع الضعيف وأرذلها.

والحديث الضعيف مراتب لما أن أسباب الضعف تتفاوت قوتها في توهين الحديث فإن مراتب الحديث الضعيف تتفاوت بحسب ذلك وبحسب بعده من شروط الصحة كما تتفاوت درجات الصحيح بحسب تمكنه منها.

قال الحافظ السيوطي رحمه الله (ويتفاوت ضعفه بحسب شدة ضعف راويه وخفته) وقال أيضا في ألفيته:

هو الذي عن صفة الحسن خلا وهو على مراتب قد جعلها

مثال الحديث الضعيف:

ما رواه الطبراني عن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (من دعا بهذا الدعاء في دبر كل صلاة مكتوبة حلت له الشفاعة مني يوم القيامة اللهم أعط محمد الوسيلة واجعل في المصطفين محبته وفي العالمين درجته وفي المقربين داره) فيه مطرح بن يزيد وهو ضعيف.

حكم الحديث الضعيف رواية وعملاً: الحديث الموضوع أو الساقط أو الذي لا أصل له لا تجوز روايته إلا مقترنا ببيان وضعه أو سقوطه أو أنه لا أصل له ومن روى شيئاً من ذلك من غير بيان وهو يعلم فهو آثم أشد الإثم كما أنه لا يجوز العمل بالموضوع مطلقاً لأنه مختلق مكذوب أما الضعيف المحتمل الذي لم يصل إلى حد الساقط أو الموضوع: فاختلفت فيه آراء العلماء قال ابن الصلاح يجوز رواية ما عدا الموضوع من أنواع الأحاديث الضعيفة من غير اهتمام ببيان ضعفها فيما سوى صفات الله تعالى وأحكام الشريعة من الحلال والحرام وغيرهما وذلك كالمواعظ والقصص وفضائل الأعمال وسائر فنون الترغيب والترهيب وسائر ما لا تعلق له بالأحكام والعقائد. هـ.

ومقتضى ذلك العمل به فيما ذكر.

وقال ابن العربي المالكي لا يعمل به مطلقاً لا في الحلال والحرام ولا في الفضائل ونحوها.

وأجاز بعض العلماء رواية الحديث الضعيف من غير بيان ضعفه والعمل به ولكن بشروط:

١- أن يكون فيما لا يتعلق بصفات الله وما يجوز له وما يستحيل عليه سبحانه ولا بالأحكام كالحلال والحرام.

٢- أن يكون الضعف فيه غير شديد فيخرج حديث من انفرد من الكذابين والمتهمين بالكذب ونحوهم.

٣- أن يكون ما ثبت به مندرجا تحت أصل من أصول الشريعة لئلا يثبت ما لم يثبت شرعا به وحينئذ يكون الضعيف مؤكدا لما ثبت بذلك الأصل الكلي.

٤- أن لا يعتقد العامل به ثبوته بل يقصد الاحتياط والخروج من العهدة.

٥- أن لا يعارضه دليل آخر أقوى منه .  
والحق أنه لا يجوز رواية الضعيف إلا مقترناً ببيان ضعفه وخاصة في هذا العصر الذي قلت معرفة الناس فيه بالأحاديث وعدم القدرة على معرفة درجتها وفي بيان درجة الحديث نصح للمؤمنين.  
فائدة:

في المراد بفضائل الأعمال: المراد بفضائل الأعمال الأعمال الفاضلة الثابتة قبل بالأحاديث الصحيحة بمعنى أنه إذا ورد حديث ضعيف دال على ثواب مخصوص من الأعمال الثابتة قبل فإن أصل العمل ثابت استحباباً من دليل آخر ولم يثبت بالضعيف إلا الثواب المرتب على هذا العمل وحينئذ لم يثبت حكم شرعي بالحديث الضعيف.  
فائدة:

قال أئمة الحديث من نقل حديثاً صحيحاً بغير إسناده وجب أن يذكره بصيغة الجزم فيقول مثلاً قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو نحوه.

ويقبح جداً أن يذكره بصيغة التمریض التي تشعر بضعف الحديث لئلا يقع في نفس القارئ أو السامع أنه حديث غير صحيح.  
وأما إذا نقل حديثاً ضعيفاً بغير إسناد أو حديثاً لا يعلم حاله سواء كان صحيحاً أو ضعيفاً فإنه يجب أن يذكره بصيغة التمریض كأن يقول روي عن رسول الله كذا ونحو ذلك.



## المرفوع والمقطوع والموقوف

- ٧- وما أضيف للنبي المرفوع وما لتابع هو المقطوع  
٨- وما أضفته إلى الأصحاب من قول وفعل فهو موقوف زكن

شرح البيتين رقمي (٧-٨)  
ينقسم الحديث باعتبار من أضيف إليه إلى ثلاثة أقسام :  
المرفوع والموقوف والمقطوع: وستكلم على كل واحد منها:  
الأول المرفوع: وذكره الناظم بقوله (وما أضيف للنبي المرفوع).  
(وما أضيف) أي من قول أو فعل أو تقرير أو وصف (للنبي) صلى  
الله عليه وسلم خاصة هو (المرفوع) أي المسمى به والمرفوع اسم  
مفعول من رفعت الحديث أرفعه رفعا فهو مرفوع أما في الاصطلاح  
فللعلماء في تعريف المرفوع عبارتان الأولى وهي عبارة جمهور المحدثين  
وارتضاها الإمام النووي رحمه الله تعالى أنه ما أضيف إلى النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو وصف اتصل إسناده أو لم  
يتصل فخرج بقيد إضافته إلى النبي صلى الله عليه وسلم الحديث  
الموقوف وهو ما أضيف إلى الصحابي وخرج أيضاً المقطوع وهو ما  
أضيف إلى التابعي فمن دونه والعبارة الثانية هي عبارة الخطيب  
البغدادي حيث قال المرفوع ما أخبر به الصحابي عن فعل النبي صلى  
الله عليه وسلم أو قوله وهذه العبارة لا تشمل المرسل وإن كانت في  
ظاهرها لا تزال تشمل المنقطع إذا كان انقطاعه من أول السند أو  
وسطه فيدخل المطلق والمعضل والمنقطع ويخرج المرسل والتعريف  
الأول هو المعتمد وسمي المرفوع مرفوعاً لارتفاع رتبته بإضافته إلى  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

أمثلة المرفوع:

أ- الرفع القولي: هو إسناد القول الوارد في متن الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم كقول الراوي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أو حدثنا رسول الله أو أخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك.

ب- الرفع الفعلي: هو إسناد الفعل الوارد في الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم كقول سيدنا علي رضي الله عنه كنا في جنازة ببيع الغرقد فأتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ففعد وقعدنا حوله وبيده مَحْضرة ينكت بها الأرض ..... الحديث.

ج- الرفع الوصفي: كقول علي رضي الله عنه لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالطويل الممغط ولا بالقصير المتردد وكان ربعة من القوم .... الحديث.

د- الرفع التقريري: هو حكاية إقراره صلى الله عليه وسلم لما فُعلَ أمامه صلى الله عليه وسلم كأكلِ الضب بين يديه صلى الله عليه وسلم وإقراره بذلك.

فائدة:

الرفع نوعان صريح وحكمي فالصريح هو أن يضيف الراوي الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم صراحة قولاً أو فعلاً .... كما تقدم والحكمي أنواع كثيرة سيأتي بيانها في بحث الموقوف الذي له حكم الرفع.

الثاني المقطوع: وذكره الناظم بقوله ( وما لتابع هو المقطوع ) أي الحديث الذي أضفته لتابعي قولاً أو فعلاً أو تقريراً هو الحديث المقطوع .  
والمقطوع لغة: اسم مفعول من قولهم قطعت الشيء أقطعه فهو مقطوع.

واصطلاحاً: هو ما أضيف إلى التابعيِّ فمن دونه من قولٍ أو فعلٍ سواء كان التابعيُّ صغيراً أو كبيراً وسواء كان له إسناد متصل أم لا فيخرج بقيد إضافته إلى التابعيِّ شيئان:

١- ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم فإنه يسمى مرفوعاً كما سبق.

٢- ما أضيف إلى الصحابي رضوان الله عليهم فإنه يسمى موقوفاً كما سيأتي.

فائدة:

التابعي هو مسلم لقي صحابياً ومات على الإسلام سواء أطل لقاؤهما أم قُصُر ثم إن التابعين على صنفين صغار وكبار فصغار التابعين هم الذين يروون أكثر أحاديثهم عن التابعين وقلت روايتهم عن الصحابة كأبي حازم سلمة بن دينار ويحيى بن سعيد الأنصاري وأبي حنيفة النعمان بن ثابت رضي الله عنهم ، وأما كبار التابعين فهم الذين يروون أكثر أحاديثهم عن الصحابة وقلت روايتهم عن التابعين كسعيد بن المسيب وقيس بن أبي حازم وعبيد الله بن عدي بن الخيار ونحوهم رضي الله عنهم.

فائدة:

قال الإمام محمد بن خفيف الشيرازي اختلف الناس في أفضل

التابعين:

فأهل المدينة يقولون سعيد بن المسيب.

وأهل البصرة يقولون الحسن البصري.

وأهل الكوفة أويس القرني.

قال الحافظ عبد الرحيم العراقي الصحيح بل الصواب ما ذهب إليه أهل الكوفة لما روى مسلم في حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ( إن خير التابعين رجل يقال له أويس).

**فائدة:**

مثال الحديث المقطوع قول مجاهد من التابعين (لا ينال العلم مستح ومتكبر) وقول أبي حنيفة النعمان من التابعين وقول مالك من تابع التابعين حين ودّع أصحابه ( اتقوا الله وانشروا هذا العلم وعلموه ولا تكتموا).

**فائدة:**

قد يسمى المقطوع موقوفاً بشرط تقييده نحو قولهم موقوف على عطاء أو وقفه فلان على مجاهد أو وقفه معمر على همام وهو واقع في كتب الحديث أما الموقوف عند الإطلاق فينصرف إلى ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل قال الحافظ السيوطي رحمه الله:

وما يُضِف لتابع مقطوع والوقف إن قيدته مسموع

**حكم المقطوع:**

المقطوع ليس بحجة حيث خلا عن قرينة الرفع أما إذا وجدت قرينة تدل على رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فله حكم المرفوع. كما أنه إذا وجدت قرينة تدل على رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فله حكم المرفوع كما أنه إذا وجدت فيه قرينة تدل على وقفه على الصحابي فله حكم الموقوف ، فمن المقطوع الذي له حكم المرفوع أقوال التابعين في أسباب نزول القرآن الكريم وكذلك أقوالهم فيما لا مجال للرأي فيه مما لا يمكن أخذه إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم

فجميع ذلك في حكم المرفوع المرسل كما في تدريب الراوي وحاشية الأبياري وشرح البيقونية لسيدي عبدالله سراج الدين وأما قول التابعي من السنة كذا فقد صحح الإمام النووي في شرح مقدمة صحيح مسلم أنه موقوف متصل وهو الصحيح المعتمد وقيل إنه مرفوع مرسل فهو ضعيف وإذا قال التابعي أمرنا بكذا أو نحوه فهل يكون موقوفاً أو مرفوعاً مرسلًا فيه احتمالان لأبي حامد الغزالي رحمه الله ولم يرجح واحداً منهما قال شيخ الإسلام زكريا في فتح الباقي لكن يؤخذ من كلام ذكره الغزالي بعد ذلك ترجيح أنه مرفوع مرسل.

### الثالث الموقوف ذكره الناظم بقوله:

وما أضفته إلى الأصحاب من قول وفعل فهو موقوف زكن وهذا البيت ترتيبه في البيقونية الخامس عشر ولكني قدمته هنا لارتباطه بالمرفوع والمقطوع وقد تبعت في هذا التقديم سيدي شيخ مشايخنا العلامة عبدالله سراج الدين في شرحه على البيقونية فكن من هذا التقديم على بال ولا تكن من الغافلين.

والموقوف لغة اسم مفعول من قولهم وقفت الشيء أوقفه فهو الموقوف.

والموقوف اصطلاحاً: عرفه الناظم بقوله وما أي الحديث الذي أضفته إلى الأصحاب جمع صحابي من قول وفعل فهو موقوف زكن أي عُلِمَ.

فالموقوف هو الحديث الذي أضيف إلى الصحابة رضوان الله تعالى عليهم قولاً كان أو فعلاً أو تقريراً متصلاً بإسناده إليهم أو منقطعاً فخرج بقيد إضافته إلى الصحابة شيئان.

١- المرفوع لأنه ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم.

٢- المقطوع لأنه ما أضيف إلى التابعي فمن دونه كما سبق.

وبعض الفقهاء يسمي الموقوف أثراً والمرفوع خبراً.  
قال الإمام النووي رحمه الله وعند المحدثين كل هذا يُسمى  
أثراً.هـ.

يعني أن الأثر يطلق على المرفوع والموقوف ويؤيد ذلك تسمية الإمام  
أبي جعفر محمد بن جرير الطبري كتابه تهذيب الآثار وهو مشتمل على  
المرفوعات أصلاً ويورد فيه الموقوفات تبعاً كما أن كتاب معاني الآثار  
للإمام الطحاوي مشتمل على المرفوعات والموقوفات كما في توضيح  
الأفكار.

#### فائدة تعريف الصحابي:

الصحابي هو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمناً به ومات على  
الإسلام والمراد باللقاء ما يعم المجالسة والمماشاة ووصول أحدهما إلى  
الآخر وإن لم تحصل بينهما مكالمة ويشمل رؤية أحدهما الآخر فالتعبير  
باللقاء أعم من الرؤية فإن من الصحابة من لقي النبي صلى الله عليه  
وسلم ولم يره بعيني رأسه لكونه أعمى كابن أم مكتوم وغيره وتقييد  
اللقاء بالإيمان بالنبي صلى الله عليه وسلم يخرج به من حصل له اللقاء  
وهو كافر بالنبي صلى الله عليه وسلم.

مثال الموقوف قول سيدنا عمر رضي الله عنه (تفقهوا قبل أن تسودوا)  
ذكره البخاري في صحيحه.

#### أنواع الموقوف:

قال العلامة عبد الله سراج الدين رحمه الله الموقوف من حيث  
الحكم نوعان موقوف له حكم المرفوع وموقوف ليس له حكم المرفوع  
والأول على وجوه.



الأول قول الصحابي أمرنا أو نهينا أو أوجب علينا أو أباح لنا أو نحو ذلك من الإخبار عن الأحكام بصيغة ما لم يسم فاعله فكل ذلك مرفوع لأن الأمر في ذلك والناهي والموجب.... هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

ومثال ذلك قول أم عطية رضي الله عنها (نهينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا) وقول أنس رضي الله عنه (أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة) الثاني قول الصحابي كنا نفعل أو كنا نقول أو كانوا يفعلون أو كانوا يقولون أو كنا لا نرى بأساً بكذا أو كانوا لا يرون بأساً بكذا في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو فينا أو بين أظهرنا ، مثال ذلك قول جابر رضي الله عنه كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقول ابن عمر رضي الله عنهما كنا نفاضل بين الناس زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فنقول أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ولا ينكر ذلك علينا ومن ذلك ما رواه البيهقي عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرعون بابَه بالأظفير ) كما في التقريب.

الثالث: قول الصحابي من السنة كذا أو أصبت السنة أو لسنة كذا وكذا ومثال ذلك ما رواه أبو داود عن علي رضي الله عنه أنه قال (من السنة وضع الكف على الكف في الصلاة تحت السرة) وما رواه الحاكم بإسناده عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال (من السنة إذا دخلت المسجد أن تبدأ برجلك اليمنى وإذا خرجت أن تبدأ برجلك اليسرى) كما في فتح الباري فإنهم يعنون بذلك سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بدليل ما رواه البخاري عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال (إن كنت تريد السنة فهجر بالصلاة) قال ابن شهاب فقلت لسالم



أفعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ فقال وهل يعنون بذلك إلا سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

الرابع: أن يتكلم الصحابي كلاماً في أمور نقلية ولم يأخذ هذا الصحابي عن الإسرائيليات كما قيده ابن حجر رحمه الله أي لم يأخذ من كتب بني إسرائيل القديمة أو من أفواههم وهو احتراز عمن عرف بذلك كعبدالله بن سلام وعبدالله بن عمرو بن العاص فإنه كان حصل له في وقعة اليرموك كتب كثيرة من كتب أهل الكتاب وكان يخبر بما فيها من الأمور المغيبة حتى كان بعض أصحابه ربما قال له حدثنا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا تحدثنا من الصحيفة فمثل هذا لا يكون حكم ما يخبر به من الأمور النقلية الرفع لقوة الاحتمال كما في شرح السخاوي ولقط الدرر أو يعمل عملاً لا مجال للرأي والاجتهاد في ذلك أو يحكم على فعل أنه طاعة لله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم أو معصية فمثال الكلام قول عمر بن عبسة رضي الله عنه (إذا كان يوم القيامة جيء بالدنيا فيميز منها ما كان لله تعالى وما كان لغيره رمي به في نار جهنم) كما في الترغيب والترهيب للمنزري معزواً للبيهقي .

ومثال الفعل صلاة علي رضي الله عنه في الكسوف في كل ركعة بأكثر من ركوعين أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه أن أن علياً صلى في الكسوف عشر ركعات بأربع سجعات .

ومثال الحكم ما رواه الترمذي عن عمار رضي الله عنه قال من صام يوم الشك فقد عصي أبا القاسم صلى الله عليه وآله وسلم .

الخامس: أقوال الصحابة في أسباب نزول الآيات الكريمة كقول ابن عباس رضي الله عنهما كان أهل اليمن يحجون ولا يتزودون ويقولون نحن المتوكلون فإذا قدموا مكة سألوا الناس فأنزل الله عز وجل ﴿ وَتَكَزُّوْهُمْ فَأَمَّا الْيَمَانِیَّةُ الَّتِي حَاجِبُ الْبَيْتِ الْكَنِعِيِّ فَذَلِكَ عَمَلُ الْيَمَانِیَّةِ الَّتِي حَاجِبُ الْبَيْتِ الْكَنِعِيِّ ﴾ (البقرة: ١٩٧) رواه البخاري وكذلك أقوال الصحابة في تفسير الآيات ومعانيها على وجه لا علاقة له باللغة العربية ولا مجال للرأي والاجتهاد فيه كتفسير أمر مغيب من أمور الدنيا أو الآخرة أو الجنة أو النار أو تعيين ثواب أو عقاب أو نحو ذلك كما في شرح السخاوي كقول أبي هريرة في تفسير قوله تعالى ﴿ لَوَاحِئُهُ لِّلْبَشَرِ ﴾ (المدثر) قال (تلقاهم جهنم يوم القيامة فتلفحهم لفحة فلا تبقي لحماً على عظم)، وأما تفسير الصحابي المشتمل على بيان المعاني اللغوية أو بيان حكم للرأي فيه مجال فليس له حكم المرفوع.

السادس: قول التابعي فمن دونه عند ذكر الصحابي يرفعه أو يرفع الحديث أو ينميه أو يبلغ به أو يرويه أو رواه أو رواية فإن ذلك كله له حكم المرفوع .

قال الحافظ العراقي:

وقولهم يرفعه يبلغ به رواية ينميه رفعٌ فانتبه

مثال ذلك ما رواه البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما (الشفاء في ثلاثة شربة عسل وشرطة محجم وكية نار) رفع الحديث وروى مالك في الموطأ عن أبي حازم عن سهل بن سعد أنه قال (كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة)، قال أبو حازم لا أعلم إلا أنه ينمي ذلك قال مالك يرفع ذلك ويلتحق بذلك ما إذا قيل عند ذكر الصحابي قال: قال ففاعل قال الثاني هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما ذكره العراقي ومثل له بما رواه الخطيب بسنده عن

أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في مصلاه ، وأما إذا قال الصحابي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرفعه فهو في حكم قوله عن الله عز وجل ويكون من الأحاديث الإلهية وله أمثلة كثيرة ومن ذلك ما جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفعه (إن عبدي المؤمن عندي بمنزلة كل خير يحمدي وأنا أنزع نفسه من بين جنبيه) فهذا الحديث من الأحاديث القدسية وفي توضيح الأفكار هو حديث حسن رواه أهل الصدق وأخرجه الإمام أحمد في مسنده وكذلك قول الصحابي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرويه يعني يرويه النبي صلى الله عليه وسلم عن ربه عز وجل.

#### إشكال وجوابه:

فإن قيل ما السبب الحامل للتابعي على أن يعدل عن قول الصحابي سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أو نحو ذلك إلى قوله يرفعه أو ينميه أو نحوهما مما تقدم فالجواب عن ذلك أن الأسباب متعددة:

الأول: أن يكون الحامل على ذلك طلب التخفيف وإيثار الاختصار.

الثاني: أن يكون الذي قال يرفعه ونحوه شك في ثبوت ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم فإنه لو قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكان جازماً يرفعه ولكن لما كان شك في ذلك نسب الرفع إلى غيره فقال يرفعه أو نحو ذلك.

الثالث: أن يكون ذلك من باب الورع حيث عُلِمَ أن المروي بالمعنى فيه خلاف.

الرابع: أن يكون الذي قال يرفعه جازماً بأن الصحابي أضاف الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم ولكنه شك في الصيغة التي سمع بها أهي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قال النبي صلى الله عليه وسلم أو نحو ذلك سمعت النبي صلى الله عليه وسلم أو حدثني النبي صلى الله عليه وسلم وكان لا يرى أبدل لفظ النبي بالرسول أو كان لا يرى إبدال لفظ سمعت بحدثني أو نحوه.

النوع الثاني ما ليس له حكم المرفوع وهو ما عدا الوجوه التي لها حكم الرفع .

حكم الموقوف: الموقوف الذي له حكم الرفع حجة إذا أتى من طريق مقبول والموقوف الذي ليس له حكم الرفع محل نزاع وخلاف بين العلماء فالمشهور عند المحدثين أنه ليس بحجة والمستفاد من كتب الأصول أن قول الصحابي الذي لم ينتشر ولم يعلم له مخالف من الصحابة وليس هو مما تعم به البلوى ولا يخالف ظاهره الكتاب والسنة حجة للتابعين ومن بعدهم من المجتهدين عند أبي حنيفة ومالك والشافعي في القديم وأحمد في أرجح الروايات عنه فقولي الذي لم ينتشر قيد خرج به ما إذا انتشر واشتهر ولم يخالفه فإنه حجة بالاتفاق بل هو إجماع سكوتي عند الأكثر وقولي ولم يعلم له مخالف من الصحابة قيد آخر خرج به ما إذا علم أن له مخالفاً من الصحابة فلا يجب تقليد أحدهما عيناً بل يرجح المجتهد أحدهما حسب ما وضع له من الدلائل وقولي ليس هو مما تعم به البلوى قيد ثالث تفرد به الحنفية ولم يشترطه المالكية والشافعية والحنابلة وقولي لا يخالف ظاهره الكتاب والسنة قيد رابع صرح به القدوري في التجريد وقولي هو حجة للتابعين ومن بعدهم من المجتهدين قيد خامس متفق عليه بين الأئمة كلهم لأنه لا

خلاف بينهم في أن قول الصحابي ليس بحجة على صحابي آخر وإنما النزاع في كونه حجة على التابعين ومن بعدهم من المجتهدين.

قاعدة:

إذا تعارض الرفع والوقف بأن يرفع ثقة حديثاً وقفه ثقة غيره فالحكم للرفع لأنه مثبت للرفع وغيره إما أن يكون نافياً أو ساكناً والمثبت مقدم عليهما.

## المسند

٩- والمسند المتصل الإسناد من راويه حتى المصطفى ولم يبين

شرح البيت رقم (٩)

المسند في اللغة اسم مفعول من أسندته إذا جعلته يستند إلى سند من حائط أو غيره ومنه قولهم أسندت الحديث أي رفعته إلى قائله.

المسند اصطلاحاً: هو الحديث المتصل الإسناد من راويه إلى النبي صلى الله عليه وسلم اتصالاً ظاهراً ، فظهر بهذا التعريف أن الحديث المسند يشترط فيه أمران.

الأول الرفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم.  
والثاني الاتصال في سنده ظاهراً.

وهذا التعريف للحديث المسند ذهب إليه الحاكم وجزم به ابن حجر في النخبة واختاره جمهور المحدثين وقول الناظم لم يبين أي لم ينقطع سنده وخرج باشتراط الرفع المقطوع والموقوف وخرج باشتراط الاتصال المرسل والمعضل والمدلس وإنما قلنا ظاهراً لأنه لا يضر في وصف الحديث بكونه مسنداً عندهم الانقطاع الخفي كعننة المدلس والمعاصر الذي لم يثبت لقيته وهذا إن لم يضر في وصف الحديث بكونه مسنداً لكنه يضر في الحكم عليه بكونه متصلاً لأن عننة المدلس ورواية المعاصر الذي لم يثبت لقيته تمنع من الحكم بالاتصال كما لا يخفى وإنما أطلق العلماء على مثل هذا وصف المسند وأدخلوه في مسانيدهم تجوزاً أو مجازاً فافهم ولا تكن من الغافلين وقيل إن المسند هو المرفوع فقط وهو قول ابن عبد البر فلم يشترط في المسند الاتصال وعليه فإن

المسند يشمل المتصل كمالك عن نافع عن ابن عمر والمنقطع كمالك عن الزهري عن ابن عباس فإن الزهري لم يسمع من ابن عباس وعلى هذا يكون المسند مرادفاً للمرفوع وقيل إن المسند هو المتصل فقط وهو قول الخطيب البغدادي وتبعه عليه ابن الصباغ فيشمل المرفوع والمقطوع والموقوف إذا لم يكن في سند واحد منها انقطاع.

والقول الأول هو المعتبر عند جمهرة المحدثين وكثيراً ما يقابل المحدثون بين المرسل والمسند فيقولون اختلف فيه فرواه فلان مرسلأ ورواه فلان مسنداً فيجعلون المسند في مقابلة المرسل فعلم بذلك أن المسند هو المتصل المرفوع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن المرسل هو بطبيعته مرفوع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لكنه ليس متصلأ إليه صلى الله عليه وسلم كالمسند وقد جمع تعاريف المسند الحافظ السيوطي رحمه الله في بيت واحد من ألفيته فقال:

المسند المرفوع ذو اتصال وقيل أول وقيل التالي

حكم المسند قد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً باعتبار وجود صفات القبول وعدمها.



## المتصل

١٠- وما بسمع كل راوٍ يتصل إسناده للمصطفى فالمتصل

شرح البيت رقم (١٠)

المتصل في اللغة اسم فاعل من الاتصال وهو ضد المنقطع ويقال له الموصول والموصول في اللغة اسم مفعول من وصله إذا بلغه وأعطاه أو ترك هجره وقطيعة.

وفي الاصطلاح هو الحديث الذي اتصل إسناده بسمع كل راوٍ ممن فوقه من أوله إلى منتهاه مرفوعاً أو موقوفاً فقول الناظم للمصطفى ليس بقيد كما نص عليه الزرقاني رحمه الله فخرج بقيد الاتصال المنقطع والمعضل والمرسل والمعلق ومعنعن المدلس قبل تبين سماعه ويخرج بقيد الاتصال بالسماع الاتصال بالإجازة كأن يقول أجازني فلان فلا يسمى هذا متصلاً في اختيار الناظم وهو رأي ابن الصلاح خلافاً لابن جماعة فإنه عد المروي بالإجازة متصلاً وهو الراجح لأن الاتصال في السند يتحقق بأن يكون كل راوٍ قد تحمل الحديث عن من فوقه بصورة من صور التحمل المعتبرة المفيدة للاتصال كالسماع والقراءة والكتابة والمناولة والإجازة وذلك من أول السند إلى منتهاه والمتصل يشمل المرفوع والموقوف.

فمثال المتصل المرفوع ما رواه مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (مثل المجاهد في سبيل الله كمثل الصائم القائم الدائم الذي لا يفتر من صلاة ولا صيام حتى يرجع) أخرجه البخاري ومسلم.

ومثال المتصل الموقوف ما رواه مالك عن مسلم بن أبي مريم عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال (تعرض أعمال الناس كل جمعة مرتين يوم الاثنين ويوم الخميس فيغفر لكل مؤمن إلا عبداً كانت بينه وبين أخيه شحناء فيقال اتركوا هذين حتى يفيتا اتركوا هذين حتى يفيتا) رواه مسلم.

ويرى بعض العلماء أنه يدخل المقطوع إذا اتصل سنده في هذا النوع ومثال ذلك ما أخرجه مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال سمعت سعيد ابن المسيب يقول (ألا أخبركم بخير من كثير من الصلاة والصدقة؟ قالوا بلى قال إصلاح ذات البين وإياكم والبغضة فإنها الحالقة) لكن بعض آخر من العلماء منهم الحافظ ابن الصلاح منع دخول المقطوع في هذا النوع فالمتصل عنده لا يشمل ما أضيف إلى التابعي وهو المسمى بالمقطوع ووجه المنع أن ما أضيف للتابعي يسمى مقطوعاً فكيف نصفه بالمتصل إذ لو فعلنا ذلك لكان وصفاً للشيء الواحد بمتضادين في اللغة وتوسط الحافظ العراقي رحمه الله فقال إن أقوال التابعين لا تسمى متصلة بالإطلاق وإنما تسمى متصلة بالتقييد إلى من اتصلت إليه كأن نقول في المثال السابق هذا حديث متصل السند إلى سعيد بن المسيب وهذا رأي حسن وعليه جمهرة العلماء لأن المضاف إلى التابعي يسمى مقطوعاً فكيف يسمى متصلاً في وقت واحد لكن بالتقييد هذا متصل إلى الزهري أو هذا متصل إلى أبي حنيفة أو متصل إلى مالك يكون ذلك الوصف بالاتصال المقيد مقبولاً حسناً ومن هنا يعلم أن المسند من حيث إضافته إلى قائله أفضل من المتصل فكل مسند متصل ولا عكس فافهم.

فائدة:

يلحق بالمتصل ما كان في سنده راوٍ مبهم على الصواب من أقوال أهل العلم خلافاً لمن عده منقطعاً.  
حكم المتصل إما صحيح وإما حسن وإما ضعيف حسب توفر صفات القبول أو عدمه.

## الحديث المسلسل

١١- مسلسل قل ما على وصف أتى مثل أما والله أنباني الفتى

١٢- كذاك قد حدثني قائماً أو بعد أن حدثني تبسماً

شرح البيتين رقمي (١١-١٢)

المسلسل لغة اسم مفعول من سلسلت الشيء أي جعلته مسلسلاً وهو في اللغة اتصال الشيء ببعضه ببعض على نسق واحد متناسب ومنه سلسلة الحديد فإن حلقاتها متناسبة متصل بعضها ببعض.

واصطلاحاً هو الحديث الذي توارد رجال سنده واحداً فواحداً على حالة واحدة أو صفة واحدة سواء كانت الصفة للرواة أو الإسناد وسواء أكان ما وقع منه في الإسناد في صيغ الأداء أم متعلقاً بزمن الرواية أم بالمكان وسواء كانت أحوال الرواة أو صفاتهم أقوالاً أم أفعالاً أو منهما معاً هذا تعريف الحافظ العراقي للحديث المسلسل وقد اخترناه لأنه جامع مانع وعرفه البعض بصورة مختصرة فقال الحديث المسلسل ما تتابع فيه الرواة كلهم واحداً فواحداً على صفة واحدة أو حالة واحدة للرواة تارة وللرواية تارة أخرى وبهذا يعلم أن المسلسل من صفات الأسانيد وحدها فالمتن لا يوصف به وبهذا يعلم أيضاً أن التسلسل على أنواع ثلاثة هي ١- المسلسل بأحوال الرواة ٢- المسلسل بصفات الرواة ٣- المسلسل بصفات الرواية وإليك فيما يلي بيان هذه الأنواع:

١- المسلسل بأحوال الرواة.

وأحوال الرواة إما أقوال أو أفعال أو أقوال وأفعال معاً

أ- المسلسل بأحوال الرواة القولية:

ومثاله ما رواه الترمذي عن معاذ بن جبل رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له (يا معاذ إني أحبك فقل دبر كل صلاة اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك) فقد تسلسل هذا الحديث بقول كل راوٍ من رواه وأنا أحبك فقل (اللهم أعني ...) الحديث.

ب- المسلسل بأحوال الرواة الفعلية:

ومثاله ما رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال شبك بيدي أبو القاسم صلى الله عليه وسلم فقال (خلق الله التربة يوم السبت ...) الحديث فإنه تسلسل بتشبيك كل من رواه بيد من رواه عنه ومن هذا النوع ما تسلسل بالمصافحة والأخذ باليد ووضع اليد على الرأس ونحو ذلك وإلى هذا أشار المصنف بقوله كذاك قد حدثني قائماً ...

ج- المسلسل بأحوال الرواة القولية والفعلية معاً:

ومثاله ما رواه الحاكم عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره وحلوه ومره) فإنه تسلسل بقبض كل من رواه على لحيته وبقوله آمنت بالقدر إلخ.

٢- المسلسل بصفات الرواة وصفات الرواة إما قولية أو فعلية.

أ- المسلسل بصفات الرواة القولية ومثاله ما أخرجه الترمذي في سننه قال حدثنا عبدالله بن عبد الرحمن أخبرنا محمد بن كثير عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عبدالله بن سلام قال قعدنا نفراً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فتذاكرنا فقلنا لو نعلم أي الأعمال أحب إلى الله لعملناه فأنزل الله عز وجل ﴿سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (١) يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٢﴾ (الصف) قال عبدالله بن سلام فقراها علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أبو سلمة فقراها علينا عبدالله

بن سلام قال يحيى فقرأها علينا أبو سلمة قال الأوزاعي فقرأها علينا يحيى قال ابن كثير فقرأها علينا الأوزاعي قال عبدالله فقرأها علينا ابن كثير فهذا الحديث تسلسل بقول كل راوٍ فقرأها علينا فلان قال الحافظ العراقي وصفات الرواة القولية وأحوالهم القولية متقاربة بل متماثلة.

ب- المسلسل بصفات الرواة الفعلية كاتفاق أسماء الرواة كالحديث المسلسل بالمحمدين أو اتفاق أوصافهم كالمسلسل بالفقهاء وهو حديث ابن عمر البيعان بالخيار فقد تسلسل برواية الفقهاء أو المسلسل بالحفاظ أو اتفاق نسبتهم كالمسلسل بالمصريين أو الدمشقيين.

٣- المسلسل بصفات الرواية وصفات الرواية إما أن تتعلق بصيغ الأداء أو بزمن الرواية أو مكانها.

أ- المسلسل بصيغ الأداء وذلك بأن تتفق الرواة في صيغ الأداء كقول كل من رواه سمعت فلانا أو حدثنا وكذا قولهم أخبرنا أو شهدت على فلان قال شهدت على فلان ونحو ذلك وإلى هذا يشير بقوله مثل أما والله أنبأني الفتى ومن أمثله ما رواه الحاكم قال سمعت أبا الحسين بن علي الحافظ يقول سمعت علي بن سالم الأصبهاني يقول سمعت أبا سعيد يحيى بن حكيم يقول سمعت عبدالرحمن بن مهدي يقول سمعت سفيان الثوري يقول سمعت أبا عون الثقفي يقول سمعت عبدالله بن شداد يقول سمعت أبا هريرة يقول (الوضوء فما مست النار) قال فذكرت ذلك لمروان أو ذكر له فأرسل أو أرسلني إلى أم سلمة فحدثتني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم (كان يخرج إلى الصلاة فانتشل عظماً أو أكل كتفاً ثم صلى ولم يتوضأ) فهذا الحديث تسلسل بقول كل واحد من رواه سمعت.

ب- المسلسل بزمن الرواية ومثاله ما رواه الديلمي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال شهدت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم عيد فطر أو أضحى فلما فرغ من الصلاة أقبل علينا بوجهه فقال (أيها

الناس قد أصبتم خيراً فمن أحب أن ينصرف فلينصرف ومن أحب أن يقيم حتى يسمع الخطبة فليقم) فهذا الحديث قد تسلسل برواية كل من الرواة له في يوم عيد قائلاً حدثني فلان في يوم عيد.

ج- التسلسل بمكان الرواية ومثاله ما رواه الديلمي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (الملتزم موضع يستجاب فيه الدعاء وما دعا الله فيه عبد دعوة إلا استجاب له) قال ابن عباس رضي الله عنهما فو الله ما دعوت الله عز وجل فيه قط منذ سمعت هذا الحديث إلا استجاب لي فهذا الحديث تسلسل بقول كل واحد من رواه وأنا ما دعوت الله فيه بشيء منذ سمعته إلا استجاب لي وقد بين العلامة الأبياري وجه اعتبار هذا الحديث من مسلسل المكان حيث قال فإجابة الدعاء وإن كانت وصفاً لله تعالى إلا أنها متعلقة بمكان الرواية من حيث إن المراد إجابة دعاء واقع في الملتزم لا مطلقاً.

### حكم المسلسل:

قال الحافظ العراقي وقلما تسلم المسلسلات من ضعف أعني في وصف التسلسل لا في أصل المتن ا. هـ، قال العلامة عبدالله سراج الدين رحمه الله يعني أن أصل المتن قد يكون صحيحاً ولكن صفة تسلسل إسناده قد يكون فيها مقال وذلك كمسلسل المشابكة فإن متنه صحيح جاء في صحيح مسلم كما تقدم ولكن الطريق بالتسلسل فيها مقال كما في فتح المغيث للسخاوي ا. هـ.

### فائدة:

قد يقع التسلسل في معظم الإسناد وينقطع في بعضه كالحديث المسلسل بقول كل راوٍ من رواه وهو أول حديث سمعته منه وهو حديث عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما (الراحمون يرحمهم الله)



وهو الحديث المعروف بحديث الأولية قال الحافظ ابن حجر رحمه الله فإن السلسلة تنتهي فيه إلى سفيان بن عيينة فقط ومن رواه مسلسلاً إلى منتهاه فقد وهم.

#### فائدة:

أفضل أنواع الحديث المسلسل هو المسلسل الدال على الوصف المنبئ عن الاتصال في السماع وعدم التدليس وذلك كما سمعت في الحديث المسلسل بقراءة سورة الصف ألا ترى أن فيه وقرأها علينا ، قال الحافظ ابن حجر رحمه الله إنه من أصح مسلسلات يروى في الدنيا وأفضل أنواعه أيضاً الحديث المسلسل بالحفاظ والفقهاء أيضاً فقد قال الحافظ في شرح النخبة أن المسلسل بالحفاظ حيث لا يكون غريباً مما يفيد العلم القطعي.

#### فوائد التسلسل

للحديث المسلسل فوائد منها:

- ١- الدلالة على زيادة ضبط الرواة.
- ٢- الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم في فعله وقوله كالقبض على اللحية والتشبيك باليد.
- ٣- بعده عن التدليس والانقطاع.

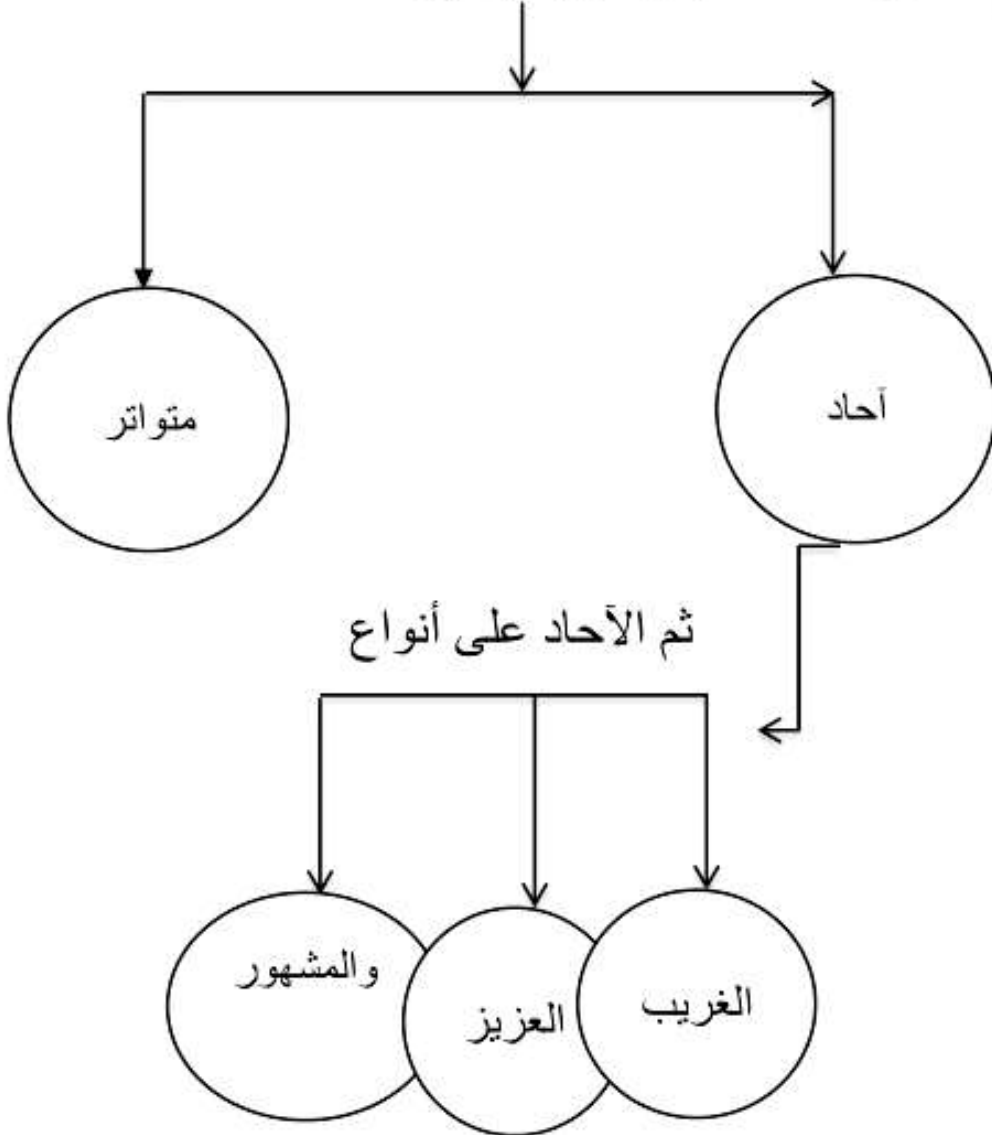


## الحديث الآحاد غريب - عزيز- مشهور

١٣- ..... وقل غريب ما روى راو فقط

١٤- عزيز مروى اثنين أو ثلاثة مشهور مروى فوق ما ثلاثة

شرح البيتين رقمي (١٣-١٤)  
يتنوع الحديث عند العلماء باعتبار طرقه إلى:



والبيت رقم ١٣ أصله في البيقونية رقم ١٦ واقتصر على عجزه لأنه محل البحث وصدرة ومرسل منه الصحابي سقط وقدمته إلى هذا الموضوع ليتسق الكلام ويجتمع في مكان واحد وهالك الكلام على هذه الأنواع مفصلاً.

الآحاد هو ما ليس بمتواتر وأنواعه ثلاثة هي الغريب والعزير والمشهور.

أولاً الغريب:

الغريب لغة صفة مشبَّهة بمعنى المنفرد أو البعيد عن أقاربه.

واصطلاحاً هو ما رواه راوٍ منفرداً بروايته بحيث لم يروه غيره أو انفرد بزيادة في متنه أو إسناده سواء انفرد به مطلقاً أو بقيد كونه عن إمام شأنه أن يجمع حديثه لثقتة وعدالته كالإمام الزهري وقتادة ونحوهما وسمي غريباً لانفراد راويه به عن غيره كالغريب الذي شأنه الانفراد عن وطنه.

أنواع الغريب:

الأول الغريب سنداً وامتناً وهو ما انفرد بروايته واحد كلاً أو بعضاً فمثال غريب كُـلِّ من السند والمتن حديث النهي عن بيع الولاء وهبته فإنه لم يصح إلا من حديث عبدالله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما.

ومثال غريب بعض المتن حديث زكاة الفطر (فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زكاة الفطر من رمضان صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على العبد و الحرّ والذكر والأنثى والصغير والكبير) فإن مالك تفرد عن سائر رواته بقوله في آخره (من المسلمين).

ومثال غريب بعض السند حديث أم زرع من رواية الطبراني فإن المحفوظ فيه رواية عيسى بن يونس وغيره عن هشام بن عروة عن أخيه عبدالله عن أبيهما عن عائشة رضي الله عنها كما رواه الشيخان ورواه الطبراني من حديث الدراوردي عن هشام عن أخيه بدون واسطة أخيه.

الثاني الغريب سنداً فقط وذلك بأن يكون الحديث معروفاً برواية جماعة من الصحابة فينفرد بعض الرواة بروايته عن صحابي آخر فهو من جهته غريب مع أن متنه ليس بغريب.

ومثاله حديث رواه عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (الأعمال بالنية) قال الخليلي أبو يعلى القاسمي أخطأ فيه عبد المجيد لأنه غير محفوظ عن زيد بن أسلم وقال أبو الفتح اليعمري هو إسناد غريب كله والمتن صحيح قال الحافظ ابن الصلاح ومن ذلك غرائب الشيوخ في أسانيد المتون الصحيحة وفي ذلك يقول الترمذي غريب من هذا الوجه.

### حكم الغريب:

قد يكون الغريب صحيحاً بأن كان المتفرد به ثقة واستجمع شروط الصحة كالأفراد المخرجة في الصحيحين وقد يكون حسناً وفي جامع الترمذي منه كثير وقد يكون ضعيفاً وهو الغالب على الغرائب ، ولذا قال الإمام أحمد رحمه الله لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنها مناكير وعامتها عن الضعفاء وقال الإمام الأعظم أبو حنيفة رضي الله عنه من طلبها - أي الغرائب - كُذِبَ وقال الإمام مالك رحمه الله شر العلم الغريب وخير العلم الظاهر الذي رواه الناس وقال عبد الرزاق كنا نرى أن غريب الحديث خير فإذا هو شرٌّ.

فائدة مهمة في بيان غريب ألفاظ الحديث:

الغريب في اللغة هو البعيد عن أقاربه والمراد به هنا الألفاظ التي خفي معناها.

وفي الاصطلاح هو ما وقع في متن الحديث من لفظة غامضة بعيدة عن الفهم لقلّة استعمالها وقد اهتم علماء المسلمين بعلم غريب الحديث اهتماماً كبيراً لما يترتب عليه من ضبط ألفاظ الحديث وفهم معناه إذ من العسير على المرء أن يروي ما لا يفهم وينقل ما لا يحسن أداءه ومعرفة مفردات الحديث ومعناها هي الخطوة الأولى إلى فهم معنى الحديث واستنباط الحكم منه وتتأكد العناية بمعرفة غريب الحديث لمن يروي الحديث بالمعنى ومما تجدر ملاحظته أن حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن غريباً على الأمة العربية في صدر الإسلام فقد كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أفصح العرب لساناً وأعذبهم نطقاً وأسدّهم لفظاً وأبينهم حجة وأقومهم عبارة وأعرفهم بمواقع الخطاب ولا غرو في هذا فقد بعثه الله عز وجل في أمة تعتز بلغتها وتعجب لسحر كلمها فكان يخاطب العرب على اختلاف قبائلهم ولهجاتهم بما يفهمون وإذا عذب عن بعض أصحابه شيء مما يقوله سألوه عنه فبينه لهم وما لبث أن انتقل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم إلى الرفيق الأعلى ودخل في دين الإسلام كثير من أبناء الأمم الأخرى الذين تعلموا من العربية ما لا غنى لهم عنه في المحاوررة والخطاب فكان من الطبيعي أن يجدوا في ألفاظ الحديث النبوي غريباً أكثر مما يجده أبناء العربية ونشأت أجيال جديدة من أبناء هذه الأمم احتاجت إلى معرفة كثير من هذه الألفاظ فانبرى العلماء لبيانها وشرحها بل اهتموا بشرح الأحاديث كلها حتى إن الإمام عبد الرحمن بن مهدي قال لو استقبلت من أمري ما استدبرت لكتبت بجنب كل حديث تفسيره ورأى غيره أن تفسير

الحديث خير من روايته وهكذا ساهم علماء الحديث واللغة في بيان وتفسير غريب ألفاظ الحديث لتسهيل على الناس معرفة الدين وبتيسر لهم العمل بأحكامه واعلم أن أجود ما يفسر به غريب ألفاظ الحديث ما جاء مفسراً به في بعض طرق الحديث كحديث عمران بن حصين في صلاة المريض (صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً فإن لم تستطع فعلى جنب) رواه البخاري وقد فسر قوله على جنب حديث علي رضي الله عنه عند الدار قطني ولفظه على جنبه الأيمن مستقبل القبلة بوجهه) وكقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الصحيح المتفق على صحته لابن صائد قد خبأت لك خبئاً فما هو؟ قال الدخ فالدخ هنا هو الدخان وهو لغة فيه حكاة أهل اللغة وحكى بعضهم فيه فتح الدال وقد روى أبو داود والترمذي من رواية الزهري عن سالم عن ابن عمر في هذا الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له إني خبأت لك خبيئة وقال الترمذي خبيئاً وخبأ له ﴿يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾ (الدخان: ١٠) قال الترمذي هذا حديث صحيح والحديث متفق عليه دون ذكر الآية وذكر أبو موسى المديني أن السر في كونه خبأً له الدخان أن عيسى عليه السلام يقتله بجبل الدخان هذا هو الصحيح في تفسير الدخ وقد فسره غير واحد على غير ذلك فأخطأ فقد ذكر الحاكم أنه سأل الأدباء عن الدخ فقالوا يدخها ويفرخها بمعنى واحد والزخ بالزاي الجماع قال العراقي ولم أر في كلام أهل اللغة أن الدخ بالدال هو الجماع وإنما ذكروه بالزاي فقط فما ذهب إليه الحاكم من تفسير الدخ بالجماع تخليط فاحش وغلط قبيح وقال الخطابي أن الدخ نبت موجود بين النخيل وهذا التفسير غير صحيح وقد رده العلماء ولم يقبلوه وعلى هذا فالمطلوب ممن أقدم على تفسير غريب ألفاظ الحديث أن يتحرى الدقة وأن يتثبت قبل أن يتكلم كما هو شأن السلف فقد سئل الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله عن حرف من الغريب فقال سلوا أصحاب

الغريب فإني أكره أن أتكلم في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم بالظن ومن أحسن وأشهر المصنفات في غريب لفظ الحديث كتاب النهاية لابن الأثير رحمه الله ومن أجمعها وأتقنها كتاب مجمع بحار الأنوار للفتني رحمه الله والله أعلم.

### ثانياً العزيز:

العزيز لغة صفة مشبهة على وزن فعيل من عز الشيء يعز بكسر العين عزاً وعزاة إذا قل بحيث لا يكاد يوجد أو من عز يعز بفتح العين إذا اشتد وقوي وسمي العزيز بذلك إما لقلته وجوده وندرته وإما لكونه عز أي قوي بمجيئه بعينه من طريق آخر.

واصطلاحاً اختلف أهل الحديث في تعريف العزيز إلى فريقين الفريق الأول يرى أن العزيز هو ما انفرد بروايته اثنان أو ثلاثة ولو رواه بعد الاثنان أو الثلاثة مئة وهذا مذهب ابن مندّه وقرره ابن الصلاح وكذلك الإمام النووي حيث قال في التقريب فإن انفرد بروايته اثنان أو ثلاثة سمي عزيزاً وهذا ما اختاره البيهقي في منظومته حيث قال :

عزيز مروى اثنان أو ثلاثة .....

وعلى هذا التعريف لا يوجد تباين بين العزيز والمشهور بل يجتمعان في حديث رواه ثلاثة في كل الطبقات والفريق الآخر يرى أن العزيز ما رواه اثنان ولو في طبقة واحدة ولم يروه أقل من اثنين في جميع الطبقات وهذا ما ذهب إليه الأكثر وهو التعريف المشهور وهو الذي اختاره الحافظ ابن حجر رحمه الله ومعنى ما رواه اثنان ولو في طبقة واحدة أن لا يقل رواية العزيز عن اثنين في كل طبقة أو في بعضها ولو في طبقة واحدة فالاثنيية شرط لا بد منه في بعض طبقاته وخرج بذلك ما رواه



أكثر من اثنين في جميع الطبقات فإنه لا يسمى عزيزاً وإنما قد يسمى مشهوراً وقد يسمى متواتراً حسب كثرة الرواة، ومعنى لم يروه أقل من اثنين في جميع الطبقات أن لا يقل الرواة في كل طبقة عن اثنين وذلك صادق بأن يكون رواه اثنين في جميع الطبقات أو بأن يكون رواه اثنين في بعض طبقاته وأكثر من اثنين في بعضها الآخر وخرج بذلك ما رواه واحد في كل طبقاته أو في بعضها ولو في طبقة واحدة فإنه لا يسمى عزيزاً وإنما يسمى غريباً وبهذا التعريف يكون العزيز مباحاً لكل من الغريب والمشهور والمتواتر ويصبح التعريف خاصاً بالعزيز.

مثال العزيز: ما رواه الشيخان من حديث أنس بن مالك ورواه البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ( لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين) فهذا الحديث رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم صحابيَان هما أنس بن مالك وأبو هريرة ورواه عن أحدهما وهو أنس تابعيان هما قتادة بن دعامة السدوسي وعبد العزيز بن صهيب ورواه عن كل من التابعين اثنان من أتباع التابعين فرواه عن قتادة شعبة ابن الحجاج وسعيد بن أبي عروبة ورواه عن عبد العزيز ابن صهيب إسماعيل بن عُلَية وعبد الوارث بن سعيد ثم رواه عن كلِّ خلقٍ كثير.

حكمه:

الحديث العزيز قد يكون صحيحاً وقد يكون حسناً وقد يكون ضعيفاً حسب الشروط المتوفرة فيه سنداً ومتناً.

ثالثاً المشهور:

المشهور لغة اسم مفعول من الشهرة وهي ظهور الشيء وذيوعه وانتشاره ووضوحه يقال شهر الأمر شهراً أي أعلنه وأذاعه واشتهر الأمر انتشر.



واصطلاحاً يطلق بإطلاقين يطلق تارة ويراد به اصطلاح أهل الحديث وهو المراد عند الإطلاق ويطلق تارة ويراد به معناه اللغوي وهو لا يراد عند الإطلاق بل لا بد من ذكره مقيداً بما يدل على أن المراد به معناه اللغوي بأن يقال حديث مشهور على السنة العامة أو عند أهل الفقه أو نحو ذلك وإليك بيان كل من الإطلاقين.

### المشهور في اصطلاح المحدثين:

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى ماله طرق محصورة بأكثر من اثنين فقوله ماله طرق محصورة قيد خرج به المتواتر إذ لا يحصر في طرق بل ما كان من رواية جمع عن جمع تمنع العادة تواطؤهم على الكذب أو وقوعه منهم اتفاقاً وأفاد العلم ضرورة وقوله بأكثر من اثنين قيد آخر خرج به الغريب وهو ما انفرد بروايته واحد في أي طبقة من طبقات السند وخرج به العزيز وهو ما لم يقل رواه عن اثنين في أي طبقة من طبقات السند ، وقال الحافظ السيوطي وغيره المشهور هو ما رواه ثلاثة فصاعداً ولم يصل إلى حد التواتر.

### أمثلة للمشهور باصطلاح المحدثين:

المثال الأول: ما رواه الشيخان والترمذي عن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس ولكن يقبض العلماء حتى إذا لم يترك عالماً اتخذ الناس رؤوساً جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا) فهذا الحديث رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثة من الصحابة هم عبدالله بن عمرو وعائشة وزبيد بن ليبيد رضي الله عنهم قال الترمذي بعد أن روى حديث عبدالله بن عمرو السابق وفي الباب عن عائشة وزبيد بن ليبيد.

المثال الثاني: ما رواه الإمام أحمد وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (المؤمن يألف ويؤلف ولا خير فيمن لا يألف ولا يؤلف) فهذا الحديث روي عن أبي هريرة وجابر بن عبد الله وسهل بن سعد الساعدي ورواه عن أبي هريرة أبو صالح ذكوان السمان والحسن البصري وابن سيرين ثم انتشر في بقية الطبقات

### حكم المشهور:

قد يكون المشهور صحيحاً أو حسناً وقد يكون ضعيفاً.  
المشهور بمعناه اللغوي.

تعريفه اصطلاحاً هو الحديث الذي اشتهر على ألسنة الناس دون قيد أو شرط سواء كان له سند واحد أو أكثر أو لا إسناد له ولا أصل وقد يكون من المتواتر أو الحسن أو الضعيف وقد يكون من الموضوع أو المتروك، وهذا النوع من المشهور ينقسم إلى عدة أقسام بحسب الوسط الذي انتشر فيه منها ما يلي:

١- المشهور بين المحدثين كحديث أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (قنت شهراً يدعوا على رعل وذكوان) فهذا الحديث من رواية سليمان التميمي عن أبي مجلز عن أنس رضي الله عنه ووجه اختصاص المحدثين باشتهار هذا الحديث عندهم دون غيرهم أن سليمان التميمي من تلاميذ أنس بن مالك ومعروف بالأخذ عنه مباشرة فإذا وقف الناظر من غير المحدثين على هذه الرواية استغرب كيف لا يرويها سليمان التميمي عن أنس مباشرة ولم بواسطة سليمان تلميذ أنس لكن وجود الواسطة في هذه الرواية معروفة لدى المحدثين ومشهورة بينهم فلا يستغربون من ذلك لذا كانت هذه الرواية مشهورة عند المحدثين.

- ٢- المشهور بين الفقهاء كحديث (أبغض الحلال عند الله الطلاق) أخرجه أبو داود في سننه.
- ٣- المشهور عند الأصوليين كحديث (رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) أخرجه ابن ماجه.
- ٤- المشهور بين الأدباء كحديث (أدبني ربي فأحسن تأديبي) قال في اللآلئ المصنوعة معناه صحيح لكن لم يأت من طريق صحيح.
- ٥- المشهور على السنة النحاة كحديث (أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش) قال في اللآلئ معناه صحيح لكن لا أصل له كما قال ابن كثير وغيره من الحفاظ وأورده أصحاب الغريب ولا يعرف له إسناد كذا في كشف الخفا وكحديث (نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه) قال السيوطي في الدرر المنتشرة لا أصل له وقال الشيخ بهاء الدين السبكي لم أر هذا الكلام في شيء من كتب الحديث لا مرفوعاً ولا موقوفاً لا عن عمر ولا عن غيره مع شدة التفحص عنه.
- ٦- المشهور بين العوام كحديث (من دل على خير فله مثل أجر فاعله) أخرجه مسلم وكحديث (السفر قطعة من العذاب) أخرجه البخاري ومسلم وكحديث (الحرب خدعة) أخرجه البخاري ومسلم وكحديث (ما وسعني أرضي ولا سمائي ولكن وسعني قلب عبدي المؤمن) قال بعض الحفاظ هذا مذكور في الإسرائيليات وليس له إسناد معروف عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال الحافظ العراقي لم أر له أصلاً كما في التذكرة في الأحاديث المشتهرة للزرکشي وكحديث (علماء أمتي كأنبيا بني إسرائيل) قال الزرکشي وابن حجر والسيوطي لا أصل له ولا يعرف في كتاب معتبر وكحديث (من عرف نفسه فقد عرف ربه) قال الإمام النووي ليس بثابت وكحديث (رحم الله قبراً لا يعرف) قال المحدث أحمد عبد الباري عاموه في التمييز لا أصل له وقال في نصيحة الإخوان موضوع وكحديث (من جمع مالاً من نهاوش أذهب الله في

نهابر) معنى نهاوش حرام أو غضب أو سرقة ومعنى نهابر جهنم أو مهالك قال الإمام السبكي لا أصل له وهو في كتب الغريب والله أعلم.

#### فائدة:

هل المستفيض والمشهور بمعنى واحد أم بينهما فرق يرى جماعة من الفقهاء والأصوليين وبعض المحدثين أن المستفيض هو المشهور بعينه وسمي بذلك لانتشاره واستفاضته ومن العلماء من غير بين المستفيض والمشهور بأن المستفيض يكون في ابتدائه وانتهائه وفي ما بينهما سواء وأما المشهور فهو أعم من ذلك فيشمل ما تساوى في ابتدائه وانتهائه وما ليس بذاك وبهذا نكون قد فرغنا من الحديث الأحاد بأنواعه وبقي أن نتعرف على الحديث المتواتر.

#### الحديث المتواتر:

المتواتر لغة: اسم فاعل من تواتر الأمر إذا تتابع وتوالى وتعاقب. والمتواتر اصطلاحاً: هو الحديث الذي رواه جماعة يؤمن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى آخر السند وللحديث المتواتر شروط أربعة:

- 1- أن يكون رواه عدداً كبيراً وهذا العدد الكبير الكثير لا يشترط فيه عدد معين على الصحيح بل يشترط في هذا العدد أن تحيل العادة أن يتفقوا على الكذب أو أن يصدر منهم اتفاقاً من غير قصد.
- 2- أن يحكم العقل باستحالة اتفاق رواه على الكذب أو وقوعه منهم مصادفة أي أن العقل يحكم باستحالة صدور الكذب عنهم عمداً أو سهواً.

- 3- أن يكون عدد الرواة في كل طبقة من طبقات الإسناد يتحقق بهم التواتر فإذا اختل العدد ولو في طبقة واحدة فلا يكون متواتراً كما أنه لا يشترط أن يكون عدد الرواة متساوين في كل طبقة من طبقات

الإسناد بل يشترط أن لا يقل العدد في كل طبقة من طبقاته عن عدد التواتر فقط.

٤- أن يكون الخبر الذي نقلوه مما يدرك بالحس من سماع أو رؤية لا مما يدرك بالعقل المحض بأن يكون آخر ما يصير إليه السند وينتهي عنده أمر حسي كأن تقول آخر طبقة في الإسناد سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كذا أو رأيناه يعمل كذا، فما يثبت بالعقل الصرف كحدوث العالم وغير ذلك من القضايا العقلية لا تدخل في باب التواتر لأن العقل الصرف قد يخطئ في ذلك فلا يفيد يقيناً ولا علماً ألا ترى أن عدداً كبيراً من الفلاسفة يقولون بقدم العالم وهو باطل فلا تواتر في العقلية المحضة لأن غير المحسوس يدخل فيه التلبس والتمويه والخطأ.

س/ ما الذي يفيد الخبر المتواتر؟

إذا استوفى الخبر المتواتر جميع شروطه المتفق عليها فإنه يفيد العلم اليقيني الضروري لسامعه بحيث يضطر إليه ولا يمكنه دفعه أو رده إذ العلم نوعان:

أ- علم ضروري وهو الذي لا يتوقف على نظر واستدلال بل يضطر الإنسان إليه بحيث لا يمكنه دفعه ويحصل لكل سامع.

ب- علم نظري وهو ما توقف على نظر واستدلال لأن العلم النظري هو ترتيب أمور معلومة أو مظنونة يتوصل بها إلى علوم أو ظنون ولا يحصل لكل سامع بل يحصل لمن فيه أهلية النظر والاستدلال والمتواتر يفيد العلم الضروري اليقيني واليقين هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع ، وإنما كان الخبر المتواتر مفيد للعلم اليقيني الضروري لأن العلم بالتواتر حاصل لمن ليس له أهلية النظر كالعامة وهو ليس أهلاً للنظر والاستدلال.

### حكم العمل بالخبر المتواتر:

لما كان الخبر المتواتر مفيداً للعلم اليقيني الضروري وجب العمل به وكان صالحاً للاحتجاج به في إثبات العقائد والأحكام الشرعية العملية سواء ما يتعلق بالعبادات أو المعاملات وكذلك الأخلاق والآداب.

### حكم من ينكر الخبر المتواتر:

لما كنا على يقين من الخبر المتواتر الصادر عن قائله وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم لزم علينا قبوله من غير تردد فمن أنكر الخبر المتواتر مع علمه بأنه متواتر وعلمه بحكم من ينكر الخبر المتواتر ويجحده فإنه يكون بذلك قد رد ما علم قطعاً أنه قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهذا كفر والعياذ بالله عز وجل والمراد من رد الخبر هو جحوده وإنكاره أما من تأول الخبر فإنه لا يدخل في باب منكر الخبر وجاحده بحال من الأحوال لأنه يلزم من تأويل الخبر قبوله أولاً كما يجب علينا أن نعلم أن العذر بالجهل هو مذهب أهل السنة والجماعة فمن أنكر خبراً متواتراً أو جحده وهو لا يعلم أنه متواتر أو لا يعلم حكم من أنكر المتواتر فلا يصح أن نبادر إلى تكفيره بل يجب أن نبين له الأمر فإن أصر بعد البيان فهو الجاني على نفسه.

### وجود الحديث المتواتر في السنة:

اختلف العلماء في وجود الحديث المتواتر في السنة وهذه مذاهبتهم:

- ١- قال ابن حبان والحازمي أن السنة لا يوجد بها حديث متواتر بل ذلك معدوم في السنة ولعل ابن حبان والحازمي قصداً بالتواتر المنعدم المتواتر كالقرآن فإن كان هذا قصدهما فهو صواب لا خلاف فيه.
- ٢- قال ابن الصلاح إن المتواتر في الحديث يعز وجوده إلا أن يدعى ذلك في حديث (من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار).



٣- قال الحافظ ابن حجر رحمه الله إن المتواتر في الأحاديث موجود بكثرة ثم رد الحافظ علي ابن حبان والحازمي في ادعاء العدم وعلي ابن الصلاح في ادعاء الندره فقال رحمه الله وما ادعاه أي ابن الصلاح من العزة ممنوع وكذا ما ادعاه غيره من العدم لأن ذلك نشأ عن قلة الاطلاع على كثرة الطرق وأحوال الرجال وصفاتهم المقتضية لإبعاد العادة أن يتواطؤوا على كذب أو يحصل منهم اتفاق ومن أحسن ما يقرر به كون المتواتر موجوداً وجود كثرة في الأحاديث أن الكتب المشهورة المتداولة بأيدي أهل العلم شرقاً وغرباً المقطوع عندهم بصحة نسبتها إلى مصنفها إذا اجتمعت على إخراج حديث وتعددت طرقه تعددا تحيل العادة تواطؤهم على الكذب إلى آخر الشروط أفاد العلم اليقيني بصحته إلى قائله ومثل ذلك في الكتب المشهورة كثير.

#### أقسام المتواتر:

ينقسم الخبر المتواتر إلى قسمين:

- ١- المتواتر اللفظي: وهو ما تواتر لفظه بأن ينقل إلينا بلفظ النبي صلى الله عليه وسلم مثال ذلك حديث أبي هريرة رضي الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)
- ٢- المتواتر المعنوي: وهو ما تواتر معناه دون لفظه وذلك بأن ينقل جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب وقائع مختلفة تشترك في أمور يتواتر ذلك القدر المشترك كما إذا نقل رجل عن حاتم مثلاً أنه أعطى جملاً وآخر أنه أعطى فرساً وآخر أنه أعطى ديناراً وهلم جرا فيتواتر القدر المشترك بين إخبارهم وهو الإعطاء لأن وجوده مشترك في جميع هذه القضايا، مثال ما تواتر معناه دون لفظه من الحديث أحاديث رفع اليدين في الدعاء فقد ورد فيه نحو مائة حديث فيها رفع يديه صلى الله عليه وسلم في الدعاء لكن هذه الأحاديث في قضايا مختلفة فكل قضية



منها لم تتواتر والقدر المشترك فيها وهو الرفع عند الدعاء تواتر باعتبار المجموع.

فائدة:

مبحث الحديث المتواتر إنما هو من مباحث أصول الفقه لا من مباحث علوم الحديث قال الحافظ العراقي عن الخبر المتواتر وليس من مباحث هذا الفن فإنه لا يبحث عن رجاله لكونه لا دخل لصفات المخبرين فيه ولذلك لم يذكره من المحدثين إلا القليل كالحاكم والخطيب في أوائل الكفاية وابن عبد البر وابن حزم والله أعلم.

١٥ - معنعن كعن سعيد عن كرم ومبهم ما فيه راو لم يسم

شرح البيت رقم (١٥)  
اشتمل هذا البيت على نوعين من أنواع الحديث هما: الحديث المعنعن  
والحديث المبهم وهما الكلام عليهما.

أولاً الحديث المعنعن:

المعنعن لغة اسم مفعول من عنعن أي قال عن والعننة لغة مصدر  
جعلني أي من جعل أهل الفن واصطلاحهم مأخوذ من لفظ - عن فلان  
- كأخذهم حولق وحوقل من قال لا حول ولا قوة إلا بالله العلي  
العظيم وسبحن من قال سبحان الله.

واصطلاحاً رواية الحديث بصيغة فلان عن فلان عن فلان من غير  
بيان للتحديث أو الإخبار أو السماع ويقال للحديث المروي بذلك  
معنعناً.

أمثلة للإسناد المعنعن:

١ - قال الإمام البخاري في صحيحه حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن  
ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه أن  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (من صام رمضان إيماناً  
واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه).

٢ - قال الإمام مسلم في صحيحه حدثنا يوسف بن يعقوب الصفار حدثنا  
علي بن عثام عن سعيد بن الخميس عن مغيرة بن إبراهيم عن علقمة  
عن عبد الله قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الوسوسة قال  
(تلك محض الإيهان).

## حكم العنينة:

العنينة من الصيغ التي ليست صريحة في اتصال الإسناد بل تحتمله كما تحتمل الانقطاع ومن هنا اختلف العلماء في الحكم عليها قبولاً ورداً وأشهر مذاهب المحدثين في هذه المسألة اثنان.

المذهب الأول يرى أصحابه أن العنينة تقتضي الاتصال وتدل عليه إذا ثبت اللقاء بين المعنعن عنه ولو مرة واحدة وكان الراوي بريئاً من تهمة التدليس وهذا المذهب قد نسبته كثير من العلماء إلى الإمام البخاري وشيخه علي بن المديني وأكثر الأئمة ونقل ابن عبد البر الإجماع عليه فقال في التمهيد اعلم وفقك الله أني تأملت أقاويل أئمة أهل الحديث ونظرت في كتب من اشترط الصحيح في النقل ومن لم يشترطه فوجدتهم أجمعوا على قبول الإسناد والمعنعن لا خلاف بينهم في ذلك إذا جمع شروطاً ثلاثة وهي:

- ١- عدالة المحدثين في أحوالهم.
- ٢- ولقاء بعضهم بعضاً مجالسة ومشافهة.
- ٣- وأن يكون براء من التدليس.

وقد أعلمتك أن المتأخرين من أئمة الحديث والمشرطين في تصنيفهم الصحيح قد أجمعوا على ما ذكرت لك وهو قول مالك وعمامة أهل العلم والحمد لله إلا أن يكون الرجل معروفاً بالتدليس فلا يقبل حديثه حتى يقول حدثنا أو سمعت فهذا ما لا أعلم فيه أيضاً خلافاً. المذهب الثاني يرى أصحابه أن العنينة محمولة على الاتصال إذا توفر شرطان هما:

- ١- أن يكون الراوي بريئاً من تهمة التدليس.
- ٢- أن يكون لقاؤه لمن روى عنه بالعنينة ممكناً من حيث السن والبلد فإذا توافر هذان الشرطان كان الحديث متصلاً علم السماع أو لا يعلم إلا أن

يأتي ما يدل على عدم المعاصرة أو عدم السماع وهذا هو مذهب الإمام مسلم والحاكم والباقلاني والصبيري وجمع من المتأخرين وباستعراض المذهبيين نرى أنهما قد اتفقا على شرط واختلفا في آخر أما الذي اتفقا عليه فهو براءة المعنعن من التدليس وأما الذي اختلفا فيه فهو شرط ثبوت اللقاء بين المعنعن وشيخه في الإسناد فأصحاب المذهب الأول يشترطون ثبوت اللقاء وهذا لا يخالف مسلم ومن معه في قبوله لكن مسلماً ومن معه توسعوا في شروط ثبوت اللقاء مع الأمن من التدليس إذاً الخلاف ليس في ثبوت اللقاء فثبوت اللقاء محل اتفاقهم إنما الخلاف في كيفية ثبوت اللقاء وذلك أن الراوي

١- إما أن يثبت لقاءه لمن حدث عنه فهذا تقبل روايته عنه بعن إذا كان بريئاً من التدليس اتفاقاً.

٢- وإما أن يثبت عدم لقاءه له بدلالة أو قرينة فهذا منقطع اتفاقاً.

٣- أولاً يثبت هذا ولا ذاك بعد البحث والتقصي ويكون لقاءه مع ذلك ممكناً ومحتملاً فألحق مسلم هذه الصورة الأخيرة التي تتألف من إمكان اللقاء والسلامة من التدليس بالصورة المتفق عليها للأدلة التي ذكرها في مقدمة صحيحه وألحق البخاري هذه الصورة الأخيرة بالصورة الثانية المحكوم عليها بالانقطاع ولا يخفى أن مذهب البخاري أحوط حتى كان ذلك مما رجح به صحيح البخاري على صحيح مسلم ومع ذلك فمذهب مسلم أيضاً صحيح لأن العدالة وعدم التدليس مع إمكان اللقاء ترجح السماع والاتصال والله أعلم.

فائدة:

في ذكر المؤنن من روايات الحديث:

المؤنن والمؤنان هو الذي يقول فيه الراوي أن فلان قال كذا أو فعل كذا وهو نوعان:

الأول:

أن يقول الصحابي في روايته أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كذا أو فعل كذا أو يقول أن فلان سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن كذا ونحو ذلك وهذا النوع لا خلاف في حمله على الاتصال لأن الصحابي إذا روى حديثاً في قصة أو واقعة بين النبي صلى الله عليه وسلم وبعض أصحابه إن كان هذا الصحابي الراوي قد حضر تلك الواقعة فهو متصل وإن كان لم يحضر ولم يُعلم أنه شاهدها فقد سمعها من صحابي آخر فيكون الحديث من مراسيل الصحابة وهي متصلة على الصحيح لأن الصحابة كلهم عدول.

الثاني:

أن يقول التابعي أو من بعده أن فلان قال كذا أو فعل كذا أو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لفلان كذا أو نحو ذلك كقول مالك رحمه الله حدثني الزهري أن ابن المسيب قال كذا أو فعل كذا ومثله أيضاً قول مالك رحمه الله حدثني نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونحو ذلك وهذا النوع اختلفت فيه كلمة العلماء على قولين أحدهما قول الجمهور أنه مثل عن فيحمل على السماع إن ثبتت المعاصرة وأمكن اللقاء وبريء من التدليس ولا اعتبار بالحروف والألفاظ وإنما العبرة باللقاء والسماع والمجالسة قال ابن عبد البر ولا معنى لاشتراط تبين السماع لإجماعهم على أن الإسناد المتصل بالصحابي سواء أتى فيه بـ(عن) أو بـ(أن) أو

بـ(قال) أو بـ(سمعت) فكله متصل ومن الحججة لقول الجمهور أنه لو لم يكن قد سمعه منه لكان بإطلاقه الرواية عنه من غير ذكر الواسطة بينه وبينه مدلساً والظاهر سلامته من وصمة التدليس والكلام إنما هو فيمن لم يعرف بالتدليس.

القول الثاني قول أحمد وجماعة أن (أن) لا تلحق بـ(عن) بل يكون السند منقطعاً حتى يتبين السماع في ذلك الخبر بعينه من جهة أخرى والراجع قول الجمهور بالتسوية بين أن وعن وقال في الحكم باتصال السند بثلاثة شروط:

- ١- المعاصرة بين الروايين.
- ٢- براءة الراوي من التدليس.
- ٣- عدم وجود دليل على عدم السماع.

ثانياً الحديث المبهم:  
الإبهام لغة خفاء الأمر وعدم ظهوره.

تعريف المبهم اصطلاحاً هو الحديث الذي يوجد في سنده أو متنه رجل أو امرأه لم يسميا بل عبر عنهما بلفظ عام.  
ومن خلال التعريف يتضح لك أن الإبهام ينقسم إلى قسمين:  
١- إبهام في المتن.  
٢- إبهام في السند.

مثال ما وقع الإبهام في متنه بلفظ (رجل):

أخرج مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال (خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا فقال رجل أكل عام يا رسول الله فسكت حتى قالها ثلاثاً فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم ثم قال

ذروني ما تركتكم فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه) قال الإمام النووي رحمه الله هذا الرجل السائل هو الأقرع بن حابس رضي الله عنه كذا جاء مبيناً في غير هذه الرواية.  
مثال ما وقع الإبهام في متنه بلفظ (امرأة):

أخرج البخاري عن عائشة رضي الله عنها أن امرأة سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن غسلها من المحيض فأمرها كيف تغتسل فقال (خذي فرصة من مسك فتطهري بها قالت كيف أتطهر؟ قال تطهري بها؟ قالت كيف؟ قال سبحان الله تطهري فاجتذبتها إليّ فقلت تتبعي بها أثر الدم) قال الحافظ ابن حجر قوله إن امرأة زاد في رواية وهيب من الأنصار وسماها مسلم في رواية أبي الأحوص عن إبراهيم بن مهاجر أسماء بنت شكل ولم يسم أبها في رواية غندر عن شعبة عن إبراهيم وروى الخطيب في المبهات من طريق يحيى بن سعيد عن شعبة في هذا الحديث فقال أسماء بنت يزيد بن السكن التي يقال لها خطيبة النساء وتبعه ابن الجوزي والدمياطي وزاد أن الذي وقع في مسلم تصحيف لأنه ليس في الأنصار من يقال له شكل وهو رد للرواية الثابتة بغير دليل وقد يحتمل أن تكون شكل لقباً لا اسماً والمشهور في المسانيد والجوامع في هذا الحديث أسماء بنت شكل كما في صحيح مسلم أو أسماء بغير نسب كما في سنن أبي داود وكذا في مستخرج أبي نعيم من الطريق التي أخرجها منها الخطيب وحكى النووي في شرح مسلم الوجهين بغير ترجيح. هـ فتح الباري، قال السيوطي في تدريب الراوي قال الإمام النووي المرأة هي أسماء بنت يزيد ابن السكن وفي رواية لمسلم أسماء بنت شكل وشكل بفتح الشين والكاف قال النووي في مبهاته فيحتمل أن تكون القصة جرت للمراتين في مجلس أو مجلسين.



مثال ما وقع الإبهام في متنه بلفظ (الابن):

في الصحيحين عن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه قال استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً من الأسد يقال له ابن اللتبية فلما قدم قال هذا لكم وهذا أهدي لي قال فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر فحمد الله وأثنى عليه وقال (ما بال عامل أبعثه فيقول هذا لكم وهذا أهدي لي أفلا قعد في بيت أبيه أو في بيت أمه حتى ينظر أيهدى إليه أم لا؟ والذي نفس محمد بيده لا ينال أحد منكم منها شيئاً إلا جاء به يوم القيامة يحمله على عنقه بغير له رغا أو بقرة لها خوار أو شاة تعير) ثم رفع يديه حتى رأينا عفرتي إبطيه ثم قال اللهم هل بلغت مرتين قال الإمام النووي رحمه الله اسم ابن اللتبية عبد الله.

مثال ما وقع للإبهام في متنه بلفظ (البت):

أخرج البخاري عن أم عطية رضي الله عنها قالت دخل علينا النبي صلى الله عليه وسلم ونحن نغسل ابنته فقال (أغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتم ذلك بهاء وسدر واجعلن في الآخرة كافوراً أو شيئاً من كافور فإذا فرغتن فأذني فلما فرغنا آذناه فألقى إلينا حقوه فقال أشعرنها إياه)، المراد ببنته صلى الله عليه وسلم قال الحافظ لم تقع في شيء من روايات البخاري مسماة والمشهور أنها زينب زوج أبي العاص ابن ربيع وهي أكبر بنات النبي صلى الله عليه وسلم وكانت وفاتها فيما حكاه الطبري في أول سنة ثمان وقد وردت مسماة في هذا عند مسلم من طريق عاصم الأحول عن حفصة عن أم عطية رضي الله عنها قالت لما ماتت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لنا رسول الله اغسلنها ثلاثاً.... الحديث.

مثال ما وقع الإبهام في إسناده بلفظ (رجل)  
أخرج أبو داود من طريق حجاج بن فرافصة عن رجل عن أبي سلمة  
عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال  
(المؤمن غرُّ كريم والفاجر خب لئيم) فهذا الرجل المبهم هو يحيى ابن  
أبي كثير كما جاء في رواية أخرى لأبي داود أيضاً.

مثال ما وقع الإبهام في إسناده بلفظ (العم)  
ما أخرجه الترمذي من طريق زياد بن علاقة عن عمه قال كان النبي  
صلى الله عليه وسلم يقول (اللهم إني أعوذ بك من منكرات الأخلاق  
والأعمال والأهواء) قال السيوطي عم زياد بن علاقة هو قطبة بن  
مالك الثعلبي.

متى بدأ البحث عن المبهمات؟

لقد اهتم العلماء بمعرفة الإبهام الواقع في نصوص الكتاب العزيز  
والسنة المطهرة منذ فترة مبكرة فبدأ البحث عن ذلك منذ زمن  
الصحابة رضي الله عنهم ففي الصحيحين من حديث ابن عباس رضي  
الله عنهما قال كنت أريد أن أسأل عمر عن المرأتين اللتين تظاهرتا على  
عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلبثت سنة ما أجد له موضعاً حتى  
صحبتته إلى مكة فلما كان بمر الظهران ذهب يقضي حاجته فقال أدركني  
بإداوة من ماء فأتيته بها فلما قضى حاجته ورجع ذهبت أصب عليه  
وذكرت فقلت له يا أمير المؤمنين من المرأتان؟ فما قضيت كلامي حتى  
قال عائشة وحفصة رضي الله عنهما.

### فائدة:

المبهم إما أن يصرح بذكره كما في الأمثلة السابقة أو لا يصرح بذكره بل يفهم من سياق الكلام مثال ذلك قال الإمام البخاري في صحيحه وقال معاذ اجلس بنا نؤمن ساعة قال الحافظ ابن حجر قوله وقال معاذ هو ابن جبل وصرح بذلك الأصيلي والتعليق المذكور وصله أحمد وأبو بكر أيضاً بسند صحيح إلى الأسود بن هلال قال: قال لي معاذ بن جبل رضي الله عنه اجلس بنا نؤمن ساعة وفي رواية لهما كان معاذ بن جبل رضي الله عنه يقول للرجل من إخوانه اجلس بنا فيذكران الله تعالى ويحمدانه وعرف من الرواية الأولى أن الأسود أبهم نفسه ويحتمل أن يكون معاذ رضي الله عنه قال ذلك له ولغيره قال الحافظ السيوطي رحمه الله من المبهم ما لم يصرح بذكره بل يكون مفهوماً من سياق الكلام كقول البخاري وقال معاذ اجلس بنا نؤمن ساعة فالمقول له ذلك مطوي وهو الأسود بن هلال.

### فائدة معرفة المبهم:

الإبهام إما أن يقع في إسناد الحديث أو متنه  
أ- إن كان الإبهام في إسناد الحديث كأن يقول في أثناء الإسناد حدثني رجل أو شيخ فيستفاد من معرفة المبهم الوقوف على درجة الحديث صحة أو حسناً أو ضعفاً وهذه فائدة عظيمة فإن تبين أن الراوي المبهم في الإسناد ثقة كان الحديث صحيحاً مع توفر باقي شروط الصحة وإن كان الراوي المبهم في الإسناد صدوقاً كان الحديث حسناً وإن كان الراوي المبهم في الإسناد ضعيفاً كان الحديث ضعيفاً.

ب- إن كان الإبهام في متن الحديث فيستفاد من معرفته أمور كثيرة منها:

١- معرفة حقيقة الشيء على ما هو عليه.

٢- معرفة الفضل لأهله فإذا كان في الحديث منقبة لشخص عرف صاحب هذه المنقبة ويستفاد من ذلك في تراجم الرواة.

٣- دفع التهمة عن البريء فإذا كان في الحديث ذم لشخص فيحصل بتعيين ذلك الشخص البراءة لغيره وخاصة إذا كان ذلك الشخص من المنافقين.

٤- معرفة الناسخ والمنسوخ فإذا سأل سائل الرسول صلى الله عليه وسلم عن حكم عارضه حديث آخر فيستفاد من معرفة ذلك الصحابي السائل ومعرفة تاريخ إسلامه معرفة أي النصين المتقدم وأيهما المتأخر فيكون النص المتأخر ناسخاً للنص المتقدم.

كيف يعرف المبهم:

يعرف المبهم الواقع في إسناد الحديث أو متنه بالآتي:

١- ورود المبهم مسمى في بعض الروايات ويلزم لذلك تخريج الحديث وجمع طرقه حتى نقف على اسم هذا المبهم.

٢- أن ينص أهل السير على ذلك المبهم وقد نص أهل السير على كثير من المبهمات ، قال الحافظ السخاوي رحمه الله تعالى ويعرف تعيين المبهم برواية أخرى مصرحة به أو بالتنصيص من أهل السير ونحوهم إن اتفقت الطرق على الإبهام وربما استدل له بورود تلك القصة صاحبها المعين مع احتمال التعدد.

أسباب الإبهام:

للإبهام الواقع في الإسناد وال متن أسباب:

أولاً أسباب الإسناد الواقع في الإسناد كثيرة منها:

١- قد يكون الراوي المبهم ثقة عند من أبهمه ضعيفاً عند غيره من علماء الجرح والتعديل فيذكره من أبهمه على الإبهام حتى لا يرد الحديث بسبب هذا المبهم ولكن مهما كانت وجهة نظر الراوي في

شيخه أو في غير شيخه فعليه أن يسميه بما يعرف به حتى يرى كل عالم فيه رأيه وهذا ما توجبه الأمانة العلمية.

٢- قد يكون الراوي متفقاً على ضعفه فيذكره من يروي عنه على الإبهام حتى لا يرد الحديث وهذا أشد من سابقه.

٣- عدم معرفة الراوي لاسم من أبعمه أو نسيانه ذلك.

ثانياً أسباب الإبهام الواقع في متن الحديث كثيرة منها:

١- قد يسوق الراوي الحديث للاستدلال به على ما يقول فلا يهتم بذكر اسم الرجل المذكور في متن الحديث أو صاحب القصة فيهم اسمه لأنه لا يتعلق بذكره فائدة تخصه في هذا الموطن.

٢- عدم معرفة الراوي لاسم هذا المبعم بينما يعرفه غيره من الرواة فيرد مبهماً في رواية مسمى في رواية أخرى.

٣- شك الراوي في اسم من أبعمه فيذكره مبهماً بدون ذكر اسمه تورعاً وخوفاً من وقوعه في الخطأ خاصة أنه لن يتوقف على معرفته كبير فائدة.

٤- الستر على المسلم إذا فعل المسلم فعلاً يذم لأجله فلا يذكر اسمه صراحة سترأ عليه.

٥- ستر العمل الصالح قد يعمل المسلم عملاً صالحاً ويكون هذا صاحب القصة فيهم اسمه سترأ لعمله الصالح وإمعاناً في الإخلاص ورغبة في تحصيل الأجر الكبير والثواب العظيم.

حكم الحديث الذي فيه راو مبهم:

الإبهام إما أن يكون في إسناد الحديث أو متنه.

١- إن كان الإبهام في متن الحديث فإن ذلك لا يؤثر في الحكم على الحديث صحة أو ضعفاً من قريب أو بعيد.

٢- إن كان الإبهام في إسناد الحديث فينظر هل هذا المبهم من الصحابة أو من غير الصحابة.

أ- إن كان المبهم من الصحابة كأن يقول أحد التابعين الثقات حدثني رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فإن ذلك لا يضر بصحة الحديث من قريب أو من بعيد وذلك لأن الذي أبهم في الإسناد صحابي والصحابة جميعاً عدول بتعديل الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم لهم وإنما يبحث عن الراوي لمعرفة حاله هل هو عدل أم لا فلا يضر الإبهام أو الجهالة العينية بالصحابي لأن حاله رضي الله عنه معروف قال العراقي قال الأثرم قلت لأبي عبدالله يعني أحمد بن حنبل إذا قال رجل من التابعين حدثني رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمه فالحديث صحيح؟ قال نعم.

ب- إن كان المبهم من غير الصحابة وجب التوقف في قبول الحديث وذلك لأنه يشترط في الراوي الذي تقبل روايته ويحتج بها أن يكون عدلاً في دينه ضابطاً لحفظه والمبهم لا تعرف عينه فكيف نعرف عدالته وضبطه فكما يحتمل أن يكون عدلاً في دينه ضابطاً لحفظه يحتمل أن يكون فاسقاً سيء الحفظ بل يحتمل أن يكون كذاباً فلا نستطيع الحكم فتوقف والله أعلم.



## الحديث العالي والنازل

١٦- وكلما قلت رجاله علا وضده ذاك الذي قد نزل

شرح البيت رقم (١٦)

اشتمل هذا الحديث على نوعين من أنواع الحديث هما الحديث العالي والحديث النازل.

أولاً الحديث العالي :

العلو لغة الارتفاع يقال علا الشيء ارتفع فهو عال وعلا الشيء رفعه وجعله عالياً.

واصطلاحاً هو قلة رجال سند الحديث بالنسبة إلى سند آخر يرد به ذلك الحديث بعينه بعدد أكثر من الأول.

أهمية الإسناد والحرص على علوه:

الإسناد خصيصة فاضلة خص الله تعالى بها هذه الأمة المحمدية على نبيها أفضل الصلاة والسلام لا توجد لغيرها من سائر الأمم قال أبو علي الجيّاني خصّ الله تعالى هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يعطها من قبلها الإسناد والأنساب والإعراب قال في التدريب من أدلة ذلك ما رواه الحاكم وغيره عن مطر الوراق في قوله تعالى ﴿أَوْ أَتُكْرَمُونَ﴾ (الأحقاف: ٤) قال إسناد الحديث وقال ابن المبارك رحمه الله (الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه وقال الثوري (الإسناد سلاح المؤمن) والحرص على الإسناد سنة بالغة مؤكدة وطلب العلو فيه سنة كما نص على ذلك الإمام النووي رحمه الله تعالى فعلو الإسناد له أهمية كبيرة عند المحدثين ورغبتهم في تحقيقه كانت عظيمة سواء المتقدمين منهم أو المتأخرين



قال الحافظ أبو الفضل المقدسي أجمع أهل النقل على طلبهم العلو ومدحه إذ لو اقتصروا على سماعه بنزول لم يرحل أحد منهم أهـ ومن ثم كان السلف يتزاحمون على سلوكه فقد كان أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه يرحلون من الكوفة إلى المدينة فيتعلمون من عمر بن الخطاب رضي الله عنه ويسمعون منه وقال الطوسي قرب الإسناد قرب إلى الله عز وجل قال الحافظ ابن الصلاح تعقيباً وهو كما قال لأن قرب الإسناد قرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرب إليه قرب إلى الله عز وجل ولأجل ذلك اتفق أئمة الحديث على طلب الرحلة في سبيل علو الإسناد وعلى أنه أفضل من النزول فيه إلا أن بعض أهل النظر قد ذهب إلى تفضيل النزول في الإسناد مستدلاً بأن الإسناد كلما نزل زاد عدد رجاله وكلما زاد عدد رجاله زاد الاجتهاد فيه فتزيد المشقة فيعظم الأجر ولكنهم لم يفطنوا إلى مقصود المحدثين من علو الإسناد فإن المحدثين إنما رغبوا في العلو طلباً لتحقيق المعنى المقصود من الرواية وهو صحة المروي قال الحافظ ابن الصلاح رحمه الله العلو يبعد الإسناد من الخلل لأن كل رجل من رجاله يحتمل أن يقع الخلل من جهته سهواً أو عمداً ففي قلتهم قلة جهات الخلل وفي كثرتهم كثرة جهات الخلل وهذا جلي واضح.

### أقسام العلو:

قسم الحافظ ابن الصلاح وتبعه الإمام النووي وغيره العلو إلى خمسة أقسام هذا بيانها:

### القسم الأول:

العلو إلى الرسول الأكرم صلى الله عليه وسلم بمعنى قلة عدد الرواة التي بين المحدث وبين الحبيب صلى الله عليه وآله وسلم وهذا القسم يسمى العلو المطلق وهو أجل الأقسام وأفضلها بشرط أن يكون



أعلى من الأربع الذي قدمنا ذكره فإن الغرض فيه القرب من سليمان بن مهران الأعمش فإن الحديث له وهو إمام من أئمة الحديث وكذلك كل إسناد يقرب من الإمام المذكور فيه فإذا صحت الرواية إلى ذلك الإمام بالعدد اليسير فإنه عال. اهـ معرفة علوم الحديث.

### القسم الثالث:

العلو بالنسبة إلى كتاب من كتب الحديث المعتمدة كالصحيحين والسنن الأربعة والموطأ والآثار لأبي يوسف والآثار لمحمد بن الحسن ومسنند الإمام أحمد ونحوها وسمى ابن دقيق العيد هذا القسم علو التنزيل وهذا القسم على أربعة أنواع:

الأول الموافقة: وذلك بأن يروي المحدث حديثاً موجوداً في أحد الكتب المعتمدة بإسناد لنفسه غير إسناد مصنف الكتاب فيصل في إسناده إلى شيخ مصنف الكتاب من غير طريق مصنف الكتاب ولو أنه رواه من طريق المصنف لزيد عدد رجال السند، قال الحافظ في شرح النخبة مثاله روى البخاري عن قتبية عن مالك حديثاً فلو روينا من طريقه أي البخاري كان بيننا وبين قتبية ثمانية ولو روينا ذلك الحديث بعينه من طريق أبي العباس السراج عن قتبية مثلاً لكان بيننا وبين قتبية فيه سبعة فقد حصلت لنا الموافقة مع البخاري في شيخه بعينه مع علو الإسناد إليه أي إلى البخاري.

الثاني البديل: وهو أن يروي المحدث حديثاً موجوداً في أحد الكتب المعتمدة بإسناد لنفسه فيصل في إسناده إلى شيخ شيخ المصنف لذلك الكتاب قال الحافظ في شرح النخبة كأن يقع لنا ذلك الإسناد بعينه أي الإسناد السابق للبخاري عن قتبية عن مالك إلخ من طريق أخرى عن القعنبي شيخ البخاري فيكون القعنبي بدلاً فيه عن قتبية. اهـ.

الثالث المساواة: وهو أن يتساوى عدد رجال الإسناد من المحدث إلى آخر السند مع إسناد أحد الأئمة المصنفين قال الحافظ في شرح النخبة كأن يروي النسائي حديثاً يقع بينه وبين النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه أحد عشر نفساً فيقع لنا - المتكلم الحافظ - ذلك الحديث بعينه بإسناد آخر إلى النبي صلى الله عليه وسلم يقع بيننا وبين النبي صلى الله عليه وسلم فيه أحد عشر نفساً فنساوي النسائي من حيث العدد مع قطع النظر عن ملاحظة ذلك الإسناد الخاص ا.هـ، وقد جمع الحافظ ابن حجر رحمه الله من هذا النوع عشرة أحاديث في جزء صغير سماه العشر العشارية وقد كان هذا النوع ممكن الوقوع في عصر ابن حجر ومن وافاه أما اليوم بعد طول العهد وتعدد الأجيال فهو غير ممكن الوقوع.

الرابع المصافحة: وهي أن يروي المحدث حديثاً بإسناد لنفسه فيقع عدد رجال إسناده زائداً بواحد على عدد رجال أحد الأئمة المصنفين فيكون المحدث كأنه قابل صاحب الكتاب فروى عنه، مثال ذلك حديث علي رضي الله عنه في النهي عن نكاح المتعة فقد رواها النسائي وبينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم عشرة رجال ورواه العراقي نفسه من طريق غير النسائي فوقع له أن شيخه فيه ساواه وأما العراقي نفسه فلم يساو النسائي في هذا المثال بل صافحه فكأن العراقي لقي النسائي الذي بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم عشرة فأخذ عنه وصافحه وهذا معنى قول النووي في التقريب والمصافحة أن تقع هذه المساواة لشيخك فيكون لك مصافحة ثم قال فإن كانت المساواة لشيخك لشيخك كانت المصافحة لشيخك وإن كانت لشيخك لشيخك فالمصافحة لشيخك لشيخك ا.هـ، وإنما سُمِّيَ هذا النوع بالمصافحة لأن التلاقي سبب

يطلب المصافحة بين الطرفين كما هو حكم الشريعة وهذا النوع أيضاً لا يمكن وقوعه في عصرنا هذا لتباعد الزمان.

#### القسم الرابع:

أن يكون سبب العلو تقدم وفاة الراوي عن شيخ علي وفاة راو آخر عن ذلك الشيخ وإن تساوى السندان عدداً قال في التقريب فما أرويه عن ثلاثة عن البيهقي عن الحاكم أعلى مما أرويه عن ثلاثة عن أبي بكر بن خلف عن الحاكم لتقدم وفاة البيهقي علي ابن خلف ا.هـ وهذا علو بسبب تقدم وفاة شيخ علي شيخ آخر وربما اعتبروا تقدم وفاة الراوي مطلقاً لا بالنسبة لتقدمها علي وفاة شيخ آخر وقد اختلف العلماء في حد هذا القدم فقليل يكون لخمسين سنة مضت بعد وفاته وذلك بأن تمضي خمسون سنة علي وفاة شيخه ثم يروي عنه وقال ابن منده يكون هذا القدم لثلاثين سنة.

#### القسم الخامس:

أن يكون سبب العلو تقدم سماع أحد الرواة بالنسبة لراو آخر شاركه في السماع من شيخه أو بالنسبة لراو آخر سمع من رفيق شيخه فالأول أعلى ومثاله أن يسمع شخصان من شيخ واحد أحدهما سمع منذ ستين سنة مثلاً والآخر منذ أربعين فالأول أعلى من الثاني ومثال الثاني أن يسمع شخص عن شيخه وآخر عن رفيق شيخه ويكون سماع الأول متقدماً علي سماع الثاني قال النووي وكثير من هذا يدخل في الذي قبله ا.هـ ، وجعل ابن طاهر هذا القسم والذي قبله قسماً واحداً.

## ٢- الحديث النازل: النزول لغة ضد العلو.

واصطلاحاً يعني كثرة الوسائط في السند أو تأخر سماع الراوي أو تأخر وفاته.

### أنواع النزول :

وكما أن العلو المطلوب في الحديث الشريف خمسة أقسام فإن النزول على خمسة أقسام أيضاً كل قسم من أقسام العلو يقابله قسم من أقسام النزول فتكون على هذا النحو:

- ١- البعد من رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث العدد.
- ٢- البعد من إمام من أئمة الحديث أيضاً من حيث العدد وإن قل العدد من ذلك الإمام إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.
- ٣- النزول إلى رواية البخاري ومسلم أو أحدهما في صحيحه أو غيرهما من أصحاب الكتب المعتمدة والروايات المعتمدة كالسنن الأربع والموطأ.
- ٤- النزول بتأخر وفاة الراوي ومثاله ما يروى مثلاً عن أبي بكر بن خلف عن الحاكم أبي عبدالله أنزل مما يروى عن ثلاثة عن أبي بكر البيهقي عن الحاكم أبي عبدالله لتقدم وفاة البيهقي على وفاة ابن خلف بنحو تسع وعشرين سنة.
- ٥- النزول بتأخر السماع من الشيخ فمن سمع منه متأخراً كان أنزل ممن سمع منه قبله.

قال ابن الصلاح ثم إن النزول مفضول مرغوب عنه والفضيلة للعلو أقول وذلك مقيد بما صح سنده وقد يفضل النازل على العالي لسبب من الأسباب كزيادة الثقة في رجاله على العالي أو كونهم أحفظ أو أفقه أو كونه متصلاً بالسماع وفي العالي حضور أو إجازة أو مناولة أو



تساهل بعض رواته في التحمل ونحو ذلك فافهم قال ابن المبارك ليس جودة الحديث قرب الإسناد بل جودة الحديث صحة الرجال وقال السلفي الأصل الأخذ عن العلماء فنزولهم أولى من العلو عن الجهلة على مذهب المحققين من النقلة والنازل حينئذ هو العالي في المعنى عند النظر والتحقيق وقال الوزير نظام الملك عندي أن الحديث العالي ما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن بلغت رواته مائة قال ابن الصلاح معلقاً فهذا أو نحوه ليس من قبيل العلو المتعارف إطلاقه بين أهل الحديث وإنما هو علو من حيث المعنى فحسب والله أعلم ومن هنا تعلم أنا لا نحكم على السند عالياً أو نازلًا إلا بعد النظر في رجاله وقد يكون العالي رجاله ضعفاء ويكون الإسناد النازل رجاله أقوىاء وقد يكون الإسناد العالي أضعف من النازل رغم أن هذا عال ولكن في رجاله ضعف وهذا نازل ورجالته ثقات فلا تساوي بينهما فالمختار أن العلو المطلوب المرغوب ما صح سنده وأن النزول مع صحة السند أعلى من العلو مع ضعف الرجال والله أعلم.



## الحديث المرسل

١٥- ومرسل منه الصحابي سقط .....

شرح البيت رقم (١٥)

تقدم ذكر عجز هذا البيت برقم ١٣ وهو (وقل غريب ما روى راو فقط) وأعدته هنا للكلام على صدره وهو الحديث المرسل وقبل الكلام على المرسل وأحكامه نقرر أن الحديث باعتبار اتصال السند وعدم اتصاله ينقسم إلى قسمين هما:

١- متصل السند.

٢- غير متصل السند.

فأما متصل السند فهو الحديث الذي يكون كل واحد من رجال إسناده قد تلقاه عن شيخه من أول السند إلى آخره.

وأما غير متصل السند فهو على أنواع:

١- المرسل ٢- المنقطع ٣- المعضل ٤- المدلس وهذه ذكرها صاحب البيقونية وسأذكر معها المعلق.

الحديث المرسل:

المرسل في اللغة اسم مفعول مشتق من الإرسال والجمع مراسيل ومراسل بإثبات الياء وحذفها.

والمرسل اصطلاحاً هو ما رفعه التابعي إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قولاً أو فعلاً أو تقريراً صغيراً كان التابعي أو كبيراً بشرط أن يكون لم يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم.

فصغار التابعين هم الذين أكثر روايتهم عن غير الصحابة رضي الله عنهم كالزهري ويحيى بن سعيد الأنصاري رحمهم الله تعالى وكبار التابعين هم الذين أكثر روايتهم عن الصحابة كعبيد الله بن عدي بن الحيار وقيس بن أبي حازم وسعيد بن المسيب رضي الله عنهم وأما اشتراط كون التابعي لم يسمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقيده يخرج به من لقي النبي صلى الله عليه وسلم كافراً فسمع منه ثم أسلم بعد موته صلى الله عليه وآله وسلم وحدث بما سمعه منه وذلك كالتنوخي رسول هرقل فإنه مع كونه تابعي محكوم لما سمعه بالاتصال لا بالإرسال قال الزركشي وعليه يلغز ويقال تابعي يقول قال النبي صلى الله عليه وسلم كذا وحدثه مسند لا مرسل كما في حاشية الأبياري وكذلك يخرج عن الإرسال ما إذا سمع من النبي صلى الله عليه وسلم وهو كافر ثم أسلم قبل موته صلى الله عليه وسلم ولكن لم يره ثم حدث عنه بما سمعه منه صلى الله عليه وسلم كما في حاشيتي الأجهوري والأبياري وأما تعريف الناظم للمرسل بأنه ما سقط من سنده ذكر الصحابي ففيه نظر كما قال شيخ مشايخنا العلامة الحجة عبد الله سراج الدين رحمه الله في شرحه على البيقونية لأنه لو عرف أن الساقط من السند هو ذكر اسم الصحابي فقط لكان المرسل مقبولاً عند الجميع ولم يرده أحد من الأئمة لأن الصحابي عدل عرف اسمه أم لم يعرف.

مثال المرسل:

قال الإمام الشافعي رضي الله عنه أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (نهى عن بيع اللحم بالحيوان).

## حكم المرسل:

اختلف العلماء في حكم الاحتجاج بالمرسل إلى أقوال كثيرة أوصلها الحافظ السيوطي رحمه الله إلى عشرة أقوال وقد تلخصت هذه الأقوال في ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول لا يحتج بالمرسل وقد حكى في التقريب هذا القول عن جماهير المحدثين وكثير من الفقهاء وأصحاب الأصول وقال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة اهـ، وجهة نظرهم في رد المرسل وعدم الاحتجاج به هو الجهل بحال المحذوف فهو أي المحذوف قد يكون غير صحابي وإذا كان كذلك فقد يكون ثقة وقد يكون ضعيفاً وقد يروي التابعي عن تابعي مثله فيكون الساقط اثنان وقد يكون التابعي الثاني ثقة وقد يكون ضعيفاً وهكذا.

المذهب الثاني: يحتج بالمرسل وهو مذهب الأئمة مالك وأبي حنيفة ورواية عن أحمد وغيرهم رحمهم الله تعالى وجهة نظرهم أن احتمال الضعف في الوسطة إذا كان المرسل تابعياً - لا سيما الكذب - بعيد جداً فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أثنى على عصر التابعين وشهد له بعض الصحابة بالخيرية بحيث استدل بذلك على تعديل أهل القرون الثلاثة وإن تفاوتت منازلهم في الفضل بل بلغ بعض من قبل المرسل فقواه على المسند وقال من أسند فقد أحالك ومن أرسل فقد تكفل لك.

المذهب الثالث: التفصيل وهو مذهب الإمام الشافعي رحمه الله حيث يقبل مراسيل كبار التابعين بشروط هي:  
١ - أن يرد المرسل من وجه آخر مسنداً.

- ٢- أن يجيء المرسل من وجه آخر مرسلًا عن غير رجال الإسناد الأول .
- ٣- أن يكون المرسل إذا سمي لا يسمي إلا بثقة .
- ٤- إذا شاركه الحفاظ المأمونون لم يخالفوه .
- ٥- أن يوافق المرسل قول الصحابي .
- ٦- أو يفتي به أكثر العلماء .

### مرسل الصحابي وحكمه:

ما تقدم من المرسل والخلاف في حكمه فذاك كله في مرسل التابعين أما مرسل الصحابي فهو ما يرويه أحد الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً ثم يتبين أنه لم يسمعه منه صلى الله عليه وسلم أو لم يحضره لصغر سنه مثل ذلك قول أمنا السيدة عائشة رضي الله عنها (أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصادقة في النوم ...) الحديث وكرواية أنس وابن عباس رضي الله عنهما لحديث انشقاق القمر فإنهما لم يدركا ذلك وكذلك إذا روى الصحابي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يدركه لتأخر إسلامه كأن يكون أسلم في آخر حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وروى حادثة وقعت في صدر البعثة .

### حكم مرسل الصحابي:

الجماهير على أن مراسيل الصحابة موصولة صحيحه يحتج بها لأن أكثر روايتهم عن الصحابة وكلهم عدول فلا تقدر فيهم الجهالة بأعيانهم وأما روايتهم عن غير الصحابة فهي نادرة وإذا رووها بينوها بل أكثر ما رواه الصحابة عن التابعين ليس من الأحاديث المرفوعة بل من الإسرائيليات أو هي حكايات أو موقوفات .

## قاعدة:

إذا تعارض الوصل والإرسال فمذهب جمهور المحدثين والفقهاء والأصوليين هو تقديم المتصل على المرسل سواء أكان الراوي واحداً أو متعدداً لأن الوصل زيادة وهي مقبولة من الثقة الضابط ومثال ذلك حديث (لا نكاح إلا بولي) رواه إسرائيل وجماعة عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم رواه الثوري وشعبة عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً بإسقاط ذكر أبي موسى رضي الله عنه وقد سئل البخاري عن هذا الحديث فحكم لمن وصله وقال الزيادة من الثقة مقبولة.

## الحديث المنقطع

١٧- وكل ما لم يتصل بحال إسناده منقطع الأوصال

شرح البيت رقم (١٧)

المنقطع لغة اسم فاعل من الانقطاع ضد الاتصال. واصطلاحاً هو الحديث الذي سقط من رواته راوٍ واحد قبل الصحابي في موضوع واحد أو في مواضع متعددة بحيث لا يزيد الساقط في كل منها على واحد وبشروط ألا يكون الساقط في أول السند فخرج بقيد سقوط الواحد المعضل فالساقط فيه اثنان كما سيأتي وبما قبل الصحابي يخرج المرسل وقد عرفت المرسل وبشرط ألا يكون الساقط أول السند يخرج المعلق وسيأتي بيانه وهذا التعريف هو المشهور وهو الذي جزم به الحافظان العراقي وابن حجر رحمهما الله تعالى وعرفه ابن عبد البر والخطيب البغدادي وطوائف من الفقهاء بأنه الحديث الذي لم يتصل إسناده بوجهٍ ما سواء كان سقوط الراوي من أوله أو وسطه أو آخره واحدٍ فأكثر وإلى هذا جنح المصنف حيث قال وكل ما لم يتصل بحال إسناده منقطع الأوصال فعلى هذا التعريف يكون المنقطع شاملاً للمرسل والمعضل والمعلق، ثم الانقطاع قد يكون ظاهراً وذلك بأن يروي عن شيخ عرف عدم معاصرته له وقد يكون خفياً بأن يروي عن من عاصره ولم يلقه أو لقيه ولكن لم يسمع منه أو سمع منه ولكن روى عنه حديثاً آخر لم يسمعه منه فمثل هذا لا يدركه إلا أهل المعرفة بعلم الرجال.

### مثال المنقطع:

١- ما أخرجه أبو داود في سننه كتاب القنوت باب القنوت في الوتر قال حدثنا شجاع بن مخلد حدثنا هشيم أخبرنا يونس بن عبيد عن الحسن أن عمر بن الخطاب جمع الناس على أبي بن كعب فكان يصلي لهم عشرين ليلة ولا يقنت بهم إلا في النصف الباقي فإذا كانت العشر الأواخر تخلف فصلى في بيته فكانوا يقولون أبق أبي فهذا إسناد منقطع الحسن البصري ولد سنة ٢١هـ ومات عمر في أواخر سنة ٢٣ أو في أول محرم سنة ٢٤هـ فأنى يمكن للحسن أن يسمع عمر.

٢- ما أخرجه الترمذي في العلل الكبير فيما جاء في المرأة إذا استكرهت على الزنا قال حدثنا علي بن حجر حدثنا معمر بن سليمان الرقي عن الحجاج بن أرطاة عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه قال (استكرهت أمراه علي عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدرأ عنها الحد وأقامه على الذي أصابها) ولم يذكر أنه جعل لها مهراً هذا الحديث منقطع من موضعين قال الترمذي سألت محمداً عن هذا الحديث فقال الحجاج بن أرطاة لم يسمع من عبد الجبار بن وائل وعبد الجبار لم يسمع من أبيه حيث ولد بعد موت أبيه.

### بم يعرف الانقطاع:

١- عدم ملاقة الراوي لمن روى عنه ويعرف عدم الملاقة بإخبار الراوي عن نفسه أو بجزم إمام مطلع.

٢- مجيء الحديث من طريق آخر وفيه زيادة رجل أو أكثر سواء كان هذا الطريق في نفس المصدر أو في مصدر آخر من كتب السنة.

٣- أن ينص على الانقطاع إمام معتمد من أهل المعرفة والخبرة بهذا الشأن.



## حكم الحديث المنقطع

الحديث المنقطع ضعيف لفقده شرطاً من شروط القبول وهو اتصال السند ولجهالة حال الراوي الذي سقط منه.

### فائدة:

ذكر في شرح النخبة أن أكثر المحدثين يفرقون بين المرسل والمنقطع فيطلقون المرسل على ما رفعه التابعي والمنقطع على ما سقط منه الراوي قبل الصحابي على الوجه الذي تقدم في كل منهما وهذه التفرقة من حيث إطلاق اسم المرسل واسم المنقطع وأما عند استعمال الفعل المشتق من الإرسال والانقطاع فإنهم يستعملون الفعل المشتق من الإرسال في المرسل والمنقطع فيقولون أرسل الحديث فلان سواء أكان ذلك مرسلًا أو منقطعاً ولا يقولون قطعه فلان لئلا يتوهم أنه حديث مقطوع مع كون المراد منه أنه منقطع.

## الحديث المعضل والمدلس

- ١٨- والمعضل الساقط منه اثنان وما أتى مدلساً نوعان  
١٩- الأول الإسقاط للشيخ وأن ينقل عن من فوقه بعن وأن  
٢٠- والثاني لا يسقطه لكن يصف أوصافه بما به لا يعرف

### شرح الآيات أعلاه

اشتملت الآيات أعلاه على نوعين من أنواع الحديث هما:  
١- المعضل ٢- المدلس وهما الكلام عليهما مفصلاً.

### أولاً الحديث المعضل

المعضل بفتح الضاد اسم مفعول من أعضله بمعنى أعياه وهو متعد فكأن المحدث الذي حدث به على ذلك الوجه أعضله حيث ضيق المجال مع من يوفيه إليه وحال بينه وبين معرفة روايته بالتعديل أو الجرح وشدد عليه الحال ويكون ذلك الحديث معضلاً لإعضال الراوي له.

والمعضل اصطلاحاً هو ما سقط من روايته في غير أول السند اثنان فأكثر على التوالي خرج بقيد أول السند المعلق وسيأتي وخرج بقيد التوالي المنقطع من موضعين فأكثر.

مثال المعضل قول الإمام مالك في الموطأ بلغني عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق) فإن مالكا رحمه الله وصله

في غير الموطأ عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه  
فعرفنا بذلك سقوط اثنين منه دون الصحابي.

### حكم المعضل:

المعضل أسوأ حالاً من المنقطع وذلك للجهل بحال من حذف من  
الرواة وإنما يكون أسوأ حالاً من المنقطع إذا كان الانقطاع في موضع  
واحد أما إذا كان في موضعين فإنه يساوي المعضل في سوء الحال.

### ثانياً الحديث المدلس:

المدلس بضم الميم وفتح اللام المشددة على صيغة اسم المفعول ويقال  
لهذا الفعل التدليس مصدر دلس بتشديد اللام وقد يأتي مصدراً على  
دلس بتسكين اللام من باب ضرب قال الأزهري سمعت أعرابياً يقول  
ليس لي في الأمر دلس ولا دلس بتسكين اللام فيهما أي ليس فيها خيانة  
ولا خديعة والتشديد هو الأشهر في الاستعمال ويأتي في اللغة بمعنى  
كتمان عيب السلعة عن المشتري وإخفائه وأحياناً يأتي بمعنى الظلمة  
فهو مأخوذ ومشتق من الدلس وهو الظلمة أو اختلاط ظلام الليل  
بضوء النهار أو النور بالظلام.

واصطلاحاً إخفاء عيب في الإسناد وتحسين لظاهره ويلاحظ من هذا  
التعريف سبب تسميته بذلك فالمدلس يوهم السامع أنه قد سمع من  
شيخه مع أنه لم يسمع منه فكأنه لتغطيته على السامع أو الواقف على  
الحديث أظلم أمره فصار الحديث مدلساً بفتح اللام ومن قام بهذا  
الفعل صار مدلساً بكسر اللام اسم فاعل.

### أنواع التدليس:

التدليس نوعان تدليس الإسناد وتدليس الشيوخ .

### أولاً تدليس الإسناد:

هو أن يروي الراوي عن من لقيه ما لم يسمعه منه أو يروي عن من عاصره ولم يلقه موهماً أنه سمعه منه بأن يقول عن فلان أو قال فلان أو أن فلاناً فعل كذا أو أن فلاناً قال كذا أو نحو ذلك من كل لفظ يوهم الاتصال ولا يقتضيه أما إذا روى عن من لم يعاصره بلفظ يوهم الاتصال فليس بتدليس على الصحيح المشهور بل هو منقطع ويعبر عن ذلك بأنه إرسال ظاهر وإذا صرح بالسمع ولم يكن سمع من شيخه ولم يقرأ عليه فإنه يكون من باب الكذب الصريح فيكون مجروحاً مردود الرواية وهذا النوع من التدليس أشار إليه المصنف بقوله الأول الإسقاط للشيخ... إلخ.

### حكم تدليس الإسناد:

إن هذا النوع من التدليس مكروه جداً قد ذمه أكثر العلماء حتى إن فريقاً منهم رد رواية من عرف بذلك وإن صرح بالسمع كما حكاه النووي ثم بين أن القول الصحيح في ذلك هو التفصيل فما رواه المدلس بلفظ محتمل لم يبين فيه الاتصال لا يقبل كقوله عن فلان ويحكم عليه بالانقطاع وما بين فيه الاتصال بأن قال في بعض رواياته حدثني فلان أو سمعت فلاناً أو حدثنا أو أخبرنا أو نحو ذلك فهو مقبول محتج به حيث كان ثقة لأن الرواية التي جاءت بلفظ الاتصال دلت على أن الرواية التي جاءت بلفظ محتمل كعن أو نحوه هي متصلة أيضاً وهذا معنى قول الحافظ السيوطي رحمه الله:

والمرتضى قبولهم إن صرحوا بالوصل فالأكثر هذا صححوا

ومن هنا يعلم أن الحديث الذي جاء في الصحيحين عن أحد المدلسين بلفظ محتمل كعن له رواية أخرى صرح فيها بالسماع فتحمل الرواية باللفظ المحتمل للاتصال على الرواية باللفظ الصريح بالاتصال ويكون عدول صاحب الكتاب الصحيح عن الرواية باللفظ الصريح لأنها لم تتفق مع شرطه قال الحافظ السيوطي:

وما أتانا في الصحيح بعن فحمله على ثبوته قمن

مثال ذلك قال البخاري حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى عن شعبة عن قتادة عن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن حسين المعلم قال حدثنا قتادة عن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ( لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه ) فروى كل من شعبة وحسين المعلم عن قتادة عن أنس رضي الله عنه وكتادة كان يدلس ولم يصرح في رواية البخاري بالسماع من أنس رضي الله عنه ولكنه محمول على السماع لأنه قد صرح الإمام أحمد والنسائي في روايتهما بسماع قتادة لهذا الحديث من أنس رضي الله عنه.

ثانياً تدليس الشيوخ:

وهو أن يسمي الراوي شيخه باسم أو يكنيه بكنية أو يلقيه بلقب أو ينسبه إلى قبيلة أو بلدة أو يصفه بصفة غير ما اشتهر به من الاسم أو الكنية أو اللقب أو النسبة أو الصفة مثال ذلك قول أبي بكر ابن مجاهد المقرئ حدثنا عبدالله بن أبي عبدالله يريد به عبدالله ابن أبي داود السجستاني صاحب السنن.

## حكم هذا النوع:

هذا النوع مكروه عند علماء الحديث لأنه إذا ذكر شيخه بما لا يعرف به فقد دعا إلى جهالته فربما يبحث عنه الناظر فيه فلا يعرفه ولما في ذلك من تضييع المروي عنه ويختلف الحال في كراهة هذا النوع باختلاف القصد الحامل عليه فشره أن يكون الحامل على ذلك هو ضعف المروي عنه فيدلُّسُهُ حتى لا تظهر روايته عن الضعفاء كما فعل بعض المدلسين في محمد بن السائب الكلبي الضعيف حيث قال فيه حماد فلا ريب أن هذا حرام لتضمنه الغش والخيانة وقد يكون الحامل عليه كون المروي عنه أصغر سناً من المدلس أو أكبر لكن بيسير أو بكثير لكن تأخر موته حتى شاركه في الأخذ عنه من هو دونه وقد يكون الحامل على ذلك إيهام كثرة الشيوخ بأن يروي عن الشيخ الواحد في موضع بصفة وفي موضع آخر بصفة أخرى يوهم أنه غيره.

## فائدة في ذكر الحديث المعلق:

المعلق بفتح اللام مشددة في اللغة اسم مفعول من علق الشيء بغيره فتعلق والتعليق في اللغة أن يناط الشيء بالشيء العالی تقول علقت الشيء أعلقه تعليقا وقد علق به إذا لزمه والقياس واحد والتعليق في الحديث مأخوذ من تعليق الجدار أو الطلاق بجامع قطع الاتصال على أن البعض كالبلقيني ذهب إلى أن أخذه من تعليق الجدار ظاهر بخلاف تعليق الطلاق لأن الطلاق ليس فيه قطع بل هو تعليق أمر على أمر في حين ذهب البعض الآخر إلى أن أخذه من تعليق الطلاق أقرب للسببية لأنها معنويان وهو ما ذهب إليه الإمام ابن حجر في تعليق التعليق وتبعه عليه السخاوي في فتح المغيث وعلي القاري في شرح شرح النخبة.

واصطلاحاً هو ما حذف من مبتدأ إسناده واحد أو أكثر على التوالي من غير تدليس وقد يحذف الإسناد كله ويعزى الحديث إلى من فوق المحذوف بصيغتي الجزم أو التمريض.  
أمثلة على المعلق:

مثال ما حذف من أول سنده واحد فقط قول البخاري عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال مالك عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه (لا تفاضلوا بين الأنبياء...) فإن البخاري وبين مالك واحد ومثال ما حذف منه جميع الرواة قول البخاري وقالت عائشة رضي الله عنها كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يذكر الله على كل أحواله ومثال ما حذف منه جميع الرواة ما عدا الصحابي قول البخاري وقال وفد عبد القيس للنبي صلى الله عليه وسلم مرنا بجمل من الأمر إن عملنا بها دخلنا الجنة..... الحديث والمعلق يشمل المرفوع كما تقدم ويشمل الموقوف والمقطوع مثال الموقوف قول البخاري وقالت عائشة رضي الله عنها (نعم النساء نساء الأنصار لم يمنعهن الحياء أن يتفقهن في الدين) ومثال المقطوع قول البخاري وقال مجاهد لا يتعلم العلم مستح ولا متكبر.

حكم المعلق:

حكم المعلق أنه ضعيف للجهل بحال المحذوف من السند ويستثنى من ذلك المعلقات في الصحيحين فإن لها حكماً خاصاً ذكره الإمام النووي رحمه الله بقوله فما كان منها بصيغة الجزم كقال وفعل وأمر وروى وذكر فلان فهو حكم بصحته عن المضاف إليه أي المنسوب ذلك الحديث إليه وما ليس فيه جزم كيروى ويذكر ويحكى ويقال وروي وذكر وحكي عن فلان فليس فيه حكم بصحته عن المضاف إليه. اهـ، أي بل يحتمل أن يكون ضعيفاً أو صحيحاً وعلى احتمال ضعفه فإنه ليس بواه جداً لإدخاله إياه في كتاب موسوم بالصحة والله أعلم.



## الحديث الشاذ والمقلوب

٢١- وما يخالف ثقة فيه الملا فالشاذ والمقلوب قسمان تلا

٢٢- إبدال راو ما براو قسم وقلب إسناد لمتن قسم

شرح البيتين رقمي (٢١-٢٢)

اشتمل البيتان على نوعين من الحديث هما الشاذ والمقلوب وهما الكلام عليهما مفصلاً.

أولاً الحديث الشاذ ويقابله المحفوظ:

الشاذ في اللغة اسم فاعل من قولهم شدّ أي انفرد عن الجمهور والمحفوظ اسم مفعول من حفظ القرآن أي استظهره أو حفظ المتاع أي حرسه.

الشاذ اصطلاحاً هو الحديث الذي رواه الثقة مخالفاً في المتن أو في السند من كان أرجح منه بمزيد ضبط أو كثرة عدد، وهذا التعريف هو الذي ارتضاه الجمهور وإليه ذهب الإمام الشافعي رحمه الله فقول الناظم وما يخالف ثقة فيه الملا... إلخ يشمل مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه لأن الملاء إنما قدمت روايتهم لأنهم أولى بالحفظ والإتقان من الواحد وكذلك الواحد الأوثق أولى من الثقة وتسمى الرواية الراجحة وهي رواية الملاء أو الأوثق محفوظة وتسمى الرواية المرجوحة وهي رواية الثقة المخالفة شاذة فالمحفوظ إذاً هو ما رواه الملاء أو الأوثق مخالفاً لرواية الثقة بزيادة أو نقص في المتن أو في السند.

أقسام الشذوذ وأمثله:

ينقسم الشذوذ باعتبار موضعه إلى ثلاثة أقسام:

١- الشذوذ في الإسناد والحفظ فيه.

مثال للشاذ والمحفوظ الواقع في إسناد الحديث قال الإمام الترمذي رحمه الله تعالى حدثنا ابن أبي عمر حدثنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس رضي الله عنهما (أن رجلاً مات على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يدع وارثاً إلا عبداً هو أعتقه فأعطاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ميراثه) قال الحافظ ابن حجر تابع ابن عيينة على وصله ابن جريج وغيره وخالفهم حماد بن زيد فرواه عن عمرو بن دينار عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس رضي الله عنهما قال أبو حاتم المحفوظ حديث ابن عيينة قال ابن حجر فحماد بن زيد من أهل لعدالة والضبط ومع ذلك رجح أبو حاتم رواية من هم أكثر عدداً منه فرواية حماد شاذة لأن الثقة خالف الملاء ورواية ابن عيينة هي المحفوظة لأنه وافق الملاء مع أن كلاً من حماد وابن عيينة ثقة.

٢- الشذوذ في المتن والحفظ فيه.

مثال الشاذ والمحفوظ الواقع في متن الحديث قال الإمام الترمذي حدثنا بشر بن معاذ العقدي حدثنا عبد الواحد بن زياد حدثنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع على يمينه) قال الحافظ السيوطي رحمه الله قال البيهقي خالف عبد الواحد العدد الكثير في هذا فإن الناس إنما رووه من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا من قوله وانفرد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ ١.هـ، وعلى هذا تسمى رواية العدد الكثير هنا محفوظة ورواية عبد الواحد بن زياد شاذة.

### ٣- الشذوذ الواقع في إسناد الحديث وامتته.

مثال للشذوذ الواقع في الإسناد والمتن قال الحاكم ومن هذا الجنس حدثنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي بمرور الثقة المأمون من أصل كتابه قال حدثنا أبو الحسن أحمد بن سيار قال حدثني محمد بن كثير العبدي قال حدثنا سفيان الثوري قال حدثنا أبو الزبير عن جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما قال (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الظهر يرفع يديه إذا كبر وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع) قال أبو عبد الله وهذا الحديث شاذ الإسناد والمتن إذ لم نقف له على علة وليس عند الثوري عن أبي الزبير هذا الحديث ولا ذكر أحد في حديث رفع اليدين أنه في صلاة الظهر أو غيرها ولا نعلم أحداً رواه عن أبي الزبير غير إبراهيم بن طهمان وحده تفرد به إلا حديث يحدث به سليمان بن أحمد الملطي من حديث زياد بن سوقة وسليمان متروك يضع الحديث وقد رأيت جماعة من أصحابنا يذكرون أن علته أن يكون عن محمد بن كثير عن إبراهيم بن طهمان وهذا خطأ فاحش وليس عند محمد بن كثير عن إبراهيم بن طهمان حرف فيتوهمون قياساً أن محمد بن كثير يروي عن إبراهيم بن طهمان كما روى أبو حذيفة لأنها جميعاً روي عن الثوري وليس كذلك فإن أبا حذيفة قد روى عن جماعة لم يسمع منهم محمد بن كثير منهم إبراهيم بن طهمان وشبل بن عباد وعكرمة بن عمار وغيرهم من أكابر الشيوخ.

حدثنا أبو الحسين عبد الرحمن بن نصر المصري الأصم ببغداد قال حدثنا أبو عمرو بن خزيمة البصري بمصر قال حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري قال حدثنا أبي عن تمامة عن أنس رضي الله عنه قال كان قيس بن سعد من النبي صلى الله عليه وسلم بمنزلة صاحب الشرط من الأمير يعني ينظر في أموره وحدثنا جماعة من مشايخنا عن أبي بكر محمد بن إسحاق قال حدثنا أبو عمرو محمد بن خزيمة البصري بمصر وكان

ثقة فذكر الحديث بنحوه قال أبو عبدالله وهذا الحديث شاذ بمرة فإن رواته ثقات وليس له أصل عن أنس رضي الله عنه ولا عن غيره من الصحابة بإسناد آخر.

### كيف يعرف الشذوذ:

من شروط الحديث المقبول المعمول به أن يكون سالماً من الشذوذ فبعد أن يفرغ العلماء من دراسة الإسناد ومعرفة أنه متصل وأن كل راو في الإسناد متصف بالعدالة في دينه والضبط لحفظه فإنهم لا يكتفون بذلك بل يتجهون إلى دراسة المتن ونقده لمعرفة هل به شذوذ أو علة قاذحة أم لا لأنه من المعروف أنه لا تلازم بين الإسناد والمتن فيبحث العلماء هل لهذا المتن الذي فرغوا من دراسة إسناده معارض من القرآن الكريم أو السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أم لا؟ فإذا لم يجدوا له معارضاً قبلوه وعملوا به وأطلقوا على هذا النوع الذي لا معارض له الحديث المحكم أو محكم الحديث أما إذا وجدوا للمتن معارضاً من القرآن الكريم أو السنة الثابتة فإنهم يبحثون عن وجه للجمع بين النصين المتعارضين فإن أمكن الجمع بينهما بوجه من وجوه الجمع المعروفة صار الحديث مقبولاً وعملوا به ويطلق على هذا النوع من الحديث مختلف الحديث أما إذا لم يمكن الجمع بين النصين بوجه من وجوه الجمع فإنهم يبحثون عن التاريخ الذي قيل فيه كل نص فإن أمكن الوقوف على التاريخ ومعرفة المتقدم من المتأخر صار المتأخر ناسخاً للمتقدم أما إذا لم يمكن الوقوف على التاريخ صاروا إلى الترجيح فإذا أمكن الترجيح بين النصين بوجه من وجوه الترجيح المعروفة قبل الراجح وترك المرجوح ويقال للراجح المحفوظ وللمرجوح الشاذ وذلك لأن العمل بدليل أولى من إهمال الدليلين أما إذا لم يكن الترجيح بين النصين توقفوا في قبول النصين المتعارضين

فليس العمل بأحد النصين بأولى من الآخر ولأنه يستحيل أن يصدر الكلام المتعارض عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فمما سبق يتبين لك بوضوح أن الحديث الشاذ إسناذه متصل ورواته ثقات ولكن لما وقع التعارض بينه وبين ما هو أرجح منه ولم يمكن الجمع بين المتعارضين بوجه من وجوه الجمع المعروفة ولم يمكن معرفة المتقدم من المتأخر لنصير إلى النسخ والمنسوخ كان لا بد من الترجيح بين النصين المتعارضين لمعرفة الراجح من المرجوح فلم يعرف الشذوذ إلا بظهور التعارض مع تعذر الجمع وهذا أمر لا يعرفه إلا جهابذة الحديث المتصلعون من الحديث وعلومهم الذين أورثهم الله تعالى الفهم والعلم ثم كثرة المذاكرة والمدارسة والنظر في المتون والأسانيد ومملكة يستطيعون بها أن يعرفوا الشاذ المردود من الروايات فليس لمعرفة الشذوذ قاعدة مطردة أو ضابط يعرف به الشذوذ حتى يستطيع كل من درس الحديث وعلومه أن يعرف الشاذ من الحديث حتى ذكر العلماء أن الشاذ أخفى وأدق من المعلل حيث أن المعلل يعرف سبب إعلاله أما الشاذ فلا يعرف سبب الحكم عليه بالشذوذ قال الحافظ ابن الصلاح رحمه الله وذكر الحاكم أن الشاذ غير المعلل من حيث أن المعلل وقف على علته الدالة على جهة الوهم فيه والشاذ لم يوقف فيه على علته كذلك قال أبو عبد الله الحاكم معرفة الشاذ من الروايات وهو غير المعلول فإن المعلول ما يوقف على علته أنه دخل حديث في حديث أو وهم فيه راو أو أرسله واحد فوصله واهم فأمَّا الشاذ فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة قال أبو عبد الله الحاكم عقب حديث حكم عليه بالشذوذ هذا حديث رواه أئمة ثقات وهو شاذ الإسناد والمتن لا نعرف له علة نعلله بها قال الحافظ السخاوي عقب قول الحاكم ويؤخذ منه أنه (أي الشاذ) يغير المعلل من حيث أن ذلك (أي المعلل) وقف على علته الدالة على جهة



الوهم فيه من إدخال حديث في حديث أو وصل مرسل أو نحو ذلك والشاذ لم يوقف له على علة (أي معينة) وهذا يشعر باشتراك هذا (أي الحديث المعلن) مع ذلك (أي الحديث الشاذ) في كونه ينقدح في نفس الناقد أنه غلط وقد تقصر عباراته عن إقامة الحجة على دعواه وأنه من أغمض الأنواع وأدقها ولا يقوم بها إلا من رزقه الله الفهم الثاقب والحفظ الواسع والمعرفة التامة بمراتب الرواة والملكة القوية بالأسانيد والمتون وهو كذلك بل الشاذ كما نسب لشيخنا (أي الحافظ ابن حجر) أدق من المعلل بكثير قال الحافظ السيوطي قال الحاكم ويغايه أي الحديث الشاذ الحديث المعلن بأن ذلك أي المعلل وقف على علته الدالة على جهة الوهم فيه والشاذ لم يوقف فيه على علة كذلك قال شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر وبقي من كلام الحاكم وينقدح في نفس الناقد أنه غلط ولا يقدر على إقامة الدليل على هذا قال وهذا القيد لا بد منه قال وإنما يغايه المعلل من هذه الجهة قال وهذا على هذا أدق من المعلل بكثير فلا يتمكن من الحكم به إلا من مارس الفن غاية الممارسة وكان في الذروة من الفهم الثاقب ورسوخ القدم في الصناعة قال الحافظ السيوطي ولعسره لم يفرد أحد بالتصنيف.

فائدة:

الحكم على الحديث بالشذوذ إنما هو باعتبار نظر الناظر لا باعتبار الواقع لأن خفاء الجمع بين النصين المتعارضين إنما هو بالنسبة للإمام الذي حكم على الحديث بالشذوذ أي باعتبار الحالة الراهنة وقد يأتي إمام فيفتح الله عليه فيرفع ذلك التعارض الواقع بين الحديثين بالجمع بينهما وبذلك لا يكون الحديث شاذاً.

### فائدة:

يشترط للحكم على الحديث بالشذوذ أن يكون الجمع بين النصين غير ممكن وأن لا يحكم بذلك إلا إمام من أئمة الحديث.

### حكم الشاذ:

الشاذ مردود لا يحتج به وإنما الحجة بمقابله وهو المحفوظ.

### ثانياً: الحديث المقلوب:

المقلوب لغة اسم مفعول من القلب بمعنى تحويل الشيء عن وجهه أو إبداله.

المقلوب اصطلاحاً هو الحديث الذي أبدل فيه راويه شيئاً بآخر في السند أو المتن سهواً أو عمداً.

### أقسام الحديث المقلوب:

ينقسم الحديث المقلوب إلى ثلاث أقسام.

القسم الأول: مقلوب السند وهو ما وقع الإبدال في سنده وله صورتان:

الأولى: أن يقدم الراوي ويؤخر في اسم أحد الرواة واسم أبيه على سبيل الخطأ لا التعمد كحديث مروى عن مسلم ابن الوليد يجعله عن الوليد بن مسلم وكأن يقول كعب ابن مرة بدل مرة بن كعب.

الثانية: أن يبدل الراوي شخصاً بآخر عمداً بقصد الإغراب كحديث مشهور عن سالم فيجعله الراوي عن نافع وعن مالك فيجعله عن عبيد الله بن عمرو ومن كان يفعل ذلك من الوضاعين حماد بن عمرو النصيبي وأبو إسماعيل إبراهيم بن أبي حية وبهلول بن عبيد الكندي قال ابن دقيق العيد وهذا هو الذي يطلق على راويه أنه يسرق الحديث ومثاله حديث رواه عمرو بن خالد الحراني عن حماد النصيبي عن



الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً (إذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدووهم بالسلام ...) الحديث فهذا حديث مقلوب قلبه حماد ابن عمرو النصيبي أحد المتروكين فجعله عن الأعمش ليُغرب به بينما هو معروف بسهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة هكذا أخرجه مسلم في كتاب السلام باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام ولا يعرف عن الأعمش ولهذا كره أهل العلم تتبع الغرائب فإنه قلما يصح منها.

القسم الثاني: مقلوب المتن وهو ما وقع الإبدال في متنه بتقديم كلمة أو جملة وتأخيرها عن موضعها ومن أمثلة ما قدم فيه الراوي كلمة عن موضعها وأخر أخرى حديث مسلم في السبعة الذين يضلهم الله في ظله يوم القيامة فقد جاء فيه (ورجل تصدق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله) وهذا مقلوب على أحد الرواة وإنما هو (حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه) كما في الروايات الصحيحة ومن أمثلة ما قدمت فيه جملة عن موضعها وأخرت أخرى ما رواه الطبراني من حديث أبي هريرة رضي الله عنه (إذا أمرتكم بشيء فأتوه وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ما استطعتم) فقد انقلب هذا الحديث على بعض الرواة وإنما أصله المعروف كما في الصحيحين (ما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فأتوه منه ما استطعتم).

القسم الثالث: قلب الإسناد وال متن معاً وقد يفعل ذلك إما بقصد الإغراب وهذا يكون كالوضع وإما بقصد الاختبار والامتحان لأحد الحفاظ ومن أمثلة ذلك ما حكاه أبو حاتم البستي أنه دخل مسجداً فقام بعد الصلاة شاب فقال حدثنا أبو خليفة حدثنا الوليد عن شعبة عن قتادة عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من قضى لمسلم حاجته فعل الله به كذا ...) وذكر كلاماً طويلاً قال أبو

حاتم فلما فرغ دعوته قلت رأيت أبا خليفة؟ قال لا قلت كيف تروي عنه ولم تره؟ قال إن المناقشة معك من قلة المروءة! أنا أحفظ هذا الإسناد فكلما سمعت حديثاً ضممته إلى هذا الإسناد.

### الأسباب الحاملة على القلب:

١ - قصد الامتحان والتأكد من حفظ المحدث وتمام ضبطه مثال ذلك قلب أهل بغداد على البخاري رحمه الله مائة حديث امتحاناً فردها على وجوهها وذلك أنه لما قدم بغداد وسمع به أصحاب الحديث اجتمعوا وعمدوا إلى مائة حديث فقلبوها متونها وأسانيدها وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر وإسناد هذا المتن لمتن آخر ودفعوها إلى عشرة رجال لكل رجل عشرة وأمروهم إذا حضروا المجلس يلقون ذلك على البخاري فلما اطمئن المجلس بأهله انتدب إليه رجل من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث؟ فقال البخاري لا أعرفه فسأله عن آخر فقال لا أعرفه فما زال يلقي عليه واحداً واحداً حتى أتى على العشرة ثم انتدب إليه الثاني وهكذا واحداً بعد واحد حتى فرغوا من المائة المقلوبة والبخاري يقول لا أعرفه ثم التفت إلى الأول منهم وقال له أما حديثك الأول فصواب سنده كذا وحديثه كذا وكذا وأما حديثك الثاني فهو كذا على الولاة حتى أتم العشرة فرد كل متن إلى سنده وكل سند إلى متنه وفعل بالآخرين مثل ذلك فرد متون الأحاديث كلها إلى أسانيدها وأسانيدها إلى متونها فأقر له الناس بالحفظ وأذعنوا له بالفضل نفعا الله تعالى به (آمين).

٢ - الوقوع في الخطأ والغلط من غير قصد.

٣ - قصد الإغراب ليرغب الناس في رواية حديثه والأخذ عنه.

## حكم القلب:

إن كان القلب بقصد الإغراب فلا شك أنه لا يجوز بل هو حرام لأن فيه تغييراً للحديث وهذا من عمل الوضاعين وإن بقصد الامتحان فهو جائز للتثبت من حفظ الراوي وإتقانه وضبطه وشرط جواز هذا الفعل أن لا يستمر عليه بل يبين الصحيح قبل انقضاء المجلس ومع هذا كله فلا بد من ملاحظة أن الحديث المقلوب نوع من أنواع الضعيف المردود.

## الحديث المفرد

٢٣- والفرد ما قيده بثقة أو جمع أو قصر على رواية

شرح البيت رقم (٢٣)  
اشتمل هذا البيت على بيان الحديث المفرد وقبل أن أتكلم عليه أتكلم بإيجاز على الاعتبار وما يؤدي إليه من وجود المتابعة أو المشاهدة أو الحكم بالتفرد فالاعتبار هو تتبع طرق الحديث من الجوامع والمسانيد والأجزاء ليعلم هل له متابع أو شاهد أم هو حديث فرد والمتابع هو الذي يروي حديثاً قد تابع فيه غيره في الرواية عن شيخه أو شيخ شيخه فمن فوَّقه إلى منتهى السند سواء شاركه في اللفظ أو في المعنى فإن كانت المتابعة عن شيخ الراوي فهي تامة وإن كانت عن من فوَّقه فهي ناقصة أو قاصرة ويسمى ذلك مُتَابِعاً عليه ويسمى راويه مُتَابِعاً وتسمى الرواية متابعة والشاهد هو الحديث الذي يرويه راوٍ يوافق حديث غيره بالمعنى أو باللفظ لكن من طريق صحابي آخر .

### مثال المتابعة:

روى الترمذي عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة) فإن محمد بن عمرو تابعه على روايته جماعة فرووا هذا الحديث عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً كما في الصحيحين واللفظ واحد ومثال الشاهد ما رواه الترمذي من طريق هشيم عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب رضي الله عنه مرفوعاً (إن حقاً على المسلمين أن يغتسلوا يوم الجمعة) فهشيم تابعه على هذا الحديث أبو يحيى التميمي فرواه عن يزيد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب رضي الله عنه مرفوعاً...

الحديث وله شاهد من حديث أبي سعيد رضي الله عنه في الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم (قال غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم) فإذا لم نجد المتابع أو الشاهد كان الحديث فرداً والحديث الفرد نوعان مطلق ومقيد فالفرد المطلق هو الحديث الذي تفرد به راوٍ واحد عن جميع الرواة الثقات وغيرهم.

### حكم الفرد المطلق:

حكمه كما ذكره الحافظ ابن الصلاح أن الراوي الذي انفرد به إذا لم يكن ممن يخالف غيره وكان ذا ضبط تام ففرده صحيح مقبول يحتج به مثاله حديث النهي عن بيع الولاء وهبته قد تفرد بروايته عبد الله بن دينار وهو تابعي جليل عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما وإن كان قريباً من الضبط التام ففرده حسن مقبول مثاله حديث إسرائيل عن يوسف ابن أبي بردة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم (إذا خرج من الخلاء قال غفرانك) فقد قال فيه الترمذي حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل عن يوسف بن أبي بردة وإذا كان بعيداً عن الضبط فضعيف مردود مثاله حديث أبي زكير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً (كلوا البلح بالتمر فإن ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان) قال النسائي هذا حديث تفرد به أبو زكير وهو لم يبلغ مبلغ من يحتتمل تفرده بل ضعفه القوم وإذا كان ثقة مخالفة لمن هو أرجح منه فشاذ مردود أيضاً.

والفرد المقيد: ويسمى الفرد النسبي وهو ما كان فرداً بالنسبة إلى جهة خاصة وهو على أنواع:

الأول: ما قيد بثقة نحو قولهم لم يروه ثقة إلا فلان كحديث كان صلى الله عليه وسلم يقرأ في الأضحى والفطر بـ(ق) و (اقتربت الساعة)

فإنه لم يروه ثقة إلا ضمرة بن سعيد المازني فقد تفرد به عن عبيدالله بن عبدالله عن أبي واقد الليثي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما رواه مسلم وأصحاب السنن ورواه من غير الثقات ابن لهيعة وهو ضعيف عند الجمهور لا اختلاطه بعد احتراق كتبه فإنه رواه عن خالد بن يزيد عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها.

الثاني: ما قُيِّد ببلد معين كمكة والمدينة والبصرة مثلاً كقولهم لم يروه هذا الحديث إلا أهل البصرة أو تفرد به أهل مصر مثلاً وأريد به جمع منهم ومثال ذلك ما رواه أبو داود عن أبي داود الطيالسي عن همام عن قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال (أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر) قال الحاكم تفرد بذكر الأمر فيه أهل البصرة من أول الإسناد إلى آخره ولم يشاركهم في هذا اللفظ سواهم وأما إذا قال القائل تفرد بهذا الحديث أهل بلد كذا وأراد واحداً فقط من أهل تلك البلدة تجوزاً كما يتجوز في إسناد فعل واحد من قبيلة إليها فحينئذ يعتبر هذا من الفرد المطلق ومنه حديث (كلو البلح بالتمر) كما تقدم فقد قال الحاكم هو من أفراد البصريين عن المدنيين تفرد به أبو زكير عن هشام بن عروة فجعله الحاكم من أفراد البصريين وأراد واحداً منهم.

الثالث: ما قيد بفلان عن فلان كقولهم تفرد به فلان عن فلان أو لم يروه عن فلان إلا فلان ومثاله ما رواه أصحاب السنن من طريق سفيان بن عيينة عن وائل بن داود عن ابنه بكر بن وائل عن الزهري عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (أولم على صفية بسويق وتمر) قال ابن طاهر هو غريب لم يروه عن بكر إلا أبوه وائل ولم يروه عن وائل إلا ابن عيينة ولذا قال الترمذي إنه حسن غريب ولكن لا يلزم من تفرد وائل به عن ابنه تفرده مطلقاً فقد ذكر



الدار قطني في علله أنه رواه محمد بن الصلت التوزيُّ عن ابن عيينة عن زياد بن سعد عن الزهري.

### حكم الفرد المقيد:

أما النوع الأول المقيد بالثقات فإن حكمه قريب من حكم الفرد المطلق فينظر في الثقة المنفرد به هل بلغ رتبة من يُحتج بتفرده بأن بلغ رتبة الضبط التام أو قاربه أم لا؟ وأما الثاني والثالث فحكمهما أن ينظر في الطريق هل بلغ رتبة الضبط التام والإتقان فصحيح أو قارب ذلك فحسن أو بعد عن ذلك فضعيف فليس في أنواع الفرد المقيد ما يقتضي الحكم بضعفه من حيث كونه فرداً كما في التدريب للسيوطي وحاشية الأبياري وغيرهما فافهم.

### فائدة:

الغريب والفرد مترادفان إلا أنه يقل إطلاق الفردية على الفرد النسبي وأكثر ما يطلقون عليه اسم الغريب قال المحافظ في شرح النخبة لأن الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحاً إلا أن أهل الاصطلاح غيروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي وهذا من حيث إطلاق الاسمية عليهما وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون فيقولون في المطلق والنسبي تفرد به فلان أو أغرب به فلان. اهـ.



## الحديث المعلل

٢٤- وما بعلة غموض أو خفا معلل عندهم قد عرفا

شرح البيت رقم (٢٤)  
اشتمل البيت على بيان الحديث المعلل ويقال له عند المحدثين المعلل والمعلول وهو لغة اسم مفعول يطلق على من به علة. واصطلاحاً هو الحديث الذي اطلع الحافظ البصير فيه على علة قاذحة في صحته مع أن ظاهره السلامة منها وهو كما في شرح النخبة من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهماً ثاقباً وحفظاً واسعاً ومعرفة تامة بمراتب الرواة ومملكة قوية بالأسانيد والمتون ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن كعلي بن المديني وأحمد بن حنبل والإمام البخاري ويعقوب بن شيبه وأبي حاتم وأبي زرعة والدارقطني وقد تقصر عبارة المعلل عن إقامة الحجّة على دعواه كالصيرفي في نقد الدينار والدرهم اهـ وهل كون العلة قاذحة أو خفية قيد لا بد منه في تعريف الحديث المعلل؟ الجواب نعم ذهب إلى ذلك كثير من أهل الحديث بينما يرى البعض أنها قيد أغلبي وأن العلة أعم فقد تكون خفية وقد تكون ظاهرة وقد تكون قاذحة وقد تكون غير قاذحة قال الحافظ ابن حجر رحمه الله والعلة أعم من أن تكون قاذحة خفية أو واضحة وقد صرح غير واحد أن المحدثين يعللون بأشياء ظاهرة غير خفية ولا غامضة.

أقسام العلة باعتبار قدحها ومحلها:

العلة تكون أحياناً في الإسناد وأحياناً تكون في المتن فإذا وقعت العلة في الإسناد فإما أن تقدح في السند فقط أوفيه وفي المتن أو لا تقدح مطلقاً وهكذا إذا وقعت العلة في المتن فعلى هذا سيكون للعلة خمسة أقسام نشير إليها فيما يلي:

١- تقع العلة في الإسناد ولا تقدح مطلقاً.

مثاله ما رواه المدلس بالعنعنة فهذا يوجب التوقف عن قبوله فإذا وجد من طريق آخر قد صرح فيها بالسماع تبين أن العلة غير قاذحة.

٢- تقع العلة في الإسناد وتقدح فيه دون المتن.

مثاله ما رواه يعلى بن عبيد الطنافسي عن الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (البيعان بالخيار) فقد غلط يعلى في قول عمرو بن دينار وإنما هو عبد الله بن دينار كما رواه الأئمة المتقنون من أصحاب سفيان الثوري مثل الفضل بن دكين ومحمد بن يوسف الغريابي ومحمد بن يزيد وغيرهم.

٣- تقع العلة في الإسناد وتقدح فيه وفي المتن معاً وذلك كأن يوجد في الحديث إرسال أو وقف أو إبدال راوٍ ضعيف براوٍ ثقة.

مثال ذلك ما وقع لأبي أسامة حماد بن أسامة الكوفي وهو ثقة في روايته عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر وهو من ثقات الشاميين قدم عبد الرحمن الكوفة فكتب عن أهلها ولم يسمع منه أبو أسامة ثم قدم بعد ذلك الكوفة عبد الرحمن بن يزيد بن تميم وهو من ضعفاء الشاميين فسمع منه أبو أسامة وسأله عن اسمه فقال عبد الرحمن بن يزيد فظن أبو أسامة أنه ابن جابر فصار يحدث عنه وينسبه من قبل نفسه فيقول حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر فوقع المناكير في رواية أبي أسامة عن ابن جابر ولم يفتن إلا أهل النقد فميزوا ذلك ونصوا عليه كالبخاري وأبي حاتم وغير واحد.

٤ - تقع العلة في المتن ولا تقدر فيه ولا في الإسناد.  
مثاله كل ما وقع من اختلاف ألفاظ كثيرة من أحاديث الصحيحين إذا  
أمكن الجمع بردها إلى معنى واحد فإن القدر ينتفي عنها.  
٥ - تقع العلة في المتن وتقدر فيه دون الإسناد.

مثاله ما انفرد مسلم بإخراجه في حديث أنس رضي الله عنه من اللفظ  
المصرح بنفي قراءة (بسم الله الرحمن الرحيم) ولفظه (صليت خلف  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم  
فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن  
الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها) فقد أعل الإمام الشافعي رضي الله  
عنه وغيره هذه الزيادة التي فيها نفي البسمة لا يذكرون ... إلخ بأن  
سبعة أو ثمانية من الرواة خالفوا في ذلك واتفقوا على رواية الاستفتاح  
بـ ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (الفاتحة) من غير تعرض لذكر  
البسمة وهو الذي اتفق البخاري ومسلم على إخراجه ورأوا أن من  
رواه باللفظ المذكور رواه بالمعنى الذي وقع له ففهم من قوله أنهم كانوا  
يستفتحون بالحمد لله رب العالمين أنهم كانوا لا يبسمون فرواه على  
فهمه وأخطأ فيه لأن معناه أن السورة التي كانوا يفتتحون بها القراءة  
من السور هي الفاتحة وليس فيه تعرض لذكر البسمة.

#### دلائل العلة:

تعرف العلة بالتفرد من الراوي أو مخالفته لغيره مع قرائن أخرى قال  
الحافظ ابن الصلاح ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي وبمخالفة  
غيره له مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في  
الموصول أو وقف في المرفوع أو دخول حديث في حديث أو وهم وأهم  
وغير ذلك من العلل التي تغلب على ظن العارف البصير فيحكم بها أو  
يتردد فيتوقف في الرواية.

### الطريق إلى معرفة العلة:

أبرز الطرق وأهمها في اكتشاف العلة جمع روايات الحديث ومقارنتها لأن جمع الروايات من حيث اتفاقها وافتراقها هو مفتاح بيان الوهم واكتشافه قال الحافظ ابن حجر مدار التعليل في الحقيقة على بيان أصحاب الاختلاف ولكن مع معرفة تامة بالرواة ومراتبهم ومستوى حفظهم وقال الخطيب السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط وقال ابن المديني الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه.

### حكم المعل:

المعل بعله قاذحة مردود لأنه تقدم أن من شروط القبول عدم وجود العلة القاذحة.

## الحديث المضطرب

٢٥- وذو اختلاف سند أو متن مضطرب عند أهيل الفن

شرح البيت رقم (٢٥)  
هذا البيت مشتمل على بيان الحديث المضطرب  
المضطرب لغة اسم فاعل من الاضطراب وهو اختلاف الأمر وفساده  
والمضطرب يحتمل أنه مأخوذ من اضطرب بمعنى اختل أو من  
اضطرب القوم إذا اختلفت كلمتهم.

المضطرب اصطلاحاً هو الحديث الذي روي على أوجهٍ مختلفة على  
التساوي في الاختلاف من راوٍ واحد بأن رواه مرة على وجهٍ وأخرى  
على وجهٍ آخر مخالف للأول أو أكثر من واحد بأن رواه كل من الرواة  
على وجهٍ مخالف للآخر فلا يكون الحديث مضطرباً إلا إذا تساوت  
الروايات المختلفة فيه في الصحة بحيث لا يمكن الترجيح بينهما ولا  
الجمع.

شروط المضطرب:

لا بد في المضطرب من أمرين:

١- تكافؤ الروايات أو تقاربها بحيث تكون متساوية في القوة لا  
يترجح منها شيء.

٢- أن لا يمكن التوفيق بينهما يقول الحافظ ابن حجر رحمه الله وشرط  
المضطرب أن يتعذر الجمع بين مختلف ألفاظه فإن أمكن الترجيح فلا  
اضطراب بل يعمل بالراجح ويترك المرجوح وإذا أمكن الجمع  
والتوفيق فلا اضطراب بل يحمل هذا على معنى وهذا على معنى آخر  
كما في حديث فاطمة بنت قيس قالت سئل النبي صلى الله عليه وسلم

عن الزكاة فقال ( إن في المال لحقاً سوى الزكاة ) رواه الترمذي ورواه ابن ماجه عن فاطمة بلفظ (ليس في المال حق سوى الزكاة) فالمراد بالحق المثبت المستحب وبالمنفي الواجب وبهذا يوفق بين الروایتين فلا اضطراب لإمكان الجمع.

### أقسام المضطرب:

القسم الأول: مضطرب الإسناد وهو الذي يكون الاضطراب في سنده مثاله عن مجاهد عن الحكم بن سفيان أو سفيان بن الحكم قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم (بال ثم نضح فرجه) أخرجه أحمد، قال الحافظ السيوطي رحمه الله حديث مجاهد عن الحكم بن سفيان عن النبي صلى الله عليه وسلم في نضح الفرج بعد الوضوء قد اختلف فيه على عشرة أقوال فقيل عن مجاهد عن الحكم أو ابن الحكم عن أبيه وقيل عن مجاهد عن الحكم بن سفيان عن أبيه وقيل عن مجاهد عن منسوب عن أبيه وقيل عن مجاهد عن رجل من ثقيف عن أبيه وقيل عن مجاهد عن سفيان بن الحكم أو الحكم بن سفيان وقيل عن مجاهد عن الحكم بن سفيان بلا شك وقيل عن مجاهد عن رجل من ثقيف يقال له الحكم أو أبو الحكم وقيل عن مجاهد عن أبي الحكم أو أبي الحكم بن سفيان وقيل عن مجاهد عن رجل من ثقيف عن النبي صلى الله عليه وسلم.

مثال آخر للمضطرب في السند حديث (شيبتي هود وأخواتها) قال الحافظ الدارقطني رحمه الله هذا مضطرب فإنه لم يرو إلا من طريق أبي إسحاق السبيعي وقد اختلف عليه فيه على نحو عشرة أوجه فمنهم من رواه عنه مراسلاً ومنهم من رواه عنه موصولاً ومنهم من جعله من مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه ومنهم من جعله من مسند سعد رضي الله عنه ومنهم من جعله من مسند أم المؤمنين عائشة رضي الله

تعالى عنها ويروى عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن ابن مسعود رضي الله عنه وغير ذلك كما بسطه الدار قطني ورواته ثقات لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض والجمع متعذر.

### القسم الثاني:

مضطرب المتن وهو الذي يكون الاضطراب في متنه. مثاله حديث نفي البسمة في الصلاة السابق ذكره في الحديث المعلل قال الحافظ السيوطي رحمه الله فإن ابن عبد البر أعله بالاضطراب والمضطرب يجمع المعلل لأنه قد تكون علته ذلك.

### حكم المضطرب:

المضطرب ضعيف لأننا لا ندري نأخذ بهذا أم بهذا فيطرح الحديث يقول ابن جماعة المضطرب ضعيف لإشعاره بأنه لم يضبط.

### فائدة:

الاضطراب قد يجمع الصحة وذلك بأن يقع الاختلاف في اسم رجل واحد وأبيه ونسبته ونحو ذلك ويكون ثقة فيحكم للحديث بالصحة ولا يضر الاختلاف فيما ذكر مع تسميته مضطرب وفي الصحيحين أحاديث كثيرة بهذه المثابة.

### فائدة:

من أحسن الكتب المؤلفة في الحديث المضطرب كتاب المقرب في بيان المضطرب في الحديث لشيخ الإسلام الحافظ ابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ.



## الحديث المدرج

٢٦- والمدرجات في الحديث ما أتت من بعض ألفاظ الرواة اتصلت

شرح البيت رقم (٢٦)  
اشتمل هذا الحديث على بيان المدرج  
والمدرج لغة اسم مفعول من أدرجه بمهملتين وجيم والإدراج لف  
الشيء في الشيء وأدرجت الكتاب طويته أدرج الكتاب في الكتاب  
أدخله وجعله في درجه أي في طيئه.  
والمدرج اصطلاحاً ما كانت فيه زيادة ليست منه.

### وأقسام المدرج:

الإدراج أقسام أربعة قسم في المتن وثلاثة في الإسناد هكذا قسمه ابن  
الصلاح وتبعه الزين العراقي وقسمه بعض العلماء إلى قسمين مدرج  
المتن ومدرج الإسناد.

### أولاً المدرج في المتن:

المدرج في المتن يأتي على ثلاثة أقسام في أوله وفي وسطه وفي آخره وهو  
الغالب في إدراج المتن مثال المدرج في أول المتن ما رواه الخطيب من  
رواية أبي قطن وشبابه عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة رضي  
الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (أسبغوا الوضوء)  
ويل للأعقاب من النار) فقولته أسبغوا الوضوء مدرج من قول أبي  
هريرة كما بين في رواية البخاري عن آدم عن شعبة عن محمد بن زياد  
عن أبي هريرة رضي الله عنه قال (أسبغوا الوضوء فإن أبا القاسم صلى  
الله عليه وسلم قال (ويل للأعقاب من النار) قال الخطيب وهم أبو  
قطن وشبابه في روايتهما عن شعبة على ما سقناه وقد رواه الجهم الغفير

عنه كرواية آدم والمدرج في أول الحديث نادر جداً كما قال الحافظ ابن حجر رحمه الله مثال المدرج في وسط المتن ما جاء في الصحيحين عن السيدة عائشة رضي الله عنها وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحنث في غار حراء - وهو التعبّد - الليالي ذوات العدد ... الحديث فجملة وهو التعبّد أدرجها الزهري رحمه الله للتفسير.

### ومثال المدرج في آخر المتن

ما جاء عن أبي ذر رضي الله عنه مرفوعاً والله لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً ولما تلذذتم بالنساء على الفرش ولخرجتم إلى الصعدات تجأرون إلى الله تعالى لوددت أني شجرة تعضد فجملة لوددت أني شجرة تعضد مدرجة من كلام أبي ذر رضي الله عنه كما فصلتها رواية الترمذي.

### ثانياً المدرج في السند:

المدرج في السند يأتي على وجوه:  
الوجه الأول:

أن يكون الراوي قد روى متنين مختلفين كل متن بإسناد فيروي بعضهم المتنين بإسناد واحد من الإسنادين أو يروي أحد المتنين المتن بإسناده الخاص ويزيد فيه من المتن الآخر ما ليس فيه ومثال ذلك سعيد ابن أبي مريم عن مالك عن الزهري عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ولا تنافسوا ... الحديث فقلوه ولا تنافسوا مدرج أدرجه ابن أبي مريم من حديث آخر لمالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم (إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث ولا تجسسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا) وكلا



ثابت بن موسى الزاهد عن شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً (من كثرت صلواته بالليل حسن وجهه بالنهار) قال الحاكم دخل ثابت على شريك وهو يملي ويقول حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وسكت ليكتب المستملي فلما نظر أي شريك إلى ثابت قال (من كثرت صلواته بالليل حسن وجهه بالنهار) وقصد بذلك ثابته لزهده وورعه فظن ثابت أنه متن ذلك الإسناد فكان يحدث به وأكثر المصنفين في المصطلح يذكرون هذه القصة في بحث الموضوع ولكن هي بقسم المدرج أولى كما أشار إلى ذلك في التدريب وفي فتح المغيث حيث قال بعد إيراد هذه القصة على الوجه المذكور فعلى هذا هو من أقسام المدرج ونقل الأجهوري عن الحموي أنه مثل لهذا القسم من الإدراج بهذه القصة وقال فإن ابن حبان جزم بأنه من المدرج وإن كان أبو حاتم جزم بأنه من الموضوع.

#### وجوه معرفة الإدراج:

يعرف الإدراج بورود الحديث من رواية أخرى تفصل القدر المدرج عما أدرج فيه كما في حديث (أسبغوا الوضوء) أو بالتنصيص على ذلك من الراوي نفسه أو من بعض الأئمة المطلعين أو باستحالة كون ذلك من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما ورد في الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً للعبد المملوك أجران والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك فقله والذي نفسي بيده من كلام أبي هريرة رضي الله عنه لأنه يمتنع منه صلى الله عليه وسلم أن يتمنى الرق ولأن أمه لم تكن إذ ذاك موجودة على قيد الحياة حتى يبرها.

## حكم الإدراج:

الإدراج إن كان للتفسير ففيه التسامح كما فعله الزهري وغيره والأولى أن ينص على ذلك وإن كان خطأ أو سهواً من غير تعمد فلا حرج على المخطئ إلا أنه إذا كثرت خطؤه فيكون جرحاً في ضبطه وأما إن كان الإدراج عن تعمد فهو حرام على اختلاف أنواعه لما في ذلك من التلبيس والتدليس قال ابن السمعاني من تعمد الإدراج فهو ساقط العدالة ومن يحرف الكلم عن مواضعه وهو ملحق بالكذابين وقال الحافظ السيوطي:

وكل ذا محرم وقادح وعندي التفسير قد يُسامحُ

## المدبج

٢٧- وما روى كل قرين عن أخه مدبج فاعرفه حقاً وانتخه

شرح البيت رقم (٢٧)  
اشتمل هذا البيت على بيان المدبج من الرواية  
والمدبج بضم الميم وفتح الدال المهملة وتشديد الباء الموحدة في اللغة  
المزين.  
واصطلاحاً رواية القرينين كل منهما عن الآخر والقرينان هما المتقاربان  
في السن والإسناد أي الشيوخ.

### شرط المدبج:

اتضح من تعريف المدبج أن شرطه حتى يصير مدبجاً ما يلي:

١- أن يكونا قرينين.

٢- أن يروي كل منهما عن الآخر.

فإذا لم يكونا قرينين فلا يكون مدبجاً وكذا إذا كانا قرينين وانفرد  
أحدهما بالرواية عن الآخر واكتفى الحاكم بالتقارب في الإسناد وإن لم  
يتقاربا في السن ولا مشاحة في الاصطلاح وأول من سماه بذلك  
الدارقطني فيما نعلم ولكنه لم يقيده بكونهما قرينين بل كل اثنين روى  
كل منهما عن الآخر يسمى بذلك وإن كان أحدهما أكبر، وجه التسمية  
بذلك قال الحافظ العراقي رحمه الله الظاهر أنه سمي به لحسنه لأنه لغة  
المزين والرواية كذلك إنما تقع لنكتة لطيفة يعدل فيها عن العلو إلى  
المساواة أو النزول فيحصل للإسناد بذلك تزيين ويحتمل أن يقال إن  
القرينين الواقعيين في المدبج في طبقة واحدة بمنزلة واحدة مشبها  
بالخدين إذ يقال لهما الدبيجتان كما قاله الجوهري وغيره.



## مثال المدبج:

مثاله في الصحابة رواية أبي هريرة عن عائشة وروايتها عنه رضي الله عنهما ومثال التابعين رواية الزهري عن عطاء ورواية عطاء عن الزهري رحمهم الله ومثال أتباعهم رواية مالك عن الأوزاعي ورواية الأوزاعي عنه رحمهم الله تعالى ومثال أتباع التابعين رواية أحمد عن ابن المديني ورواية ابن المديني عنه رحمهم الله ولا فرق بين أن يكون ذلك بلا واسطة بينهما كما سبق أو بواسطة كرواية الليث عن يزيد بن الهاد عن مالك ورواية مالك عن يزيد عن الليث والأصل الجامع لهذا النوع وأضرابه هو أن تشارك الراوي ومن روى عنه في أمر من الأمور المتعلقة بالرواية مثل السنن واللقبي وهو الأخذ عن المشايخ فهو النوع الذي يقال له رواية الأقران لأنه حينئذ يكون راوياً عن قرينه وإن روى كل منهما أي القرينين عن الآخر فهو المدبج وهو أخص من الأول فكل مدبج أقران وليس كل أقران مدبج وإن روى الراوي عن من هو دونه في السنن كالزهري ويحيى بن سعيد عن مالك أو دونه في العلم والمقدار كمالك عن عبدالله بن دينار وكأحمد وإسحاق عن عبيدالله بن موسى أو دونه في الجهتين كرواية العبادلة عن كعب ورواية كثير من العلماء عن تلاميذهم كرواية البخاري عن تلميذه أبي العباس السراج فهذا النوع يسمى رواية الأكابر عن الأصاغر والأصل فيه رواية النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن تميم الداري رضي الله عنه خبر الجساسة كما في صحيح مسلم وغيره ومن رواية الأكابر عن الأصاغر رواية الآباء عن الأبناء والصحابة عن الأتباع وإن اشترك اثنان في الأخذ عن شيخ وتقدم موت أحدهما على الآخر فهو السابق واللاحق وذلك كأبي علي البردائي سمع من تلميذه السلفي حديثاً ورواه عنه ومات على رأس الخمسمائة وكان آخر أصحاب السلفي سبطه أبو القاسم ابن مكّي وكانت وفاته سنة خمسين وستمائة فقد



شارك أبا عليّ في الرواية عن السلفي وبين وفاتيهما مئة وخمسون سنة قال الحافظ ابن حجر وهذا أكثر ما وقفنا عليه من ذلك.

### فوائد معرفة هذه الأنواع:

لمعرفة الأنواع المتقدمة فوائد مهمة في هذا الفنّ فمن فوائد معرفة الأقران أن لا يتوهم الناظر في الحديث الذي من هذا النوع أن ذكر أحد المتقارنين قد وقع خطأ في السند من أحد الرواة ومنها أن لا يفهم أن (عن) في السند خطأ وأن صوابها واو العطف التي تدل على أنها اشتركا في كون كل منهما قد حدث عن من ذكر في الإسناد قبلهما ومن فوائد معرفة الأكابر عن الأصاغر أن الخوف من ظن الانقلاب في السند وأن لا يتوهم كون المروي عنه أكبر وأفضل من الراوي نظراً إلى أن الأغلب كون المروي عنه كذلك ومن فوائد معرفة السابق واللاحق الأمن من ظن سقوط شيء من إسناد المتأخر بينه وبين شيخه لأن الناظر لما يرى أن من أخذ عن الشيخ قد مات فربما يظن أن هناك واسطة بين هذا الراوي والشيخ.

## الحديث المتفق والمفترق

٢٨- متفق لفظاً وخطأً متفق وضده فيما ذكرناه المفترق

شرح البيت رقم (٢٨)

اشتمل هذا البيت على بيان المتفق والمفترق المتفق في اللغة اسم فاعل من الاتفاق والمفترق اسم فاعل من الافتراق. واصطلاحاً هو ما اتفق لفظه وخطه وافترق معناه بأن تعدد مسماه سمي بذلك لأنه متفق في اللفظ والخط ومفترق في المسمى.

أهمية هذا النوع:

معرفة المتفق والمفترق من الأمور المهمة جداً للمحدثين إذ بذلك يتجنب الخلط بين المشتركين في الأسماء والكنى والألقاب ويأمن من الظن بأن هؤلاء المشتركين في الأسماء شخص واحد ويمكنه التمييز بين من هو منهم ضعيف ومن هو منهم ثقة فلا يضعف الثقة ولا يوثق الضعيف وقد زلق بسبب الجهل به كثير من أهل العلم وتشتد الحاجة إلى هذا النوع إذا كان الراويان أو الرواة المشتركين متعاصرين ومتفقين في شيوخهم وفي الرواة عنهم فإن الاشتراك في شيء من الأسماء أو الكنى من مظان الغلط والخطأ أما إذا كان الرواة المشتركين متباعدين في عصورهم فالأمر أيسر من ذلك ويمكن معرفته من خلال التاريخ.

أنوعه:

المتفق والمفترق أنواع كثيرة:

الأول: أن تتفق أسماؤهم وأسماء آباءهم كالخليل بن أحمد سته رجال أولهم شيخ سيبويه.

الثاني: أن تتفق أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم نحو أحمد بن جعفر بن حمدان أربعة متعاصرون في طبقة واحدة.

الثالث: أن تتفق الكنية والنسبة معاً نحو أبي عمران الجوني رجلاً.

الرابع: أن يتفق الاسم واسم الأب والنسبة نحو محمد بن عبدالله الأنصاري اثنان.

الخامس: أن تتفق كناههم وأسماء آباءهم كأبي بكر بن عياش ثلاثة.

السادس: أن تتفق أسماؤهم وكنى آبائهم نحو صالح بن أبي صالح أربعة من التابعين.

السابع: أن تتفق أسماؤهم أو كناههم.

فمثال الأسماء عبدالله إذا أطلق فإذا كان بمكة فابن الزبير أو بالمدينة فابن عمر أو بالكوفة فابن مسعود أو بالبصرة فابن عباس أو بخرسان فابن المبارك أو بالشام فابن عمرو ابن العاص رضي الله عنهم أجمعين ومثال المتفق والمفترق في الكنى أبو حمزة وهو كنية لسبعة وكلهم بحاء وزاي إلا واحداً فهو بالجيم والراء وكل هؤلاء يروون عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما.

الثامن: أن يتفقا في النسب من حيث اللفظ ويفترقا في المنسوب إليه كالحنفي نسبة إلى قبيلة والحنفي نسبة إلى أبي حنيفة وفرق جماعة من أهل الحديث بينهما فزادوا في النسبة لصاحب المذهب ياء بأن يقال حنيفي.

## المؤتلف والمختلف

٢٩- مؤتلف متفق الخط فقط وضده مختلف فاخش الغلط

شرح البيت رقم (٢٩)  
اشتمل هذا البيت على بيان المؤتلف والمختلف.  
المؤتلف في اللغة اسم فاعل من الائتلاف وهو الاجتماع والاتفاق  
والمختلف اسم فاعل من الاختلاف وهو عكس المؤتلف.

واصطلاحاً هو الذي اتفق من جهة الخط والكتابة واختلف من جهة  
اللفظ سواء كان منشأ الاختلاف النقط أم الشكل وأشده ما كان في  
أسماء الرواة ولا سبيل إلى معرفة ذلك إلا بالنقل والرواية عن أهل  
المعرفة ولا يفهم من سياق الكلام أو سباقه ولذلك ينبغي لطالب  
الحديث أن يعتني بمعرفته ليسلم من التصحيف في الأسماء والأنساب  
والألقاب والكنى وأول من أفرد بالتصنيف الحافظ عبد الغني بن  
سعيد المصري وآخرهم الحافظ ابن حجر وهذا النوع على قسمين:  
أحدهما: وهو الأكثر مالا ضابط له يرجع إليه لكثرتة وإنما يعرف  
بالنقل والحفظ كأسيّد مصغراً وأسيّد مكبراً وحيّان وحيّان.

ثانيهما: ماله ضابط لقلته ثم تارة يراد فيه التعميم كقولهم في سلامّ كله  
مثقل إلا عبدالله بن سلامّ الصحابي وابن أخته وسلام جد أبي علي  
الجبائي المعتزلي وجد النسفي وجد السيديّ ووالد البيكندي وسلام  
ابن أبي الحقيق وسلام ابن مشكم اليهودي وتارة يراد فيه التخصيص  
بالصحيحين والموطأ كقولهم ليس في الكتب الثلاثة فلان إلا كذا نحو  
خازم بالخاء محمد بن خازم أبو معاوية ومن عداه في الكتب الثلاثة  
فخازم مهملاً كأبي خازم الأعرج وجرير بن خازم.

## فائدة في ذكر المصحف والمحرف:

المصحف هو ما كان فيه تغيير حرف أو حروف بتغيير النقط صورة الخط كتصحيف العوام ابن مِرْاجِم إلى مزاحم، والمحرف هو ما كان فيه التغيير في الشكل كتحريف يوم كُلاب بضم الكاف إلى كِلاب في حديث عرفجه وأكثر المتقدمين يجعلون المصحف والمحرف مترادفين وبعضهم يفرق على الوجه السابق وكل من التصحيف والتحريف يقع في السند أو المتن مثال تصحيف المتن حديث (لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذين يشققون الخطب تشقيق الشعر) صحفه بعضهم إلى تشقيق الخطب وسبب التصحيف والتحريف الاشتباه في السماع أو الخط أو في المعنى ومعرفتهما من مهمات علوم الحديث حتى لا يقع فيه الخطأ ولذلك اعتنى كبار المحدثين بذلك فصنفوا كتباً تبين المصحف والمحرف أ.هـ، من شرح شيخ مشايخنا العلامة الحجة عبد الله سراج الدين رحمه الله على منظومة البيقونية.

## المنكر والمعروف

٣٠- والمنكر الفرد به راو غدا تعديلہ لا يحمّل التفردا

شرح البيت رقم (٣٠)  
اشتمل هذا البيت على بيان الحديث المنكر.  
المنكر لغة اسم مفعول من أنكره بمعنى جحدته أو لم يعرفه.  
اصطلاحاً هو ما رواه الضعيف مخالفاً للثقات وهذا التعريف اختاره  
الحافظ ابن حجر وعليه كثير من المحدثين واستقر عليه عمل المتأخرين  
ومثاله كما في شرح النخبة ما رواه ابن أبي حاتم من طريق حبيب  
بالتصغير ابن حبيب المقرئ عن أبي إسحاق عن العيزار بن حريث عن  
ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم (من أقام  
الصلاة وآتى الزكاة وحج البيت وصام رمضان وقرأ الضيف دخل  
الجنة) قال أبو حاتم هو أي الحديث منكر لأن غير حبيب من الثقات  
رواه عن أبي إسحاق موقوفاً أي على ابن عباس رضي الله عنهما وهو  
المعروف.

والمعروف لغة اسم مفعول من عرف والمعروف ضد المنكر والعرف  
يقال أولاه عرفاً أي معروفًا والمعروف والعارفة خلاف المنكر.  
واصطلاحاً ما رواه الراجح مخالفاً للضعيف.

فائدة:

قال الحافظ ابن حجر أن بين الشاذ والمنكر عمومًا وخصوصاً من وجه  
لأن بينهما اجتماعاً في اشتراط المخالفة وافتراقاً في أن الشاذ راويه ثقة أو  
صدوق والمنكر راويه ضعيف.

### حكم المنكر:

أنه ضعيف مردود وإنما يحتج بها يقابله وهو المعروف.

فائدة:

قال في التدريب وقع في عباراتهم أنكر ما رواه فلان كذا وإن لم يكن ذلك الحديث ضعيفاً وقال ابن عدي أنكر ما روى بريد بن عبدالله ابن أبي بردة (إذا أراد الله بأمة خيراً قبض نبيها قبلها) قال وهذا طريق حسن رواه ثقات وقد أدخله قوم في صحاحهم ا.هـ، والحديث في صحيح مسلم فهذا الإنكار محمول على الإنكار اللغوي لا الاصطلاحي كما قال الحافظ ابن كثير في اختصار علوم الحديث وأما إن كان الذي تفرد به عدلاً ضابطاً حافظاً قبل شرعاً ولا يقال له منكر وإن قيل له ذلك لغة ا.هـ.

فائدة:

قال العلامة المحدث التهانوي فرق بين قول الجمهور فلان منكر الحديث وبين قول أحمد ذلك فإن الجمهور يطلقونه على ضعيف يخالف الثقات في روايته وأحمد يطلقه على من يغرب على أقرانه بالحديث ا.هـ.



## المتروك

٣١- متروكه ما واحد به انفراد و أجمعوا لضعفه فهو كرد

شرح البيت رقم (٣١)

اشتمل هذا البيت على بيان المتروك والمتروك لغة: اسم مفعول من الترك وترك الشيء نبذه ورفضه وطرحه وتخلي عنه واصطلاحاً: ما انفرد بروايته راوٍ متهم بالكذب أو ظاهر الفسق بفعل أو قول أو كثير الغفلة أو كثير الوهم.

أسباب اتهام الراوي بالكذب:

أسباب اتهام الراوي بالكذب ترجع إلى أحد أمرين الأول ألا يروى هذا الحديث إلا من جهة هذا الراوي ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة والثاني أن يعرف هذا الراوي بالكذب في كلامه مع الناس وإن لم يظهر منه الكذب في الحديث العادي وتساهل في ذلك لا يؤمن عليه أن يتساهل ويتجرأ ويكذب في الحديث النبوي ولذلك قال الإمام مالك لا يؤخذ العلم من أربعة ويؤخذ مما سوى ذلك لا يؤخذ من صاحب هوى يدعو الناس إلى بدعته ولا من سفیه معلن بالسفه وإن كان أروى الناس ولا من رجل يكذب في حديث الناس وإن كنت لا تتهمه أن يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا من رجل له فضل وصلاح وعبادة ولا يعرف ما يحدث وهذا النوع من الحديث أول من عدّه الحافظ ابن حجر رحمه الله واعتبره تالياً للموضوع وتبعه السيوطي وغيره.

## حكم الحديث المتروك:

الحديث المتروك ضعيف جداً ولا يرتقي بتعدد الطرق من الضعيف إلى الحسن بل لا تزيده كثرة الطرق إذا كانت من جنسه إلا ضعفاً لذلك قال الناظم فهو كرد فالرد هنا بالمعنى المردود فبعضهم اعتبر الكاف فيه زائدة والمعنى أن المتروك مردود وبعضهم جعلها أصلية وأن المراد تشبيه المتروك بالموضوع الذي هو مردود والمعنى فهو كالمردود أي الموضوع لكنه أخف منه ضعفاً وإنما سمي هذا النوع متروكاً ولم يسم موضوعاً لأن مجرد الاتهام بالكذب لا يسوغ القول بالوضع ويقرب من المتروك الأحاديث التي رويت بأسانيد قال العلماء إنها أوهى الأسانيد.

## مثال المتروك:

مثل له الحافظ السيوطي بما يرويه صدقة بن موسى الدقيقي (ضعيف) وقال الدار قطني متروك عن فرقد بن يعقوب السَّبْخِي (ضعيف) عن مرة بن شرحبيل الهمداني (ثقة عابد) عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه وبما يرويه عمرو بن شمر الجعفي الكوفي متروك واتهمه الجزجاني بالكذب عن جابر بن عبد الله الجعفي ضعيف قال أبو حنيفة ما رأيت أكذب منه عن الحارث بن عبد الله الأعور (ضعيف كذبه الشعبي) عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

## فائدة:

المتروك من الرواة هو من غلب على حديثه الوهم قال عبد الرحمن بن مهدي لشعبة متى يترك حديث الرجل؟ قال إذا روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون فأكثر وإذا أكثر الغلط وإذا اتهم بالكذب وإذا روى حديث غلط مجتمع عليه فلم يتهم نفسه فيتركه طرح حديثه وما كان غير ذلك فارو عنه نقله الرامهرمزي في المحدث الفاصل وقال الإمام

مسلم في مقدمة صحيحه وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته على رواية غيره من أهل الحفظ والرضى خالفت روايته روايتهم أو لم تكد توافقها فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله، وعلق الحافظ ابن حجر على هذا بقوله فالرواة الموصوفون بهذا هم المتروكون فعلى هذا رواية المتروك عند مسلم تسمى منكراً وهذا هو المختار والله أعلم.

## الموضوع

٣٢- والكذب المخلوق المصنوع على النبي فذلك الموضوع

شرح البيت رقم (٣٢)

اشتمل هذا البيت على بيان الموضوع.

والموضوع لغة: اسم مفعول من وضع بمعنى الإلقاء ومنه قوله تعالى ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ (الطلاق: ٦) أو بمعنى الحط عنه والتخفيف من حمله ومنه قوله تعالى قوله صلى الله عليه وسلم (من أنظر معسراً أو وضع عنه أظله الله في ظله) رواه مسلم أو بمعنى الاختلاق والافتراء يقال وضع عليه أي كذب وافترى عليه ومنه الحديث الموضوع .

واصطلاحاً: هو الكلام المخلوق المصنوع المكذوب على رسول صلى الله عليه وآله وسلم المنسوب إليه زوراً وبهتاناً وقد سمي حديثاً من باب المشاكلة اللغوية ومن باب التجاوز حسب دعوى من اختلقه فإنهم يضعون له إسناداً وينسبونه كذباً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

نشأة الوضع:

لم يقع الكذب من الصحابة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا بعده أبداً مهما كانت الدواعي لأنهم تربوا على يد نبيهم صلى الله عليه وآله وسلم على الصدق والأمانة كما أنهم علموا أن الكذب عليه من أفحش الكبائر بعد أن استفاض عندهم قول رسولهم الكريم صلى الله عليه وآله وسلم (إن كذباً عليّ ليس ككذب عليّ أحد ومن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) ولما قامت الفتنة بعد مقتل سيدنا عثمان رضي الله عنه ووجدت الخلافات السياسية والانقسامات

الداخلية نتيجة ظهور الفرق المتعددة كالشيعة والخوارج وغيرها وكثر الجدل بينها حاول كل حزب أن يؤيد موقفه بالقرآن والسنة فنشأ الوضع وأول معنى طرقة الوضاعون في الحديث هو فضائل الأشخاص فقد وضعوا الأحاديث الكثيرة في فضل أئمتهم ورؤساء أحزابهم ويقال إن أول من فعل ذلك الشيعة.

### أسباب الوضع:

أولاً: قام بعض من ظاهرهم الزهد والصلاح بوضع أحاديث ترغب الناس في الخيرات وأخرى تخوفهم من فعل المنكرات بقصد التقرب إلى الله تعالى بزعمهم وهذا النوع هو شر أنواع الوضع وأفحش صور الكذب لأن الناس يغترون فيه بظاهر صلاح هؤلاء الوضاعين يقول العلامة أحمد شاكر رحمه الله وشر أصناف الوضاعين وأعظمهم ضرراً قوم ينسبون أنفسهم إلى الزهد والتصوف لم يتخرجوا عن وضع الأحاديث في الترغيب والترهيب احتساباً للأجر عند الله ورغبة في حرض الناس على عمل الخير واجتناب المعاصي فيما زعموا وهم بهذا العمل يفسدون ولا يصلحون وقد اغتر بهم كثير من العامة وأشباههم فصدقوهم لما نسبوا إليه من الزهد والصلاح وليسوا موضعاً للصدق ولا أهلاً للثقة.

ثانياً: وضع أحاديث في الطعن على الإسلام وهذا النوع قد وقع من الزنادقة الذين يكيدون ضد الإسلام وأهله فوضعوا الأحاديث بقصد الإفساد في الدين ومن هؤلاء عبد الكريم ابن أبي العوجاء الذي قتل وصلب في زمن المهدي قال ابن عدي لما أخذ ليضرب عنقه قال وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرم فيها الحلال وأحلل الحرام قال الإمام النووي رحمه الله ووضعت الزنادقة جملاً فيين جهابذة الحديث أمرها والله الحمد.

ثالثاً: الانتصار للمذاهب السياسية كالخوارج والشيعة فوضعت كل فرقة ما يؤيد مذهبها من الأحاديث كحديث علي كل خير البشر من شك فيه كفر.

رابعاً: التقرب إلى الخلفاء والأمراء بوضع ما يوافق أهواءهم مثل غياث بن إبراهيم حيث ذكر للمهدي حديث (لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر) أخرجه الترمذي وأبو داود فزاد فيه أو جناح لأنه وجد المهدي يلعب بالحمام فعرف المهدي ذلك الأمر فقام بذبح الحمام وقال أنا حملته على ذلك ولما قام قال له أشهد أن قفاك قفا كذاب.

خامساً: الوضع من أجل التكسب وطلب الرزق مثل القصاص الذين يتكسبون من وراء ذلك فيوردون القصص المسلية حتى يستمع إليهم الناس ويعطوهم وقد ألف الحافظ السيوطي رحمه الله كتاباً يبين فيه خطورة هذا الصنيع سماه (تحذير الخواص من أكاذيب القصاص) ويشبه هؤلاء القصاص علماء السوء الذين آثروا الدنيا بالآخرة وتقربوا إلى الملوك والخلفاء بالفتاوي الكاذبة والأقوال المخترعة التي ينسبونها إلى الشريعة البريئة واجترؤوا على الكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إرضاء للأهواء الشخصية ونصراً للأغراض السياسية فاستحبوا العمى على الهدى.

ساساً: التعصب للمذاهب الفقهية والعقدية كما وقع من أهل البدع فقال قال عبدالله بن يزيد المقرئ إن رجلاً من أهل البدع رجع عن بدعته فجعل يقول انظروا هذا الحديث عمن تأخذونه فإننا كنا إذا رأينا رأياً جعلنا له حديثاً وكم وقع من بعض أتباع المذاهب الفقهية فقد كانوا يؤيدون مذهبهم بأحاديث مكذوبة مثل قولهم (من رفع يديه في الركوع فلا صلاة له).

سابعاً: قصد الشهرة وذلك بإيراد الأحاديث الغريبة التي لا توجد عند أحد من شيوخ الحديث فيقبلون سند الحديث ليستغرب فيرغب في سماعه منهم كابن أبي دحية وحماد النصيبي وهناك أسباب أخرى للوضع في الحديث كالانتصار للفتيا والانتقام من فئة معينة والترويح للنوع من المأكل أو الطيب أو الثياب وقد توسع العلماء في ذكرها وضربوا لها الأمثلة منها حديث الهريسة تشد الظهر وخير تجاركم البز وخير أعمالكم الخرز.

علامات الوضع :

للوّضع علامات كثيرة يمكن إدراجها تحت نوعين رئيسيين هما:

أولاً: علامات خاصة بالسند وهي أمور:

أ- أن يكون راويه معروفاً بالكذب مثل سعيد بن طريف قال فيه ابن معين لا يحل لأحد أن يروي عنه وقال ابن حبان كان يضع الحديث.  
ب- أن يعترف واضعه بالوضع كما اعترف أبو عصمة ابن أبي نوح بوضع أحاديث في فضائل السور.

ج- وجود قرينة تقوم مقام الاعتراف بالوضع مثل أن يحدث عن شيخ فيسأل عن مولده فيذكر تاريخاً تكون وفاة ذلك الشيخ قبل مولده ولا يعرف ذلك الحديث إلا عنده كما ادعى مأمون بن أحمد الهروي أنه سمع من هشام ابن عمار فسأله الحافظ ابن حبان متى دخلت الشام قال سنة خمسين ومائتين فقال له فإن هشاماً الذي تروي عنه مات سنة خمسين وأربعين ومائتين ومن القرائن أن يكون الراوي رافضياً والحديث في فضائل أهل البيت.

ثانياً: علامات خاصة بالمتن وهي كثيرة منها:

أ- مخالفته لصريح القرآن مثل حديث ولد الزنا لا يدخل الجنة إلى سبعة أبناء فإنه مخالف لقوله تعالى ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ (الأنعام: ١٦٤).



ب- ركاكة اللفظ وهذا يدركه الخبير بأسرار اللغة العربية وبلاغة الكلام وأن هذا الكلام لا يصدر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الربيع ابن خيثم إن للحديث ضوءاً كضوء النهار تعرفه وظلمة كظلمة الليل تنكره.

ج- فساد المعنى وهو أن يكون الحديث مخالفاً للعقل ولا يمكن تأويله مثل حديث أن سفينة نوح طافت بالبيت سبعاً وصلت خلف المقام ركعتين هذا وقد وضع العلماء قواعد لمعرفة الوضع في السند والمتن وهي جهود تدل على عنايتهم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيرتهم على الشريعة قيل لابن المبارك هذه الأحاديث الموضوعية فقال تعيش لها الجهابذة قال الله تعالى ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ (الحجر).

#### حكم رواية الموضوع:

لا تجوز رواية الموضوع بحال أبداً على أنه حديث بل يروى لبيان حاله وتأكيده أنه مفترى كذباً على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكل من روى حديثاً موضوعاً من غير بيان حاله يندرج تحت قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين) رواه مسلم في مقدمة صحيحه والترمذي وابن ماجه.

#### حكم واضع الحديث:

أجمع العلماء على تحريم الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن ذلك من أكبر الكبائر والمكان معد لصاحبه في النار أخذاً من الحديث المتواتر (من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار).

## الخاتمة

٣٣- وقد أتت كالجوهر المكنون سميتها منظومة البيقوني

٣٤- فوق الثلاثين بأربع أتت أبياتها ثم بخير ختمت

شرح البيتين رقمي (٣٣-٣٤)

يقول الناظم وقد أتت أي المنظومة كائنة كالجوهر المكنون أي المستور لنفاسته وعزته فشبه المنظومة بالجوهر المكنون لنفاستها بما اشتملت عليه من أنواع علوم الحديث سميتها أي هذه المنظومة بمنظومة البيقوني نسبة إلى ناظمها وسبقت ترجمته في بداية الكتاب ثم ذكر الناظم رحمه الله أن عدد أبيات أرجوزته ٣٤ بيتاً ثم بعد تمام المقصود بخير ختمت فيه من المحسنات حسن الختام الذي هو الإتيان في آخر الكتاب بما يدل على منتهاه.

(وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين)